أثر التطورات فى معايير المحاسبة المصرية على مستوى ممارسة إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

The Impact of the Egyptian Accounting Standards Developments on Earnings Management: An Empirical study on listed companies In Egyptian Stock Exchange

الدكتور / ياسر أحمد السيد محمد الجرف

أستاذ مساعد بقسم المحاسبة

كلية التجارة – جامعة طنطا

٢٠١٧

مستخلص

هدف الدراسة : هدفت الدراسة إلى قياس وتحليل تأثير التطورات فى معايير المحاسبة المصرية على مستوى ممارسة إدارة الأرباح المحاسبية (المقاسة بالإستحقاق الإختيارى) ، ومستوى ممارسة إدارة الأرباح الحقيقية (المقاسة بالتدفقات النقدية غير العادية) ، لعينة من أنشط الشركات المسجلة بالبورصة المصرية والمدرجة بمؤشر EGX100.

منهجية الدراسة : إستخدم الباحث المنهج الإيجابى وذلك لإستنباط مشكلة البحث ، موضحا أسبابها والتنبؤ بسلوك الظاهرة فى المستقبل . وقد تم الإعتماد على عينة من (٤٢) شركة مساهمة مقيدة فى بورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٢ وحتى عام ٢٠١٧.

نتائج الدراسة : اظهرت نتائج الدراسة إنخفاض إدارة الأرباح المحاسبية ، مع إرتفاع مستوى إدارة الأرباح الحقيقية ، وذلك عند تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية ، حيث وجد الباحث أن هناك ارتباطاً عكسياً ومعنوياً بين كل من الإستحقاق الاختيارى، والتدفقات النقدية غير العادية ، وزادت درجة الارتباط بعد تبنى التطورات فى معايير المحاسبة المصرية .

حدود الدراسة : استخدم الباحث مدخل قائمة الدخل فى قياس الإستحقاق الكلى ، ونموذج جونز المعدل لقياس إدارة الأرباح المحاسبية ، ونموذج إدارة المبيعات لقياس إدارة الأرباح الحقيقية ، مع افتراض أن هناك دافعاً لدى مديرى الشركات الخاضعة للدراسة لإدارة الأرباح.

تطبيقات عملية: يمكن أن تفيد الدراسة التطبيقية المهتمين بالتقارير المالية فى معرفة مدى تأثير التطورات فى معايير المحاسبة المصرية على مستوى ممارسة إدارة الأرباح ، بالإضافة إلى خدمة كافة الأطراف المهتمة بالتقارير المالية (وخاصة رقم الربح) ومن بينهم الإدارة (معدى القوائم المالية) ، والمستثمرين ، والمحللين الماليين ، والمراجعين، وواضعى السياسات المحاسبية.

الأصالة والإضافة : تتمثل مساهمة هذه الدراسة فى تحليل ودراسة التطورات فى معايير المحاسبة المصرية ، وتفسيرها والتنبؤ بتأثيرها على مستوى ممارسة إدارة الأرباح بالتطبيق على عينة من الشركات المساهمة والمسجلة فى البورصة المصرية ، وتوفير مقياس كمى لمستوى ممارسة تلك الشركات لإدارة الأرباح المحاسبية ، وإدارة الأرباح الحقيقية.

Abstract

Objective of the study: This study aimed to measure and analyze the effect of the developments in the Egyptian accounting standards on the level of both Accounting earning management, measured by discretionary accruals, and Real

earning management measured by abnormal cash flows, for a sample of the most active companies in the Egyptian Stock Exchange.

Methodology: The researcher used the positive approach in driving the problem, explaining its causes and predicting the behavior of the phenomenon in the future. For a sample of (42) listed companies in Egyptian Stock Exchange during the period from 2012 to 2017.

The results of the study: showed a decrease in accounting earning management, with an incrasing in the level of real earnings management after applying the developments in the Egyptian accounting standards. The researcher found that there is a negative correlation between the level of accounting earning management, and the level of real earnings management, and this relationship increased after applying the developments in the Egyptian accounting standards.

Limits of the study: The researcher used the income statement approach to measure total accruals, modified Jones model to measure discretionary, and sales management model to measure real earning management, assuming there was a motivation for managers of the companies under study to manage earning.

Practical applications:This Applied study can help Interested parties in financial reports about the impact of developments in the Egyptian accounting standards on the level of earning management practice, and serve all parties interested in financial reports- especially profit number- including management (financial statement preparers), investors, financial analysts,and accounting policy makers.

The contribution of this study is reflected in analyzing and studing the developments in Egyptian accounting standards, interpreting them and predicting their impact on the level of earning management practice applied on a sample of companies listed on the Egyptian Stock Exchange.

١- مقدمة

أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية ما عرف بمعايير المحاسبة الدولية فى الفترة من ١٩٧٣ وحتى عام ٢٠٠٣. وبعد ذلك تم استبدال لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC)بمجلس معايير المحاسبة

الدولية(IASB)، حيث أخذ علِى عاتقه تعديل وتطوير كافة معايير المحاسبة ، والتي عرفت في الآونة بمعايير التقرير المالي الدولية ، بالإضافة إلى إصدار معايير جديدة لم تكن ضمن قائمة معايير المحاسبة الدولية فيما مضى. ويعتبر الإلتزام بها مؤشراً إيجابياً على مدى إلتزام وتوافق البيانات المالية الصادرة وفقا لمعايير التقرير المالي الدولية.

وقد تم إعداد معايير المحاسبة المصرية والمتوافقة مع معايير المحاسبة الدولية بمعرفة اللجنة الدائمة لمعايير المحاسبة والمراجعة وقواعد السلوك المهنى المرتبط بها ، والمشكلة بالقرار الوزارى رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٩٧، وأصبحت جميع الشركات المصرية ملزمة بتطبيق معايير المحاسبة المصرية بموجب القرار الوزارى ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧ .وقد تم تقديم ثلاثة إصدارات لمعايير المحاسبة المصرية حتى عام ٢٠٠٦ ، الإصدار الأول عام ١٩٩٧ متضمنا المعايير من ١-٢٢ ، والإصدار الثانى عام ٢٠٠٢ متضمنا نفس الترقيم ، والاصدار الأخير عام ٢٠٠٦ ، وإشتمل على ٣٥ معيار بموجب قرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦ ، والذى يشمل جميع المعايير الصادرة حتى عام ٢٠٠٦ ، مع بعض الاستثناءات التى تم وضعها مراعاة لظروف البيئة المصرية . ومع تطور كل من الفكر الاقتصاى السائد والتشريعات والقوانين السائدة وتطور معايير المحاسبة الدولية IAS ومعايير التقرير المالى الدولية IFRS، إتسعت الفجوة بين معايير المحاسبة الدولية والمصرية ، وبالتالى كان من الضرورى تعديل معايير المحاسبة المصرية المعمول بها منذ عام ٢٠٠٦. ولذلك قامت لجنة المعايير بجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية بإعداد مشروع لمعايير المحاسبة المصرية يتوافق مع المعايير الدولية للتقرير المالى الصادرة بواسطة (IASB) ، باستثناء بعض المعالجات ، حيث صدرت معايير المحاسبة الجديدة بقرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥ ، بالعمل بالمعايير المصرية بعد تحديثها ، وذلك اعتباراً من أول يناير ٢٠١٦ .

ويعد الهدف من تطوير وتحديث المعايير المحاسبية المصرية هو إستخدام معالجات محاسبية مواكبة للتطورات التكنولوجية والاقتصادية والمعلوماتية لتحقيق أهداف مستخدمي التقرير المالي. إذ أنه من المعلوم أن أحد أهداف المحاسبة هو توصيل المعلومات اللازمة والمفيدة لمستخدمي التقرير المالي لمساعدتهم في إتخاذ القرارات الإقتصادية. فالمعلومات ذات تأثير على العديد من أصحاب المصالح المتعارضة في المجتمع خاصة المستثمرين والمستهلكين وهيئات منح الإئتمان. وقد اظهر قياس أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية الصادرة عام ١٩٩٧على منفعة المعلومات المحاسبية للمستثمرين، أن المعلومات الإضافية لربحية السهم والتوزيعات كانت لها قدرة تفسيرية أكبر فى السنتين التاليتين لتطبيق المعايير، مما يدل على أن المعايير قد حسنت من جودة هذه المعلومات فى علاقتها بتفسير التغير فى أسعار الأسهم(طاحون،٢٠٠١).

ونتيجة لما تمثله الأرباح من رقم مهم لمعدي المعلومات المالية وكذلك لمستخدمي تلك المعلومات، فإن ليس بالمفاجئ انشغال الإدارة في أغلب الأحيان بإدارة الأرباح . ورغم أن ممارسة سلوك إدارة الأرباح قد يحقق منافع للمنشأة في الأجل القصير إلا أنه قد يؤدى إلى مشاكل خطيرة في الأجل الطويل ، والتي

تنعكس على ضعف الكفاءة التشغيلية والإقتصادية للمنشأة، حيث أن تحقيق مصلحة الإدارة في الأجل القصير سيكون على حساب مصلحة المنشأة في الأجل الطويل ، الأمر الذي قد يلقي بظلال قاتمة على مستقبلها ويهدد استمراريتها .

٢- مشكلة الدراسة

تخضع التقارير المالية عند إعدادها لعدد كبير من المعايير والسياسات المحاسبية، كما تخضع عند نشرها لمعايير الإفصاح المحاسبي، إلا أن هذا لا يمنع إدارة الشركة من السعي لإظهار المعلومات المالية، وخاصة الأرباح، بالشكل الذي يخدم مصالحها من خلال ممارسات إدارة الأرباح. إذ تعتبر إدارة الأرباح وسيلة تقوم من خلالها إدارة الشركة بالتلاعب بأرباحها بحيث تخدم الأرباح المنشورة بالقوائم المالية أهداف الإدارة.

وفى محاولة لتحقيق التوازن بين الملاءمة والموثوقية ، يجب أن تتصف المعايير بالمرونة من خلال إتاحة الفرصة للإدارة لممارسة مستوى معين من الأحكام بشأن التقرير المالى. إذ تدعم المرونة الملاءمة ومن ثم تترك تأثيراً إيجابياً على قيمة المعلومات. ولكن يجب وضع حد للمرونة من خلال وضع حد معين للاختيار يجب على الإدارة عدم تجاوزه لتدعيم الثقة . وعلى ضوء ماسبق، فإنه يمكن القول بأن زيادة مساحة المرونة لتحقيق خاصية الملاءمة يؤدى إلى زيادة مساحة الإختيار الممنوحة للإدارة ، ومايتبع ذلك من زيادة المساحة الممنوحة لإدارة الأرباح. وبالتالى فإن الحد منها ووضعها فى أضيق الحدود سوف يحد من ممارسات إدارة الأرباح (حامد ،٢٠٠٤: ص٢٥).

وتعنى المرونة السماح للإدارة بإستخدام أحكامها التقديرية بشأن العديد من المعالجات المحاسبية لضمان توفير معلومات مفيدة ، وأن تكون إختياراتها متوافقة مع ظروف الشركة. وبالرغم من المزايا التى تحققها المرونة إلا أن المساحة الممنوحة للاختيار وإستخدام التقدير الحكمى للإدارة فى العديد من الأمور المحاسبية قد تؤديا إلى تشويه عملية التوصيل المحاسبى ، حيث غالباً ما يتم التركيز على المنافع الشخصية للإدارة ، بشكل يفوق وبمراحل عديدة الأداء الاقتصادى الحقيقى للشركة . وبالتالى كان لابد من الإهتمام بالمعايير المحاسبية بإعتبارها المصدر الرئيسى للتلاعب بالأرباح المحاسبة. ففى الولايات المتحدة الامريكية طالبت الهيئة المشرفة على رقابة وتداول الأوراق المالية (SEC) بتغيير الإستراتيجية التى تقوم عليها عملية وضع المعايير بهدف الحد من هذه الظاهرة . كما تبنى مجلس معايير المحاسبة الدولية مشروعاً يهدف إلى إجراء تحسينات على المعايير المصدرة بهدف تخليصها من العديد من الإختيارات وتقديم إرشادات أكثر وضوحاً حول القواعد المنظمة .

ورغم هذه المرونة، فإن هناك العديد من الإعتبارات التى تحد من حرية الإختيار المتاحة للإدارة للتأثير فى الأرباح. ويعتبر من أهم هذه الإعتبارات أن عملية التغيير فى بدائل السياسات المحاسبية مقيدة بعدد البدائل المقبولة المتاحة أمام الإدارة والتى تتوقف بدورها على عملية وضع المعايير الملزمة للشركات فى بيئة معينة. كما يتمثل الإعتبار الهام الآخر فى أن عملية التغيير المحاسبى تعتبر من العمليات القابلة للملاحظة

من جانب المراجع وبالتالى يمكن للمراجع التقرير عنها تمشيا مع معايير المراجعة ، وذلك إذا لم تتم وفقاً لما نص عليه المعيار الخاص بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة (أبو الخير ،١٩٩٧ : ص٥٩).

و علـى المسـتوى النظـرى، ورغـم أن الحـد مـن مرونـة معـايير المحاسـبة ، قـد يـؤدى إلـى تخفـيض مسـتوى ممارسـة إدارة الأربـاح ، ومـن ثـم تـوفير معلومـات أكثـر ملاءمـة لسـوق المـال ، إلا أنـه علـى المسـتوى العملـى فـإن التكـاليف الناتجـة عـن الحـد مـن مرونـة المعـايير قـد تزيـد عـن المنـافع الناتجـة عـن تخفـيض إدارة الأربـاح ، ممـا قـد يجعـل الإدارة تتخلـى عـن إدارة الأربـاح المحاسـبية ذات التكلفـة الأعلى وتلجأ إلى إدارة الأرباح الحقيقية.(Ewert & Wagenhofer , 2005:p1102)

وتعد إدارة الأرباح من الأمور التي تؤثر على قرارات بعض المستفيدين منها بصورة سلبية أو مضللة ، إذ أن المشاكل التي تعرضت لها العديد من كبرى الشركات في العالم خلال الفترات المالية الأخيرة على الرغم من تطبيقها للمعايير المحاسبية ولدت نوعاً من عدم الثقة بتلك المعايير. ولذلك يهتم الباحث بدراسة تـأثير التطـورات فـى معـايير المحاسـبة المصـرية علـى مسـتوى ممارسـة إدارة الأربـاح للشـركات المقيـدة فـى البورصة المصرية . **لذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة في ضوء التسأولات البحثية التالية :**

- هل يختلف مستوى ممارسة إدارة الأرباح المحاسبية من خلال الإستحقاق الإختيارى قبل وبعد تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية ؟
- هل يختلف مستوى إدارة الأرباح الحقيقية من خلال إدارة المبيعات قبل وبعد تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية ؟
- هل هناك علاقة بين مستوى ممارسة إدارة الأرباح المحاسبية ، ومستوى ممارسة إدارة الأرباح الحقيقية قبل وبعد التطورات فى معايير المحاسبة المصرية ؟

٣- هدف الدراسة :

يتمثل هدف الدراسة فى قياس وتحليل أثر التطورات فى معايير المحاسبة المصرية على مستوى ممارسة إدارة الأرباح المحاسبية والمقاسة بالإستحقاق الإختيارى ، ومستوى ممارسة إدارة الأرباح الحقيقية والمقاسة بنموذج إدارة المبيعات ، وذلك لعينة من أنشط الشركات فى البورصة المصرية والتى تندرج بمؤشر EGX100.

٤- منهجية الدراسة :

تتميز البحوث الإيجابية بتقديم إطار نظرى يستند إلى نظرية مستقرة فى الفكر المحاسبى أو المالى أو الاقتصادى ليساعد فى تفسير ظاهرة البحث والتنبؤ بها. ويترتب على هذا الإطار إمكانية تصور شكل العلاقة بين متغيرات فروض الدراسة قبل إختبارها ميدانياً. ويأتى الإختبار الميدانى لتأكيد التوقعات من خلال النتائج الإحصائية التى يتم الحصول عليها بالتحليل الإحصائى للبيانات الواقعية. ومن ثم فإن عدم إيجابية النتائج الإحصائية فى تأكيد توقعات البحث قد تلقى بأسباب ذلك على تصميم الدراسة أو على الأساليب الإحصائية قبل أن التشكيك فى قدرة النظرية على التنبؤ. وعلى العكس من ذلك فإن الدراسة الوصفية تقبل

شكل العلاقة الناتج عن الإختبار الميدانى أيا كان إتجاه هذه العلاقة وذلك لعدم وجود توقعات مسبقة عن شكل وإتجاه العلاقة (أبو الخير ،١٩٩٩:ص٣).

وتعد هذه الدراسة من البحوث الإيجابية ، لذلك سوف يستخدم الباحث المنهج الإستقرائى عند إستقراء الواقع الفعلى وتحديد الأدلة التى تشير إلى إرتفاع مستوى إدارة الأرباح فى القوائم المالية للشركات التى تطبق المعايير المصرية قبل التطوير ، ثم يستخدم المنهج الإيجابى فى تحليل ودراسة التطورات فى معايير المحاسبة المصرية ، وتفسيرها والتنبؤ بتأثيرها على مستوى ممارسة إدارة الأرباح بالتطبيق على عينة من الشركات المساهمة والمسجلة فى البورصة المصرية.

٥- حدود الدراسة:

- **الحدود الزمانية :** إستخدام القوائم المالية لعينة من الشركات من عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٧.
- **الحدود المكانية :** عينة من أنشط الشركات غير المالية المدرجة فى البورصة المصرية ، والمدرجة فى مؤشر EGX100.
- **حدود خاصة بالدراسة التطبيقية :**
  - تفترض الدراسة أن هناك دافع لدى الشركات لإدارة الأرباح.
  - قياس إدارة الأرباح المحاسبية بإستخدام نموذج (Dechow et al ,1995) أو مايعرف بنموذج جونز المعدل (Adjusted Jones,1995) دون غيرها من النماذج الأخرى ، تشير بعض الدراسات أنه الأفضل بين النماذج المستخدمة للكشف عن إدارة الأرباح وأنه يحتوى على أخطاء قياس أقل.
  - إستخدام مدخل قائمة التدفقات النقدية وليس مدخل قائمة المركز المالى عند قياس الإستحقاق الكلى ، لأن الاعتماد على هذا المدخل يتميز بخطأ قياس أقل ، وسهولة توافر البيانات الخاصة به عن مدخل الميزانية.
  - قياس مستوى ممارسة إدارة الأرباح الحقيقية بإستخدام نموذج إدارة المبيعات .

٦- أهمية الدراسة :

١/٦ أهمية الدراسة من الناحية العلمية

تنبع الأهمية العلمية للدراسة من أهمية موضوع إدارة الأرباح كأحد المجالات البحثية ، التى حازت على إهتمام كبير من قبل الباحثين والمنظمات العلمية والمهنية ، نظرا للأثار السلبية لإدارة الأرباح على تخصيص الموارد وعلى الاقتصاد ككل فى ظل وجود العديد من الوسائل التى تستخدمها الإدارة فى هذا الشأن. وفى ضوء إهتمام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتطوير معايير المحاسبة والحد من البدائل التى تتضمنها المعايير، بالإضافة التعارضات الموجودة بين تلك المعايير للحد من إدارة الأرباح ، فان الحد من ممارسات إدارة الأرباح من خلال تطوير معايير المحاسبة المصرية أيضا ، يصبح ضرورة لاغنى عنها

٢/٦ أهمية الدراسة من الناحية العملية

تنبع الأهمية العملية للدراسة من أهميتها فى التطبيق العملي ، من خلال الدراسة التطبيقية. والتى تنعكس أهميتها على إطلاع المهتمين بالتقارير المالية عن مدى تأثير التطورات فى معايير المحاسبة المصرية على مستوى ممارسة إدارة الأرباح ، مع خدمة كافة الأطراف المهتمة بالتقارير المالية (وخاصة رقم الربح) ومنهم:

- **الإدارة (معدو القوائم المالية)** : إذا أدت التطورات فى معايير المحاسبة المصرية إلى إنخفاض مستوى ممارسة إدارة الأرباح المحاسبية، فإن ذلك سوف يرجع إلى قلة الإختيارات أو تضييق حجم الحكم الشخصى للإدارة ، ولذلك سوف تبحث الإدارة عن وسائل أخرى يمكن من خلالها تحقيق أهدافها بغية الوصول إلى مستوى الأرباح المرغوب فيه .
- **المستثمرون** : إذا أدت التطورات فى معايير المحاسبة المصرية إلى إنخفاض مستوى ممارسة إدارة الأرباح ، فان ذلك سوف يمكن المستثمر من إتخاذ قرارات تتسم بالرشد والعقلانية نتيجة زيادة الثقة والمصداقية فى القوائم المالية.
- **المحللون الماليون** : إذا أدت التطورات فى معايير المحاسبة المصرية إلى إنخفاض ممارسات إدارة الأرباح ، فان ذلك سوف يؤدى إلى زيادة جودة تلك الأرباح ، والذى قد يؤدى إلى وجود قدر أكبر من الدقة في توقعات المحللين بالنسبة للأرباح المستقبلية وبالتالي يتم تعديل توقعاتهم بشأن الأرباح بناء على تلك المعلومات.
- **المراجعون** : يمكن للمراجع من خلال دراسة تأثير تطورات معايير المحاسبة المصرية على ممارسات إدارة الأرباح معرفة مقدار الحكم الشخصي الذى تمارسه الإدارة عند إعداد تلك القوائم وتوقع الممارسات الجديدة التي قد تمارسها الإدارة في حالة تبنى التطورات فى تلك المعايير .
- **واضعو السياسات المحاسبية:** إذا لم تؤد تلك التطورات فى معايير المحاسبة المصرية إلى تخفيض مستوى إدارة الأرباح ، فإن واضعو السياسات المحاسبية ، يمكنهم إجراء تعديلات جديدة على هذه المعايير بهدف تخفيض مستوى ممارسات إدارة الأرباح .

٧- خطة الدراسة

- لتحقيق هدف البحث سوف يتم تنظيم المتبقى منه على النحو التالى:
- الإطار النظرى للبحث.
- الدراسات السابقة وإشتقاق الفروض.
- معايير المحاسبة المصرية وإدارة الأرباح.
- الدراسة التطبيقية.
- خلاصة البحث والتوصيات.

٨- الدراسات السابقة:

يعرض الباحث في هذا الجزء نتائج بعض الدراسات السابقة والمرتبطة بموضوع البحث، للوقوف على ما توصلت إليه من نتائج، والاستفادة منها في استكمال جوانب الدراسة في هذا الموضوع، بما يحقق التواصل والتكامل بين الدراسات في هذا المجال، ويمكن تقسيم الدراسات السابقة إلى أربع مجموعات كما يلى :

١/٨ المجموعة الأولى : **تؤيد وجود تأثير إيجابى لتطوير المعايير المحاسبية على مستوى ممارسة إدارة الأرباح ، أى أن تطوير المعايير المحاسبية يؤدى إلى إنخفاض مستوى ممارسة إدارة الأرباح.**

- دراسة (**Zéghal et al., 2011**)

هدفت الدراسة إلى تحديد ما إذا كان التطبيق الإلزامى لمعايير التقرير المالى الدولية يمكن أن يؤدى إلى تخفيض مستوى ممارسة إدارة الأرباح (مقاساً بالإستحقاق الإختيارى بإستخدام نموذج جونز المعدل) ، وذلك بالتطبيق على عينة ٣٥٣شركة من الشركات الفرنسية ، عن الفترة من عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠٠٦. وقد قسمت فترة الدراسة إلى فترتين ، فترة ما قبل تطبيق معايير التقرير المالى الدولية عن عامى ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤ ، وفترة ما بعد تطبيق معايير التقرير المالى الدولية وتشمل عامى ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦. وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق معايير التقرير المالى الدولية بواسطة الشركات الفرنسية يؤدى إلى تخفيض مستوى ممارسة إدارة الأرباح ، وذلك بالنسبة للشركات التى تتميز بفعالية حوكمة الشركات ، وكذلك بالنسبة للشركات التىُ تتداول أسهمها فى أسواق المال العالمية .

- دراسة **(Brad et al., 2014)**

وتناولت أثر التطبيق الإلزامى لمعايير التقرير المالى الدولية على عينة من ٥٦ شركة من الشركات المدرجة فى بورصة بوخارست برومانيا على إدراة الأرباح ، عن الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٢ والتى تمثل فترتين ، فترة ما قبل التطبيق الإلزامى لمعايير التقرير المالى الدولية وفترة ما بعد التطبيق الإلزامى لمعايير التقرير المالى الدولية، حيث تم التطبيق الإلزامى لمعايير التقرير المالى الدولية عن القوائم المالية المعدة فى عام ٢٠١٢، وقد وجدت الدراسة أن هناك تأثيراً إيجابياً لإستخدام معايير التقرير المالى على إدارة الأرباح متمثلة فى التأثير على تقلبات الربح ، وتقلبات التدفقات النقدية ، والارتباط بين التدفقات النقدية والإستحقاق.

- دراسة **(Nouri & Abaoub, 2014)**

هدفت الدراسة إلى إختبار تأثير تطبيق معايير التقرير المالى الدولية على مستوى ممارسة إدارة الأرباح ، لعينة من ١٤٥ شركة فرنسية ، بإجمالى ١٤٥٠ مشاهدة ، عن الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٩. وقد تم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين : الفترة الأولى من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٤ ، والتى تعكس الفترة قبل تطبيق معايير التقرير المالى الدولية ، ومن عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠٠٩ والتى تعكس الفترة بعد تطبيق معايير التقرير المالى الدولية .

وقد اظهرت نتائج الدراسة إنخفاض متوسط القيمة المطلقة للاستحقاق الإختيارى للعينة وبالتالى إنخفاض مستوى إدارة الأرباح بعد تطبيق معايير التقرير المالى الدولية .

- دراسة **(Pelucio-Grecco et al., 2014)**

وتناولت دراسة ما إذا كان تطبيق معايير التقرير المالى الدولية يؤدى إلى مستوى أقل من إدارة الأرباح (مقاسة بالإستحقاق الإختيارى بإستخدام نموذج جونز) وذلك لعينة من الشركات البرازيلية مكونة من ٣١٧ شركة. حيث بدأ تطبيق معايير التقرير المالى الدولية فى البرازيل عام ٢٠٠٨. ولذلك قسم هؤلاء الباحثون فترة الدراسة إلى ثلاث فترات : الفترة الأولى قبل عام ٢٠٠٧ وكان يتم فيها تطبيق معايير المحاسبة البرازيلية وتمثل فترة عدم تطبيق معايير التقرير المالى الدولية ، والفترة الثانية والتى تم فيها التطبيق الجزئى لمعايير التقرير المالى الدولية وتمثل عامى ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩ ، والفترة الثالثة وهى فترة التطبيق الكامل لمعايير التقرير المالى الدولية وهى عام ٢٠١٠. وقد وجدت الدراسة أن إستخدام معايير التقرير المالى الدولية قد أدى إلى تخفيض ممارسات إدارة الأرباح فى الشركات البرازيلية بعد التطبيق الكامل لها.

٢/٨ المجموعة الثانية : **وتؤيد وجود تأثير سلبى لتطوير المعايير المحاسبية على مستوى ممارسة إدارة الأرباح ، أى أن تطوير المعايير المحاسبية يؤدى إلى زيادة مستوى ممارسة إدارة الأرباح.**

-دراسة **(Jeanjean & Stolowy, 2008)**

هدفت الدراسة إلى قياس تأثير التطبيق الإلزامى لمعايير المحاسبة الدولية بالنسبة للقوائم المالية المعدة عام ٢٠٠٥ على إدارة الأرباح (مقاسة بالتوزيع الطبيعى للأرباح قبل وبعد تطبيق معايير التقرير المالى الدولية ، حيث أن تكرار حدوث الخسائر الصغيرة ، أو تكرار حدوث مكاسب كبيرة يعد مؤشراً على إدارة الأرباح) ، وذلك لثلاث دول تقوم بتطبيق معايير المحاسبة الدولية لأول مرة وهى استراليا وفرنسا وانجلترا . وقد تم إستخدام عينة من ١١٤٦ شركة بإجمالى ٥٠٥١ مشاهدة (٤٢٢ شركة استرالية تمثل ١٩٣٣ مشاهدة – ٣٢١ شركة فرنسية تمثل ١٣١٦ مشاهدة – ٤٠٣ شركة انجليزية تمثل ١٨٠٢ مشاهدة) ، وذلك عن الفترة من عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠٠٦.

وقد اظهرت نتائج الدراسة أن ممارسات إدارة الأرباح لم تنخفض بعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية ، بل على العكس زادت ممارسات إدارة الأرباح فى فرنسا بعد تطبيق معايير التقرير المالى الدولية . كما أوضحت الدراسة وجود ممارسات قابلة للتطبيق العام ليس شرطا لخلق لغة مشتركة للأعمال، لأن دوافع الإدارة ، والعوامل الخاصة بكل دولة تلعب دوراً كبيراً فى التأثير على خصائص التقرير المالى .

- دراسة **(Callao & Jarne, 2010)**

تناولت هذه الدراسة قياس تأثير التبنى الإلزامى لمعايير التقرير المالى الدولية على إدارة الأرباح عن طريق مقارنة الإستحقاق الإختيارى قبل وبعد تطبيق معايير التقرير المالى الدولية . وقد تم ذلك بالتطبيق على عينة من ١١ دولة من دول الاتحاد الأوروبى، تتكون من ١٤٠٨ شركة بإجمالى ٥٦٣٢ مشاهدة ، وذلك عن الفترة من عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٠٦ ، وقسمت إلى فترتين ، فترة ما قبل تطبيق المعايير

الدولية وتمثل المدة من عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠٠٤ ، وفترة ما بعد تطبيق المعايير وتمثل عامى ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن تطبيق معايير التقرير المالى الدولية قد أدى إلى زيادة إدارة الأرباح ، حيث زاد الإستحقاق الإختيارى بعد تطبيق معايير التقرير المالى الدولية. ، ويشير هذا إلى أن معايير التقرير المالى الدولية تشجع على ممارسة الإستحقاقات والممارسات الانتهازية بصورة أكبر .

- دراسة **(Capkun et al., 2016)**

هدفت الدراسة إلى إختبار تأثير التحول من معايير المحاسبة المحلية الى معايير التقرير المالى الدولية ، قبل وبعد تعديل معايير التقرير المالى الدولية عام ٢٠٠٥ ، وتأثير ذلك على مستوى إدارة الأرباح مقاسة بسلوك تمهيد الدخل . وقد تم إستخدام عينة من ٣٨٥٣ شركة من ٢٩ دولة تحولت إلى معايير التقرير المالى الدولية خلال الفترة من عام ١٩٩٤ وحتى عام ٢٠٠٩. وقد تم تقسيم العينة إلى ثلاث مجموعات (الدول التى اختارت تطبيق معايير التقرير المالى الدولية اختيارياً مبكراً قبل عام ٢٠٠٥، والدول التى قامت بتطبيق معايير التقرير المالى الدولية اختيارياً متأخراً بعد عام ٢٠٠٥ ، والدول التى طبقت معايير التقرير المالى الدولية إلزامياً عام ٢٠٠٥).

وقد كان أهم نتائج الدراسة :

- وجود إنخفاض فى مستوى إدارة الأرباح بالنسبة للدول التى تحولت من تطبيق معايير المحاسبة المحلية إلى معايير التقرير المالى الدولية قبل التعديل وذلك عن الفترة قبل عام ٢٠٠٥ .
- وجود زيادة فى مستوى ممارسة إدارة الأرباح (تمهيد الدخل) فى فترة التطبيق الإختيارى لمعايير التقرير المالى الدولية (ماقبل ٢٠٠٥) مقارنة بفترة التطبيق الإلزامى لمعايير التقرير المالى الدولية (مابعد ٢٠٠٥) وذلك نتيجة زيادة المرونة فى اختيار بدائل السياسات المحاسبية وممارسة قدر كبير من الحكم الشخصى عند:
  - التحول من تطبيق معايير التقرير المالى الدولية القديمة مبكراً قبل التعديل عام ٢٠٠٥ إلى تطبيق معايير التقرير المالى الدولية الحديثة بعد التعديل ، وذلك بالنسبة للدول التى قامت بالتطبيق الإختيارى لمعايير المحاسبة الدولية قبل عام ٢٠٠٥.
  - التحول من تطبيق المعايير المحلية إلى معايير التقرير المالى الدولية ، وذلك بالنسبة للدول التى قامت بتطبيق معايير التقرير المالى الدولية اختياراً فى وقت متأخر أى بعد عام ٢٠٠٥.
  - التحول من تطبيق المعايير المحلية الى معايير التقرير المالى الدولية ، وذلك بالنسبة للدول التى قامت بالتطبيق الإلزامى لمعايير التقرير المالى الدولية الدولية بعد عام ٢٠٠٥.

٣/٨ المجموعة الثالثة : **تؤيد عدم وجود تأثير لتطوير المعايير المحاسبية على مستوى ممارسة إدارة الأرباح ، أى أن تطوير المعايير المحاسبية لا يؤثر على مستوى إدارة الأرباح.**

- دراسة **(Van Tendeloo & Vanstraelen, 2005)**

هدفت الدراسة إلى تحديد ما إذا كان التطبيق الإلزامى لمعايير التقرير المالى الدولية ينتج عنه مستوى أقل لممارسة إدارة أرباح (مقاسة بكل من الإستحقاق الإختيارى بإستخدام نموذج جونز ، وأيضا الإرتباط بين الإستحقاق الإختيارى والتدفقات النقدية كمقياس لتمهيد الدخل) . وقد تم ذلك عن طريق مقارنة إدارة الأرباح للشركات الألمانية التى قامت بتطبيق معايير التقرير الدولى مع الشركات الالمانية التى مازالت تطبق معايير المحاسبة الألمانية وذلك لعينة من المشاهدات الخاصة بالشركات الألمانية المسجلة بالبورصة الألمانية ، وعددها ٦٣٦ مشاهدة عن الفترة من عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠٠١ . ووقد اظهرت نتائجها أن تطبيق معايير التقرير المالى الدولية ، يترتب عليه زيادة عمليات تمهيد الدخل بواسطة الشركات، ولكن تكون عمليات تمهيد الدخل الناتجة عند تطبيق معايير التقرير المالى الدولية أقل عند مراجعة تلك الشركات عن طريق مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى ، وأن النتيجة النهائية هى أن التطبيق الإلزامى لمعايير التقارير المالي الدولية لايؤدى إلى إنخفاض مستوى ممارسة إدارة الأرباح للشركات الألمانية.

- دراسة (الدويرى ،٢٠١٢)

هدفت الدراسة إلى إختبار أثر التطبيق الإلزامى لقواعد الحوكمة، ومعايير المحاسبة المصرية الجديدة على مستوى ممارسة إدارة الأرباح للشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، حيث تم إصدار القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات فى نوفمبر ٢٠٠٦ ، وبدأ تنفيذها فى أول يناير عام ٢٠٠٧ ، بالتزامن مع بدء تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة بداية عام ٢٠٠٧ . وقد استخدمت الدراسة عينة من ٥٠ شركة مسجلة بالبورصة المصرية ، مع إستخدام نسبة ميلر كمقياس لإدارة الأرباح . وكانت أهم نتائجها :

- لم يؤد التطبيق الإلزامى لقواعد الحوكمة ، ومعايير المحاسبة المصرية الجديدة إلى حدوث إنخفاض معنوى فى مستوى ممارسة إدارة الأرباح فى الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية ، حيث كان الإنخفاض طفيفاً للغاية وغير معنوى.
- لم يختلف أثر التطبيق الإلزامى لقواعد الحوكمة ومعايير المحاسبة المصرية الجديدة ، على مستوى ممارسة إدارة الأرباح بين القطاعات الاقتصادية المختلفة التى تنتمى إليها الشركات المساهمة المقيدة فى البورصة المصرية.

وقد رأى الدويرى أن السبب فى عدم إنخفاض مستوى ممارسة إدارة الأرباح فى الشركات المساهمة المصرية بعد التطبيق الإلزامى لقواعد الحوكمة ومعايير المحاسبة المصرية رغم من أنها إلزامية يرجع إلى :

- عدم الإلتزام الصارم من قبل الشركات المساهمة المقيدة فى البورصة بقواعد الحوكمة رغم أنها الزامية .
- لم تكن التعديلات على معايير المحاسبة المصرية كافية من حيث تقليص عدد البدائل التى تسمح بها المعايير لمعالجة الموضوع الواحد ، أو من حيث وضع الضوابط التى تحكم اجتهادات الإدارة وأحكامها الشخصية ، عند إعداد التقديرات المحاسبية ، أو من حيث تبسيط المعايير المحاسبية. إذ مازالت هذه

المعايير تتصف بالتعقيد والغموض فى كثير من جوانبها ، والتى يتم استغلالها من قبل الإدارة فى ممارسة إدارة الأرباح .

وقد أوصت الدراسة بأنه للحد من مستوى ممارسة إدارة الأرباح يجب أن تقوم الجهات المنظمة لسوق المال وأطراف الحوكمة المختلفة بالمتابعة الجادة لمدى إلتزام الشركات بقواعد الحوكمة ، مع فرض العقوبات الرادعة على الشركات المخالفة ، وعمل المزيد من التحسينات على معايير المحاسبة المصرية، وتقليص عدد البدائل إلى أدنى حد ممكن، بالاضافة إلى وضع الضوابط التى تحكم اجتهادات الإدارة وأحكامها الشخصية ، ووضع الإرشادات التفصيلية التى تساعد فى تطبيق المعايير ، والتوسع فى متطلبات الإفصاح .

وتختلف دراسة الدويرى عن الدراسة الحالية فيما يلى :

- إعتمدت دراسة الدويرى على معايير المحاسبة المصرية الصادرة بموجب قرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦ ، ولكن تعتمد الدراسة الحالية على معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥.
- تستخدم دراسة الدويرى نسبة ميلر كمقياس لإدارة الأرباح ، ولكن الدراسة الحالية تقيس إدارة الأرباح المحاسبية من خلال الإستحقاق الإختيارى ، وتقيس إدارة الأرباح الحقيقية من خلال نموذج إدارة المبيعات .
- لم تتعرض دراسة الدويرى لمعايير محاسبية معينة صراحة ، ولكنها ذكرت تأثير تلك المعايير بصفة عامة على إدارة الأرباح ، ولكن الدراسة الحالية تتعرض لمعظم معايير المحاسبة المصرية والتطورات التى حدثت فيها وتأثير تلك التطورات على مستوى ممارسة إدارة الأرباح .
- دراسة **(Doukakis,2014)**

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير تطبيق معايير التقرير المالى الدولية على مستوى ممارسة إدارة الأرباح الحقيقية (بإستخدام ثلاثة مقاييس وهى التغيرات غير العادية فى تكاليف الإنتاج ، والتدفقات النقدية من العمليات، و المصروفات الإختيارية) وعلى مستوى ممارسة إدارة الأرباح المحاسبية (الإستحقاق الإختيارى المقاس بإستخدام نموذج جونز المعدل) ، بإستخدام عينة من ١٥٢٠٦ مشاهدة لعدد ٢٣٥٨ شركة من ٢٢ دولة من دول الإتحاد الأوروبى فى الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٠. وتمثل فترة التطبيق فترتين الفترة الأولى من عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٠٤ وتمثل فترة تطبيق المعايير المحاسبية المحلية ، والفترة الثانية من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١٠ وتمثل فترة التطبيق الإلزامى لمعايير التقرير المالى الدولية. وقد اظهرت نتائجها أن التطبيق الإلزامى لمعايير التقرير المالى الدولية لم يكن له تأثير على مستوى ممارسة إدارة الأرباح المحاسبية وعلى مستوى ممارسة إدارة الأرباح الحقيقية دراسة **(Beuren & Klann, 2015)**

تناولت الدراسة تحديد ما إذا كان التحول إلى معايير التقرير المالى الدولية يؤدى إلى التأثير على مستوى ممارسة إدارة الأرباح فى الدول الأوروبية. وقد تم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين: الفترة الأولى من

عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٠٣ وتمثل فترة ماقبل التحول إلى معايير التقرير المالى الدولية ، والفترة الثانية من عام ٢٠٠٦ وحتى عام ٢٠٠٩ وتمثل فترة مابعد التحول إلى معايير التقرير المالى الدولية .

وقد اظهرت نتائجها أنه يمكن تصنيف الدول إلى ثلاث مجموعات : المجموعة الأولى والتى ظهر فيها التأثير الإيجابى للتحول إلى معايير التقرير المالى الدولية على مستوى ممارسة إدارة الأرباح حيث إنخفض مستوى ممارسة إدارة الأرباح بعد تبنى معايير التقرير المالى الدولية ، والمجموعة الثانية والتى ظهر فيها التأثير السلبى لتطبيق معايير التقرير المالى الدولية على مستوى ممارسة إدارة الأرباح حيث ارتفع مستوى ممارسة إدارة الأرباح بعد تطبيق معايير التقرير المالى الدولية ، والمجموعة الثالثة والتى لم يظهر بها أى تأثير معنوى على مستوى ممارسة إدارة الأرباح بعد تطبيق معايير التقرير المالى الدولية.

- دراسة **(Al-Ghazzawi & Alsoboa, 2016)**

وتناولت دراسة تأثير تطبيق تعديلات معايير التقرير المالى الدولية على مستوى ممارسة إدارة الأرباح (مقاسة بالإستحقاق الإختيارى بإستخدام نموذج جونز المعدل) قبل وأثناء وبعد الأزمات المالية وذلك لعينة من ٤٢ شركة من الشركات الصناعية الأردنية ، المسجلة ببورصة عمان عن الفترة من عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠١٣.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات الصناعية الأردنية تمارس إدارة الأرباح خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠١٣ بنسب مختلفة: ٥٢% ، ٤٥% ، ٦٤% وذلك قبل وأثناء وبعد الأزمات المالية على التوالى . كما وجدت الدراسة أيضا أن مستوى ممارسة إدارة الأرباح إنخفض خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ وحتى عام ٢٠١٠ خلال فترة الأزمة المالية. وتشير النتيجة النهائية إلى أن تطبيق تعديلات معايير التقرير المالى الدولية على الشركات الأردنية، لم يمنع ممارسة إدارة الأرباح فى هذه الشركات.

- دراسة **(Baig & Khan, 2016)**

وتناولت دراسة تأثير تبنى معايير التقرير المالى الدولية على مستوى ممارسة إدارة الأرباح (مقاسة بالإستحقاق الإختيارى بإستخدام نموذج جونز المعدل لعينة قطاعية من الشركات) . حيث تم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين : الفترة الأولى من عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠٠٤ وتمثل الفترة قبل تبنى معايير التقرير المالى الدولية ، والفترة الثانية من عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠٠٨ وتمثل الفترة بعد تبنى معايير التقرير المالى الدولية ، وذلك بإستخدام عينة من ١٠٠ شركة من الشركات الباكستانية المسجلة فى بورصة كراتشي. وقد اظهرت نتائج الدراسة أنه على الرغم من أن إستخدام معايير التقرير المالى الدولية قد أدى إلى تخفيض مستوى ممارسة إدارة الأرباح فى العديد من الدول إلا أن ذلك لم ينطبق على الشركات الباكستانية.

٤/٨ المجموعة الرابعة : **وتناولت أسباب إختلاف تأثير التطورات فى معايير المحاسبة على مستوى ممارسة إدارة الأرباح.**

- دراسة (حامد ،٢٠٠٤)

تمثل الهدف الأساسى للدراسة فى محاولة الكشف عن موقف معايير المحاسبة المصرية الصادرة بالقرار الوزارى رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧ وتعديلاتها اللاحقة من ظاهرة إدارة الأرباح. وقد كانت أهم نتائجها:

١- أن معايير المحاسبة المصرية يمكن أن تؤدى إدارة الأرباح من خلال العديد من الوسائل والتى من أهمها :

- أن سوق الأوراق المالية محل تطبيق المعايير هو أحد أهم دوافع إدارة الأرباح من خلال إختيار توقيت التعاملات.
- إستخدام الشركات أساس الإستحقاق يفتح المجال أمام العديد من الإستحقاقات الإختيارية.
- إعطاء مساحة كبيرة من التقديرات الحكمية بشأن الإيرادات والمصروفات.
- تضمين معظم معايير المحاسبة المصرية تغييرات محاسبية إختيارية، من خلال ما أطلق عليه معالجة قياسية ومعالجة بديلة مسموح بها .
- عدم وجود أحكام محددة بشأن تطبيق الأهمية النسبية سواء بالنسبة للإعتراف أو الإفصاح أو التلاعب فى الأرباح.
- وجود مساحة من الإختيار بشأن الإفصاح المحاسبى ، ولا سيما التبويب بقائمة الدخل مما يترك تأثيراً واضحاً على رقم الربح المعلن عنه.

٢- على الرغم من أن معايير المحاسبة المصرية تدعم إدارة الأرباح من خلال العديد من الوسائل، إلا أنها تتضمن العديد من الأمور التى تحد من إدارة الأرباح ومنها :

- إلزام الشركات بتطبيق المعايير وعدم الخروج عنها إلا فى حالات نادرة جداً .
- تحديد توقيت معين لتطبيق المعايير ، ومن ثم الحد من إدارة الأرباح الناتج عن تأجيل أو تعجيل تطبيق المعيار.
- دعم الإفصاح عن الإختيارات والتغييرات المحاسبية والكثير من التقديرات الحكمية ، حيث أن ذلك يخفض وبدرجة كبيرة من إدارة الأرباح.

٣- تحتاج معايير المحاسبة المصرية إلى بعض التعديلات حتى يمكنها الحد وبصورة كبيرة من ظاهرة إدارة الأرباح والتى من بينها :

- زيادة شفافية التقرير المالى ليتضمن الإفصاح عن الكثير من التقديرات الحكمية.
- إعادة النظر فى أساس الإستحقاق ولا سيما الأجزاء الإختيارية.
- الحد من الإختيارات المسموح بها من خلال إعادة النظر فى المعالجات القياسية والمعالجات البديلة المسموح بها.

وتختلف دراسة حامد عن الدراسة الحالية فيما يلى :

- تعتمد دراسة حامد على معايير المحاسبة الصادرة بالقرار الوزارى رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧ ، فى حين تعتمد الدراسة الحالية على المعايير المحاسبية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥.

- تعتبر دراسة حامد دراسة نظرية بحته ، تعتمد على تصور الباحث لتأثير معايير المحاسبة المصرية على مستوى ممارسة إدارة الأرباح ، دون أن يتعرض للنماذج المستخدمة فى قياس مستوى ممارسة إدارة الأرباح ، ولكن الدراسة الحالية تهدف إلى قياس مستوى ممارسة إدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية من خلال دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المساهمة المصرية.
- دراسة (العجورى،٢٠١٥)

وتناولت دراسة وتحليل أسس تطوير معايير المحاسبة المصرية فيما يتعلق بممارسات إدارة الأرباح من خلال تحديد نقاط الضعف الموجودة بها، والتى يتم إستغلالها في ممارسات إدارة الأرباح. ولتحقيق ما سبق تم إجراء دراسة ميدانية بإستخدام قائمة إستقصاء موزعة على عينة من الشركات المصرية المقيدة ببورصة الأوراق المالية، وبعض مكاتب المحاسبة والمراجعة، وبعض العاملين بهيئة الرقابة المالية، وبعض أساتذة الجامعات بكليات التجارة . وقد كانت أهم نتائجها :

- تعتبر المرونة الموجودة في بعض المعايير المحاسبية من أهم الأدوات المستخدمة في إدارة الأرباح ، كما يعد سوق المال المصري مجالاً خصباً لممارسة إدارة الأرباح نظرا لعدم توافر الشفافية الكاملة بداخله. بالاضافة إلى كثرة التقديرات المحاسبية التى تفقد الثقة في القوائم المالية.
- تتمتع الشركات صاحبة الربح الأعلى بإقبال كبير للإستثمار بداخلها ، كما تتطلب المحافظة على الوضع المالي للشركة إستخدام سياسة محاسبية من شأنها المحافظة على الربح المرتفع. كما تعد إستراتيجية تمهيد الربح من أهم الإستراتيجيات المستخدمة في إدارة الأرباح حيث أن المحافظة على المركز المالي للمنشأة من الأمور التي تحتاج إلى إستخدام الأساليب المحاسبية بدقة عالية حتى تعطي أفضل النتائج للمحافظة على المركز المالي لها.
- يمكن تطوير المعايير المحاسبية للحد من ممارسات إدارة الأرباح عن طريق إضافة معيار محاسبي يتناول ممارسات إدارة الأرباح ويوفر أساسا منطقيا للحد منها. ويتم ذلك بتحديد صافي القيمة البيعية على أساس تجميع البنود المتجانسة أو المتعلقة ببعضها في مجموعات،وإستخدام طريقة القسط المتناقص كمعالجة رئيسية لقسط الإهلاك. كما يمكن تعميم إستخدام المعالجة القياسية كمعالجة رئيسية، وايضا يمكن الحد من التلاعب عن طريق إعداد المخصصات بناءً على مستندات يعتمد عليها وموثوق بها.

وتختلف دراسة العجورى عن الدراسة الحالية فى :

- تعتمد دراسة العجورى على معايير المحاسبة المصرية الصادرة بموجب قرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦ ، ولكن تعتمد الدراسة الحالية على المعايير المحاسبية الصادرة بقرار من وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥.

- تعتبر دراسة العجورى من الدراسات الميدانية ، حيث اعتمدت على الاستقصاء كوسيلة لجمع البيانات ، ولكن تعتبر الدراسة الحالية من الدراسات التطبيقية التى تهدف إلى قياس مستوى إدارة الأرباح على عينة من الشركات المساهمة المسجلة فى البورصة المصرية بإستخدام بيانات فعلية منشورة .
- تعتمد دراسة العجورى على أربعة معايير فقط وهم (معيار المحاسبة المصرى رقم ٢ بعنوان المخزون ، ومعيار المحاسبة المصرى رقم ١٠ بعنوان الأصول الثابتة وإهلاكاتها ، ومعيار المحاسبة المصرى رقم ١٤ بعنوان تكلفة الإقتراض ، ومعيار المحاسبة المصرى رقم ٢٨ بعنوان المخصصات والأصول والإلتزامات المحتملة) ، حيث قام العجورى بتحليل تلك المعايير دون التعرض للتطورات التى حدثت فى تلك المعايير، ولكن فى الدراسة الحالية سوف يتطرق الباحث إلى عدد أكبر من المعاييرمع قياس أثر تطورها على مستوى ممارسة إدارة الأرباح .
- دراسة **(Gray et al., 2015)**

وتناولت دراسة تأثير العوامل الثقافية الخاصة بكل دولة عند التطبيق الإلزامى لمعايير التقرير المالى الدولية على مستوى ممارسة إدارة الأرباح (مقاسة بالإستحقاق الإختيارى بإستخدام نموذج جونز المعدل). وقد تم ذلك من خلال تحليل سلوك إدارة الأرباح لعينة من ١٢ دولة من دول الاتحاد الأوروبى ، بإجمالى ١٥٢٥٨ مشاهدة خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٠ ، والتى تشمل فترة خمس سنوات قبل تطبيق معايير التقرير المالى الدولية، وفترة ست سنوات بعد تطبيق معايير التقرير المالى الدولية (حيث يتطلب من دول الاتحاد الأوروبى إعداد القوائم المالية المجمعة طبقا لمعايير التقرير المالى الدولية بداية من عام ٢٠٠٥ مع الاحتفاظ بالعوامل الثقافية الخاصة بكل دولة) وقد اظهرت نتائج الدراسة أن هناك تأثيراً للعوامل الثقافية الخاصة بكل دولة على مستوى ممارسة إدارة الأرباح ، مع استمرار تأثير تلك العوامل الثقافية بعد تطبيق معايير التقرير المالى الدولية .

- دراسة **(Rhee et al., 2016)**

واهتمت بدراسة أثر تطبيق معايير التقرير المالى الدولية على مستوى ممارسة إدارة الأرباح لمقابلة توقعات الأرباح (والمقاسة من خلال متغير وهمى يأخذ قيمة تساوى واحد إذا تم مقابلة توقعات الأرباح، وقيمة تساوى صفر إذا لم تتحقق توقعات الأرباح)، بإستخدام عينة من الشركات الكورية باجمالى ١٢٨٩٧مشاهدة عن الفترة من عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠١٣. إذ تبنت كوريا التطبيق الإلزامى لمعايير التقرير المالى الدولية عام ٢٠١١ وقد تم إستخدام عينة من الشركات التى قامت بالتطبيق الإختيارى لمعايير التقرير المالى الدولية خلال عام ٢٠٠٩ وحتى عام٢٠١٠ كمجموعة رقابية مع مقارنتها بالشركات التى قامت بالتطبيق الإلزامى لمعايير التقرير الدولية عام ٢٠١١ .

وقد كانت أهم نتائجها أن هناك ارتباطا سلبيا بعد عام ٢٠١١ بين التطبيق الإلزامى لمعايير التقرير المالى الدولية ، وإدارة الأرباح لمقابلة توقعات الأرباح. ويعنى هذا أن المديرين أقل إستخداماً لإدارة الأرباح لمقابلة توقعات الأرباح بعد التطبيق الإلزامى لمعايير التقرير المالى الدولية. كما كان من نتائجها أيضا أنه لا توجد

علاقة بين التطبيق الإلزامى لمعايير التقرير المالى الدولية، وبين مستوى ممارسة ادارة الأرباح لمقابلة التوقعات، وذلك بالنسبة للدول التى اختارت التطبيق الإختيارى خلال عامى ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠.

ويدل هذا على أن التأثير الناتج عن تطبيق معايير التقرير الدولية قد نتج عن التطبيق الإلزامى وليس ناتجاً عن التأثير الزمنى لتطبيق المعايير .

- دراسة **(Ugrin et al., 2017)**

هدفت الدراسة الى تحديد ما إذا كانت الإختلافات فى مستوى ممارسة إدارة الأرباح بين دول الاتحاد الأوروبى قبل وبعد تطبيق معايير التقرير الدولية يمكن تفسيرها عن طريق الإختلافات الثقافية للدولة الأم بالنسبة للشركات التى تتبنى معايير التقرير المالى الدولية فى دول الاتحاد الأوروبى ، وكانت تتبنى المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً الخاصة بالدولة قبل إعتماد معايير التقرير المالى الدولية. وقد تم ذلك بالتطبيق على عينة من ١٤ دولة من دول الاتحاد الأوروبى ، عن الفترة من عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠١٢ مع إستبعاد المنشآت المالية وإستبعاد بيانات عامى ٢٠٠٣ ،٢٠٠٤ لأنها كانت تمثل فترة التحول إلى المعايير التقرير المالى الدولية بالاضافة إلى استبعاد الشركات التى قامت بالتحول الإختيارى لمعايير التقرير المالى الدولية قبل عام ٢٠٠٣ . وقد تكونت العينة النهائية من ٧٤٦٩ شركة باجمالى ٤٨٢٧٧ مشاهدة.

وقد تم إستخدام نموذج (Hofstede, 1980) لتحديد القيم المجتمعية أو العوامل الثقافية (المدى الكبير مقابل المدى الصغير للسلطة، والفردية مقابل الجماعية، والقيم المادية أو الذكورية مقابل القيم المعنوية أو الأنثوية، والتجنب الكبير مقابل التجنب الصغير لعدم التأكد، والتوجه قصير الأجل مقابل التوجه طويل الأجل) . وقد وجدت الدراسة زيادة مستوى الإستحقاق الإختيارى، وبالتالى زيادة مستوى ممارسة إدارة الأرباح بالنسبة للدول التى تتميز بالمدى الكبير للسلطة، والتجنب القوى لعدم التأكد ، والقيم المادية ، والفردية .

يتضح من الدراسات السابقة أن نتائج البحوث والدراسات السابقة لم تحسم الجدل بشأن أثر تطبيق معايير التقرير المالى الدولية على مستوى ممارسة إدارة الأرباح . ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل المؤثرة على نتائج هذه الدراسات والتى من أهمها : إختلاف بيئة التطبيق ، وإختلاف الفترة الزمنية للدراسة ، وأيضاً إختلاف النماذج المستخدمة لقياس إدارة الأرباح مع إختلاف دقتها ، وإختلاف حجم العينات المستخدمة، وأخيراً إختلاف المتغيرات التى تؤثر على مستوى ممارسة إدارة الأرباح ومنها وجود حوكمة جيدة للشركات من عدمه، ومراجعة الشركة من أحد مكاتب المراجعة الكبار، وكذلك إختلاف المتغيرات البيئية المؤثرة فى الدولة التى تتبنى معايير التقرير المالى الدولية.

ويمثل هذا التناقض الواضح فى نتائج الدراسات التطبيقية، مع ندرة الأبحاث التطبيقية فى هذا المجال بمصر والذى يمثل دافعا لإهتمام الباحث بدراسة أثر التطورات فى معايير المحاسبة المصرية على مستوى ممارسة إدارة الأرباح فى البيئة المصرية.

٩- فروض الدراسة

تم اشتقاق وتطوير فروض الدراسة فى صورتها البديلة فى ضوء التحليل النظرى ، وتحليل الدراسات السابقة المرتبطة بها ، وهى كالتالى :

الفرض الأول : ويتعلق بأثر التطورات فى معايير المحاسبة المصرية على مستوى ممارسة إدارة الأرباح المحاسبية، ويمكن صياغته كالتالى :

- **تؤدى التطورات فى معايير المحاسبة المصرية إلى إنخفاض مستوى ممارسة إدارة الأرباح المحاسبية، مقاسة بالإستحقاق الإختيارى (غير العادى) .**

الفرض الثانى : ويتعلق بأثر التطورات فى معايير المحاسبة المصرية على مستوى ممارسة إدارة الأرباح الحقيقية، ويمكن صياغته على النحو التالى :

- **تؤدى التطورات فى معايير المحاسبة المصرية إلى إنخفاض مستوى ممارسة إدارة الأرباح الحقيقية، مقاسة بالتدفقات النقدية غير العادية .**

الفرض الثالث : ويعكس العلاقة بين مستوى ممارسة إدارة الأرباح الحقيقية ، ومستوى ممارسة إدارة الأرباح المحاسبية ويمكن صياغته على النحو التالى :

- **توجد علاقة معنوية بين مستوى ممارسة إدارة الأرباح الحقيقية ، و مستوى ممارسة إدارة الأرباح المحاسبية ، فى ظل تطورات معايير المحاسبة المصرية.**

١٠- الإطار النظرى للدراسة

١/١٠ مفهوم إدارة الأرباح

رغم أن ممارسات إدارة الأرباح منتشرة بصورة كبيرة ، إلا أنه لم يتم الاستقرار حتى الآن على تعريف محدد لإدارة الأرباح ، حيث اختلفت تعريفات إدارة الأرباح وتنوعت مابين تركيزها على دوافع إدارة الأرباح و/ أو تركيزها على مداخل وأساليب إدارة الأرباح :

فقد عرفها كل من (Schipper, 1989:p.92; Beneish,2001:p.2; Scholer, 2005:p.3) على أنها " تدخل متعمد من قبل الإدارة في عملية إعداد التقارير المالية وذلك بهدف تحقيق بعض المكاسب الذاتية"، كما عرفها (Mulford & Comiskey, 2011) على أنها " التلاعب في الأرباح لتحقيق الربح المستهدف والمحدد مسبقاً بواسطة الإدارة، أوتحقيق تنبؤات المحللين الماليين، أو للعمل على استقرار مستوى الأرباح " . وتم تعريفها ايضا على أنها " إستراتيجية تستخدمها الإدارة ، للتلاعب المتعمد بأرباح الشركة ، بهدف إظهارها بصورة تتمشى مع أهداف محددة مقدما" (Ahadiat & Hefzi,2013; Rahman et al., 2013). ويلاحظ أن التعريفات السابقة ركزت على دوافع إدارة الأرباح فقط دون الإهتمام بطريقة أو مدخل إدارة الأرباح .

كما أن هناك من تبنى تعريفات أخرى لإدارة الأرباح والتى تتمثل فى أنها " "تطويع الأساليب والتقديرات المحاسبية للتأثير فى رقم الأرباح المنشورة وفقاً لإستراتيجية الإدارة وقت التقرير عن هذه الأرباح، و/أوتفادياً

لمواقف تعاقدية معينة أو للتقرير عن مستوى مرضى من الربح بإعتباره المقياس التقليدى لأداء الإدارة" (أبو الخير ،١٩٩٩ : ص١) ، كما يمكن النظر إلى إدارة الأرباح على أنها تحدث عندما يستخدم المديرون ما يتاح لهم من حرية وحكم شخصي من خلال الأرقام المحاسبية بهدف تعظيم قيمة الشركة أو بما يحقق مصلحتهم الشخصية (Fields, et al., 2001) . كماعرفها (Alsharairi & Ahmed , 2012) على أنها " ممارسات إدارية تقع ضمن المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً ، وتهدف إلى التأثير على البنود المعتمدة على الإستحقاق لإظهار الأرباح المعلن عنها بالزيادة أو النقصان، بهدف تحقيق دوافع اقتصادية معينة، أو التأثير على مستخدمى التقارير المالية". ويلاحظ أن هذه التعريفات ركزت على إستخدام المرونة فى المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً والتى تسمح بالإختيار بين البدائل والتقديرات المحاسبية والإستحقاق. أي أنها ركزت على المدخل المحاسبى لإدارة الأرباح كتعريف لإدارة الأرباح.

وهناك مدخل آخر تبنى المدخل الحقيقى لإدارة الأرباح كتعريف لإدارة الأرباح، حيث تم تعريفها بأنها " تعمد المديرين تعديل قرارات الأنشطة الحقيقية المتاحة لتحقيق توقعات الأرباح ، أو تفادى الخسائر المتوقعة ، أو المحافظة على استقرار المنشأة ونموها للتأثير على مخرجات النظام المحاسبى لتعزيز سمعة الشركة ومصداقيتها أمام أصحاب المصالح" (حماد ، ٢٠١٧:ص ٢٠).

وهناك من أستخدم أكثر من مدخل لإدارة الأرباح كتعريف إدارة الأرباح ، مثل (Healy& Wahlen, 1999:p.368) ، واللذان جمعا بين كل من المدخل المحاسبى ومدخل هيكلة العمليات كتعريف لإدارة الأرباح . إذ تم تعريف إدارة الأرباح بأنها " إستخدام المديرين تقديراتهم وأحكامهم الشخصية في إعداد التقارير المالية، وفي هيكلة العمليات لتعديل التقارير المالية بهدف خداع وتضليل بعض أصحاب المصالح عن فهم الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة، أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية المنشورة".

كما عرف (مندور ، ٢٠١٦ : ص ١١٢٦) إدارة الأرباح، والذى جمع بين المدخل المحاسبى والمدخل الحقيقى لإدارة الأرباح ،بأنها " شكل من أشكال التلاعب فى الأرباح ، تقوم به الإدارة بصورة متعمدة ، من خلال استغلال الخيارات التى تتيحها معايير المحاسبة و/أو من خلال إتخاذ بعض القرارات الحقيقية ، بقصد تحقيق هدف معين مما يضر بأصحاب المصالح ". وعرف (Henry and Bhulyan,p 2013:p.6) بأنها" عمل إداري لتعديل الأرباح المفصح عنها وقيمة الشركة في الأجل القصير، بهدف تحقيق نتائج محددة لتضليل بعض مستثمرى الشركة. وتتم إدارة الأرباح عبر الاستفادة من المرونة التي تتيحها المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً،أو من خلال تعديل بعض الأنشطة الاقتصادية الحقيقية للشركة.

وبالتالى يمكن للباحث وضع تعريف شامل لإدارة الأرباح على أنها " **إستخدام المرونة التى تتيحها المعايير المحاسبية للاختيار بين بدائل السياسات والطرق المحاسبية والتقديرات المحاسبية والإستحقاق المحاسبى ، و/أو إتخاذ قرارات إدارية من شأنها التأثير على الأنشطة الحقيقية التى تقوم بها الشركة ، و/أو هيكلة**

العمليات ، لزيادة مستوى الأرباح أو تخفيضه أو الحفاظ على مستوى مستقر من الأرباح ، بهدف خداع وتضليل بعض أصحاب المصالح عن فهم الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة ، وذلك لتحقيق بعض الدوافع التعاقدية أو السوقية أو التنظيمية ".

٢/١٠ تدفق ادارة الأرباح

حدد (Soon&Wee,2011) مجموعة من العناصر التى تساعد فى فهم إدارة الأرباح والتىُ أطلق عليها تدفق إدارة الأرباح والتى تظهر بالشكل رقم (١) والتى تشمل- نمط إدارة الأرباح Pattern of earning management.

- دوافع إدارة الأرباح Motivation of earnings management .
- إدارة الأرباح الجيدة وغير الجيدة Good & Bad earning management .
- مداخل وأساليب إدارة الأرباح.

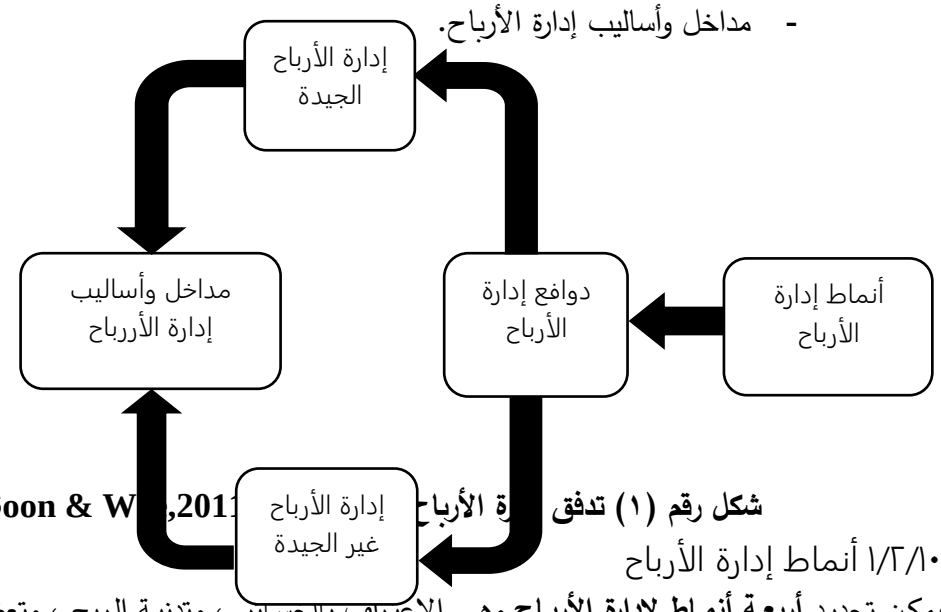

شكل رقم (١) تدفق [illegible]ة الأرباح [illegible],2011) (Soon & W

١/٢/١٠ أنماط إدارة الأرباح

يمكن تحديد **أربعة أنماط لإدارة الأرباح** وهى الإعتراف بالخسائر ، وتدنية الربح ، وتعظيم الربح ، وتمهيد الدخل ، كما هو موضح بالشكل رقم (٢) (مندور ،٢٠١٦ : ص١١٢٨):

١- **الإعتراف بالخسائر** : ويحدث ذلك خلال فترات الضغوط التنظيمية أو إعادة الهيكلة مثل تغيير الإدارة . فعندما يجب على الشركة التقرير عن خسارة تقوم بالمبالغة والتقرير عن خسارة كبيرة ، ومن خلال تلك العملية تستطيع الشركة زيادة إحتمالات تحقيق أرباح فى المستقبل بتحميل خسائر الفترة الحالية جزءاً من أعباء الفترات المستقبلية . كذلك قد تتعمد الإدارة الجديدة تحميل الإدارة القديمة بخسائر مبالغ فيها بهدف زيادة فرص تحقيق أرباح فى المستقبل، مما يشير إلى جودة أداء هذه الإدارة . كما تتعمد الإدارة فى حالة تحقيق أرباح أقل مما تتطلبه الحوافز إلى التقرير عن خسائر، بهدف زيادة فرص تحقيق أرباح فى المستقبل.

٢- **تخفيض الأرباح** : تقوم الشركة غالباً بتخفيض الربح لتجنب التكاليف السياسية وضرائب الدخل المرتفعة أثناء فترات زيادة الأرباح .

٣- **زيادة الأرباح** : إذ تتم إدارة الأرباح ، بهدف زيادة أرباح الفترة الحالية ، وذلك للعديد من الأسباب منها ، زيادة حوافز المديرين ، أو تجنب مخالفة شروط تعاقدات الدين ، أو التأثير الإيجابى على أسعار الأسهم.

٤- **تمهيد الدخل** :إذ تستهدف الإدارة التلاعب فى الأرباح مما يؤدى إلى عدم وجود تقلبات جوهرية فى الأرباح التى يتم الإفصاح عنها سنوياً ، بما يقدم مؤشراً لأصحاب المصالح بإستقرار أرباح الشركة وقدرتها على الاستمرار .

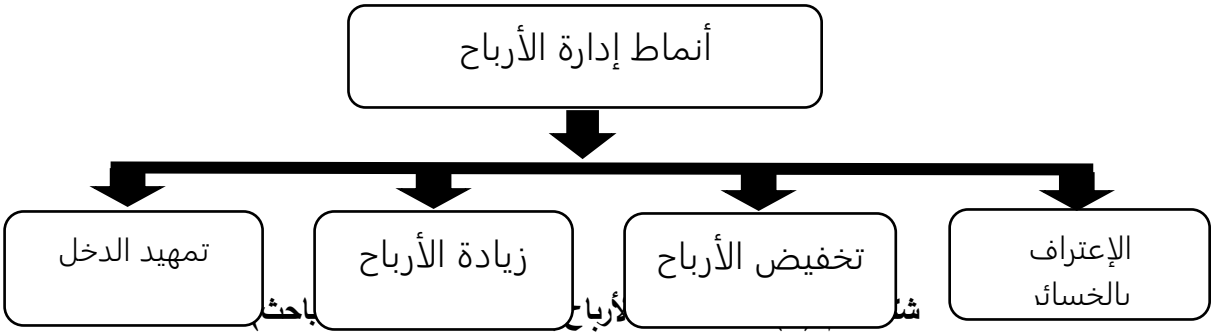

شل **لأرباح** **باحث**

١٠/٢/٢ دوافع إدارة الأرباح :

يعتبر تضارب المصالح بين الأطراف ذات العلاقة والشركة المصدر الرئيسى لظهور إدارة الأرباح ، فمصلحة المديرين فى تخفيض الضرائب والأرباح الموزعة ، بينما تكون مصلحة حملة الأسهم فى تعظيم العائد على استثماراتهم ، فى حين أن مصلحة الموظفين فى زيادة مكافأتهم الإدارية المختلفة ، ومصلحة المسئولين بالقطاع الضريبى فى تعظيم الحصيلة الضريبية . ويعتبر تعدد المصالح وتعارضها السبب فى إنتشار إدارة الأرباح. (ابراهيم ، ٢٠١٤ : ص ٤٩٤) . ويمكن تصنيف دوافع إدارة الأرباح إلى دوافع تعاقدية، دوافع السوق، دوافع تنظيمية وسيتم التعرض لها ببعض التفصيل على النحو التالى:

١٠/٢/٢/١ دوافع تعاقدية

ينشأ هذا النوع من الدوافع عندما يكون التعاقد بين الشركة والأطراف الأخرى – ممثلة فى الإدراة والمقرضين والعاملين – مبنياً على النتائج المحاسبية ، مما يولد دافعاً للتلاعب فى تلك النتائج بإستخدام ممارسات إدارة الأرباح. وتتضمن تلك العقود عقود الحوافز، وعقود العمل، وعقود المديونية (Huang et al , 2013).

١٠/١/٢/٢/١ عقود الحوافز: تقوم النظرية الإيجابية على تعارض المصالح بين الإدراة والمساهمين. إذ يسعى كلاهما إلى تحقيق مصالحه الشخصية على حساب الطرف الآخر. وتهدف خطط الحوافز إلى تقليل التعارض بين مصالح الإدارة والمساهمين، حيث تجمع بين مصلحة الإدراة والمساهمين لتحقيق هدف مشترك

وهو تحسين قيمة الشركة ومستوى أدائها من خلال ربط الحوافز الإدراية بالإنجازات المحققة فى الشركة. ولكن ربط الحوافز بصافى الربح، أو العائد على الأصول و العائد على حق الملكية كمقياس للأداء، قد يدفع الإدارة إلى إتخاذ قرارات محاسبية من شأنها زيادة الدخل المعلن للشركة بهدف زيادة حوافزها (Shuto, 2007; Bukit and Iskandar, 2009; Sun, 2012). كما تسعى الإدارة أيضا لتمهيد السلسلة الزمنية للدخل لضمان حوافزها للفترات التالية أيضا. ولكن فى بعض الحالات قد يكون لدى الإدارة حافز لتخفيض الأرباح فى بعض الفترات ، وتحديد إستراتيجية إدارة الأرباح بإستخدام الإستحقاق الإختيارى والذى يتحدد فى ضوء ثلاثة مستويات من الأرباح الحقيقية قبل تطبيق الإستحقاق الإختيارى (Praag,2001:p.14)التى تظهر بالشكل رقم (٣):

- فى المنطقة أ : الزيادة عن هذا الحد لن يصاحبها أى زيادة فى الحوافز، وبالتالى تحاول الإدارة ممارسة إدارة الأرباح ، لتخفيض الأرباح ، ونقل جزء من الأرباح ليدخل فى الربح الخاضع لنسبة الحوافز فى الفترات التالية.
- فى المنطقة ب : تمارس الإدارة إدارة الأرباح ، لزيادة الأرباح ، لأن أى زيادة فى الأرباح فى هذه المنطقة يقابلها زيادة فى الحوافز التى تحصل عليها الإدارة.
- فى المنطقة ج : وهنا يمكن للإدارة ممارسة إدارة الأرباح لزيادة رقم الربح، وذلك إذا أدت زيادة الأرباح إلى الوصول إلى الحد الأدنى للأرباح اللازم لإستحقاق حوافز الإدراة . وإذا لم تستطيع الإدارة الوصول إلى الحد الأدنى للأرباح اللازم لإستحقاق حوافز الإدارة فإنها تمارس حالة خاصة من إدارة الأرباح تسمىBig Bath أو الاغتسال الكبير ، حيث تحاول زيادة خسائر الفترة الحالية عن طريق ترحيل جميع النفقات والخسائر التى يمكن ترحيلها من الفترة المقبلة للفترة الحالية . ويهدف هذا إلى التخلص من جميع الخسائر لتحقيق نتائج أفضل فى الفترة التالية، من خلال تأجيل بعض الإيرادات فى الفترة الحالية الرديئة أو تسريع إعدام الديون، أو تحميل الفترة الحالية بمصاريف مستقبليه يمكن إظهارها على أنها تخص الفترة الحالية، ومن ثم تكون المصروفات أقل فى الفترة المستقبلية كعبء على الإيرادات. لذلك فمن المنطقى تحميل الفترة الحالية بكل المصروفات والخسائر على قدر المستطاع طالما لن تصل الإدارة بالحد الأدنى للأرباح للحصول على مكافأة. وبالتالى إنها تمهد الطريق فى الفترة المقبلة لزيادة الأرباح فى الفترة المقبلة للحصول على حوافز أعلى .

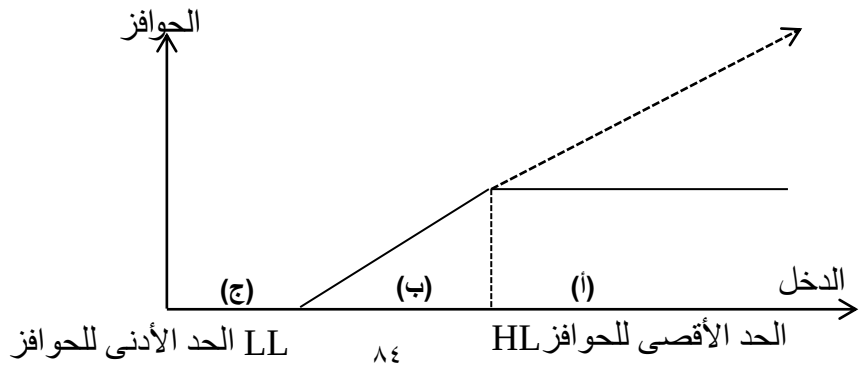

شكل رقم (٣) مستويات إدارة الأرباح بدافع زيادة الحوافز
المصدر (Praag,2001:p.14)

٢/١/٢/٢/١٠ عقود العمل : تلجأ الإدارة إلى تخفيض الأرباح لتجنب مطالبات نقابات العمال بالمزيد من المزايا النقدية والعينية للعاملين (D'Souza et al ,2000)، حيث تتفاوض الإدارة مع ممثلى العمال كل فترة زمنية (ثلاثة أو خمس سنوات) بخصوص رفع مستويات الأجور والمكافآت وتعويضات ترك الخدمة. لذلك فإن الإدارة قد تستخدم إدارة الأرباح لتخفيض رقم الربح فى الفترة التى تسبق هذا التفاوض.

٣/١/٢/٢/١٠ عقود المديونية : قد تتضمن عقود الدين شروطاً تعتمد على إستخدام الأرقام الواردة بالقوائم المالية للحد من تصرفات الإدراة وذلك لحماية حقوق الدائنين. وتتم صياغة هذه الشروط فى صورة قيود على الأرقام المحاسبية أو فى صورة نسب. فى هذه الحالة يكون لدى الإدارة دوافع لممارسة إدارة الأرباح بهدف زيادة الربح لتخفيض إحتمال عدم الوفاء أو مخالفة شروط الدين ، وتفادى التكاليف المترتبة على عدم الوفاء بتلك الشروط والتى تتمثل فى الحد من قدرة الإدارة على سداد توزيعات الأرباح على المساهمين ، أو إصدار ديون جديدة .(الرسينى ،٢٠١٠ :ص٨٨)

٢/٢/٢/١٠ دوافع السوق

تعد حوافز السوق من الدوافع التى تدفع الشركة للقيام بممارسات إدارة الأرباح. ويرجع ذلك إلى إدراك العلاقة بين الأرباح المعلن عنها والقيمة السوقية للشركة، مثل قيام الشركة بإدارة الأرباح قبل إصدار أسهم جديدة ، أو لتفادى الآثار السلبية التى قد تتعرض لها الشركة إذا فشلت فى تحقيق توقعات المحللين ، أو ماتقوم به الشركات التى تواجه ظروف سيئة بتحميل مبلغ كبير من المصروفات على إيرادات هذه السنة بهدف تحقيق أرباح فى السنوات المقبلة (Big Bath) وهو ماقد يحدث عند تغيير الإدارة العليا (ابراهيم ،٢٠١٤ :ص ٤٩٤) ، وتشمل دوافع السوق مايلى :

١/٢/٢/٢/١٠ توقعات (تنبؤات) الأرباح : تعتبر تنبؤات الأرباح التى تصدرها الإدارة أو المحللين الماليين ، أحد الدوافع وراء قيام الشركة بممارسة إدارة الأرباح ، حيث قد تدفع الإدارة إلى التقرير عن أرقام للربح المحاسبى تقل أو تزيد عن تلك التنبؤات، وذلك لتجنب رد فعل السوق أو تجنب إنخفاض السعر السوقى للأسهم، إذا ماتم التقرير عن أرباح أقل أو للحفاظ على مصداقيتهم(ابراهيم ، وآخرون ،٢٠١٦:ص٢٣٦ ؛ Kastanin,2005).

٢/٢/٢/٢/١٠ حقوق خيارات الأسهم Stock Options : قد تحصل الإدارة على نوع من الحوافز بمنحها حقوق شراء أسهم (Bartov & Mohanram,2004; Mintz ,2006). فإذا رغبت الإدارة فى ممارسة حق شراء الأسهم فأنها قد تحاول تخفيض رقم الربح مؤقتاً لتخفيض سعر السهم ، ومن ثم الشراء

بسعر أقل . وإذا رغبت الإدارة فى ممارسة حق بيع الأسهم فإنها سوف تلجأ إلى ممارسة إدارة الأرباح لزيادة رقم الربح ، وبالتالى بيع ما بحوزتها من أسهم بسعر مرتفع (Burns & Kedia , 2008; Mc Anally et al 2008) .

٣/٢/٢/٢/١٠ الصفقات غير العادية لبيع وشراء الأسهم

بيع الأسهم لأول مرة أو طرحها للإكتتاب (Initial Public Offering (IPO: فعندما تؤسس شركة بشكل مغلق ويرغب مؤسسوها فى طرح جزء من أسهمها طرحاً عاماً لأول مرة ، تحاول الشركة ممارسة ادارة استحقاق موجبة للأرباح فى فترة الطرح الأولى للأسهم الأمر الذى يعنى أن الشركة تحاول زيادة الأرباح فى التقارير المالية التى على أساسها يتحدد سعر السهم (Stolowy & Breton , 2004; He et al , 2010; Hu et al,2012; Alhadab et al , 2016).

استدعاء الأسهم Management Buyout: قد تحاول الإدراة ممارسة إدارة استحقاق سالبة فى الفترات التى يعقبها عروض إستدعاء الأسهم.

٤/٢/٢/٢/١٠ الاندماج وتجنب الاستحواذ الاجبارى: فى حالة الاندماج يتم ممارسة إدارة الأرباح لزيادة الأرباح ، بهدف تعظيم قيمة الشركة. كما قد يتم ممارسة إدارة الربح لتخفيض الربح ، فى حالة الرغبة فى تجنب الاستحواذ الاجبارى.

٥/٢/٢/٢/١٠ تغيير الإدارة : إذ تعمل الإدارة الجديدة على تخفيض رقم الربح المعلن فى السنة التى تم فيها التغيير ، وذلك بتحميل تلك السنة بكل مايؤدى إلى تخفيض تلك الأرباح ، حتى تتخلص من ذلك، وبما يظهر أداء الشركة فى السنوات التالية أفضل مما كان عليه فى عهد الإدارة السابقة (Scott and Pitman,2005) .

٣/٢/٢/١٠ دوافع تنظيمية

قد تخضع الشركات التى تكون موضع إهتمام الدولة والرأى العام قد تخضع لقرارات حكومية ، والتى تفرض عليها تكاليف سياسية كبيرة . وبالتالى فإنه يمكن للإدارة من خلال إدارة الأرباح التأثير على أعمال واضعى التشريعات مما يقلل من الضغط السياسى وتأثير التشريعات على الشركة. وتتمثل الدوافع التنظيمية فى تجنب التكاليف السياسية، وتجنب الضرائب، وتمهيد الدخل.

١/٣/٢/٢/١٠ تجنب التكاليف السياسية : كلما تعرضت الشركة لضغوط خارجية وتدخلات حكومية كبيرة، لجأت الشركة إلى تبنى سياسات محاسبية تظهر مستويات منخفضة من الأرباح لتجنب هذه الأعباء(Byard et al, 2007; Rahman et al., 2013). إذ تخضع الشركات لإجراءات التفتيش الحكومى الدورى أو المفاجئ للتحقق من مدى إلتزام الشركة بالقوانين والقواعد النظامية مثل اجراءات التفتيش الجمركى واجراءات مراجعة سياسات التسعير ومنع الاحتكار. كما تشمل أيضا اجراءات التقاضى التى

تتعرض لها الشركة لتعويض الغير عن أى اضرار لحقت بهم وكان نشاط الشركة سبباً لها . ومن المتوقع أن تستخدم الإدارة الإستحقاق الإختيارى لتخفيض رقم الربح حتى تتفادى أى زيادة فى التكاليف السياسية.

كما قد تقوم الشركات بزيادة الأرباح للوفاء بمتطلبات حكومية جديدة ، كما هو الحال عندما لجأت الشركات الصينية بزيادة أرباحها من خلال إستخدام أساليب إدارة الأرباح لتلبية القواعد الحكومية التى تشترط على الشركات الراغبة فى إصدار أسهم أو سندات جديدة ألا يقل فيها العائد على حقوق الملكية عن ١٠ % (Haw et al ,2005)

٢/٣/٢/٢/٩ تجنب الضرائب : قد يكون هناك دافع لدى إدارة الشركة لممارسة إدارة الأرباح بغرض تخفيض العبء الضريبي، حيث تعتبر الوفورات الضريبية من الدوافع الهامة وراء قيام الإدارة بالتلاعب والقيام بممارسة إدارة الأرباح لتجنب الضرائب، أو تحقيق وفورات ضريبية كلما أمكن ذلك أو تأجيلها إلى المستقبل. ويأخذ ذلك أحد الأشكال التالية:

- خلال فترات الإعفاء الضريبي، يمكن لإدارة الشركة تأجيل بعض النفقات إلى فترات الخضوع للضريبة، كما قد تسعى الإدارة إلى تعظيم الأرباح والإعتراف المبكر بها حتى تستفيد من ميزة الإعفاء الضريبي.
- خلال فترات الخضوع للضريبة يمكن لإدارة الشركة تدنية الأرباح حتى يمكن للشركة دفع ضرائب أقل أو خضوعها لشريحة أقل .
- في حالة تحقيق خسائر تسعى الإدارة لزيادة الخسائر (ممارسة Big Bath) حتى يمكن الاستفادة بترحيلها للأمام تطبيقاً للمادة (٢٩) من قانون الضرائب (عبد الحليم،٢٠١٢) .

٣/٣/٢/٢/٩ تمهيد الدخل : Income Smoothing يؤدى تحقيق مستوى مرتفع من الأرباح لتحقيق ضغوط على الشركة مما قد يضطرها أحياناً إلى توزيع أرباح مرتفعة. ويسبب هذا أحياناً بعض المشاكل للإدارة، فى حالة عدم تحقيق نفس المستوى من الأرباح فى السنوات التالية. كذلك فإن التناقص الكبير فى الأرباح يشير إلى أن الشركة فى ضائقة مالية ، أو يدل على عدم كفاءة الإدارة.

وبعبارة أخرى ينظر للتقلبات في الأرباح والتي تأخذ شكل زيادة كبيرة كمؤشر للإحتكار. أما إذا أخذت التقلبات شكل إنخفاض كبير في الأرباح، فقد ينظر إليها كمؤشر لتعثر الشركة، مما يدفع الدولة للتدخل في الحالتين (Bartov et al., 2002; Megrath & Weld, 2002; Paladino, 2013). وبالتالى تسعى الإدارة إلى تمهيد الدخل حيث أن النمو بمعدل معين وثابت أفضل من النمو بمعدل عالى فى سنة ومنخفض فى سنة أخرى .ويوضح الشكل رقم(٤) دوافع إدارة الأرباح وعلاقتها بالأطراف ذو العلاقة

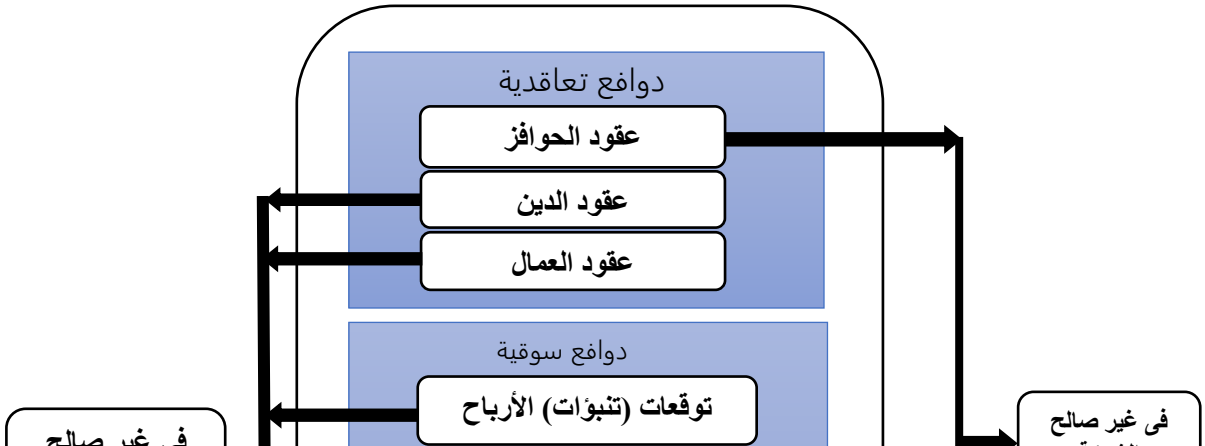

شكل رقم (٤) دوافع إدارة الأرباح وعلاقتها بالأطراف ذات العلاقة(المصدر: من إعداد الباحث)

٣/٢/١٠ إدارة الأرباح الجيدة وغير الجيدة :

تتمثل إدارة الأرباح فى نوعين أساسين(Parfet,2000; Tucker & Zarowin, 2006):

١/٣/٢/١٠ إدارة الأرباح الجيدة Good earnings management : و تحدث عندما تتخذ الإدارة قرارات إختيارية من شأنها المحافظة على أداء مالي مستقر. إذ تتضمن الآثار الإيجابية لإدارة الأرباح ، وتعكس وجهة النظر المعلوماتية لإدارة الأرباح (Informative view)، أو وجهة نظر المؤيدين لإدارة الأرباح . إذ يرون أن إدارة الأرباح تمكن المديرين من توصيل معلومات خاصة عن الأداء المستقبلي للأطراف الخارجية وبالتالي تخفيض مشاكل عدم تماثل المعلومات، وبالتالى فإن الشركات التي تقوم بإدارة الأرباح تزداد فيها عوائد أسهمها عن الشركات التي لا تقوم بإدارة الأرباح، حيث تحسن إدارة الأرباح من القيمة المعلوماتية للأرباح. أو بعبارة أخرى فإن سلوك الأرباح سوف يعكس بصورة صحيحة مدى استدامة تلك الأرباح ، وهى الرسالة التي يسعى المديرون إلى توصيلها للأطراف الخارجية .

٢/٣/٢/١٠ إدارة الأرباح غير الجيدة Bad earnings management : وتنطوى على ممارسات غير مقبولة بهدف إخفاء الربح الحقيقي. و بالتالى تتم إدارة الأرباح تتم بهدف التأثير على الأرباح المحاسبية من خلال إستغلال المرونة التى تسمح بها السياسات المحاسبية وممارسة التقديرات الشخصية. ويُنظر للآثار السلبية لإدارة الأرباح ، على أنها تعكس وجهة النظر الانتهازية (Opportunistic view) ، أو وجهة نظر

المعارضين لإدارة الأرباح، إذ يرون أن المديرين يمكنهم إستخدام إدارة الأرباح لتحقيق مصالح شخصية تتعلق بمكافآت المديرين، وبالتالي لا تقدم أي قيمة معلوماتية للأطراف الخارجية.

٤/٢/١٠ مداخل وأساليب إدارة الأرباح :

تعتبر إدارة الأرباح ذات دلالة للعديد من الإستراتيجيات والأساليب التي تتبعها الإدارة في إدارة الأرباح والتي من شأنها التأثير على المعلومات المحاسبية من حيث الشكل والمضمون، و خاصة عند إعداد المعلومات المالية بالصورة التي تراها مناسبة وبدرجات مختلفة. ويختلف الأسلوب الذي تتبعه الإدارة بإختلاف نوع القرار المتخذ بواسطة الإدارة من قبلها، ووفقا للأهداف المحددة بشكل مسبق . ومن خلال تعريفات إدارة الأرباح يمكن القول بأن هناك ثلاثة مداخل للقيام بممارسة إدارة الأرباح، ويتضمن كل مدخل من المداخل مجموعة من الإستراتيجيات أو أساليب إدارة الأرباح. ويؤدى الفهم الجيد لمثل هذه المداخل إلى مساعدة المهتمين بإكتشافها والحد منها. وتشمل هذه المداخل :

- **المدخل المحاسبى.**
- **المدخل الحقيقى.**
- **مدخل هيكلة العمليات.**

١/٤/٢/١٠ المدخل المحاسبى لإدارة الأرباح : يتمثل هذا المدخل فى إدارة الأرباح إعتماداً على بعض القرارات المحاسبية المتعلقة باختيار توقيت تطبيق معيار محاسبى معين، أو التغيير أو التبويب لبعض العناصر أو استغلال مرونة المعايير التى تسمح بالإختيار بين البدائل والسياسات والطرق المحاسبية ، والتقديرات المحاسبية، والإستحقاق. (**محمود ،٢٠١٢ ؛ Oriole,2006; Spear, 2007**) ويمكن تناوله على النحو التالى :

١/١/٤/٢/١٠ توقيت تطبيق معيار محاسبى معين : عند صدور معيار محاسبي جديد فقد لا يتم تطبيقه فور صدوره ولكن غالباً ما تُمنح الشركات فترة حتى يتم تطبيقه (فترة بينية) والتى تتراوح عادة بين سنتين إلى ثلاث سنوات قبل التطبيق الإلزامي للمعيار. وتسمح المعايير عادةً بالتطبيق المبكر عن الميعاد المحدد للتطبيق الإلزامي، مما يعطي الإدارة فرصة إختيار التوقيت المناسب لتطبيق المعيار قبل الموعد الإلزامي له وذلك لخدمة وتحقيق منافعها الذاتية (كبلان ،٢٠١٣ :ص١٥٢٤).

٢/١/٤/٢/١٠ الإختيار بين بدائل وطرق السياسات المختلفة: يمكن للإدارة إستخدام هذا المدخل في القيام بممارسات إدارة الأرباح عن طريق الاستفادة من مرونة المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (Vander and Willekens, 2003). إذ يعتبر تعدد السياسات المحاسبية أحد مداخل إدارة الأرباح. وبالرغم من أنها الأكثر استحواذاً على إهتمامات الدراسات الأكاديمية ولا سيما الإيجابية منها ، إلا أن الإعتماد عليها لتحقيق الربح المرغوب كان أقل من المداخل الأخرى (حامد،٢٠٠٤:ص٣٢) . وهناك العديد من الإعتبارات التى تحد من حرية الإختيار المتاحة للإدارة للتأثير فى الأرباح ، والتى من أهمها(١) أن عملية التغيير فى بدائل السياسات المحاسبية مقيدة بعدد البدائل المقبولة المتاحة أمام الإدارة والتى تتوقف

بدورها على عملية وضع المعايير الملزمة للشركات فى بيئة معينة. (٢) أن عملية التغيير المحاسبى من العمليات القابلة للملاحظة من جانب المراجع وبالتالى يمكن للمراجع التقرير عنها تمشيا مع معايير المراجعة ، وذلك إذا لم تتم وفقا لما نص عليه المعيار الخاص بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة (أبو الخير ،١٩٩٧ : ص٥٩) .

٣/١/٤/٢/١٠ التقديرات المحاسبية :تعتبر القوائم المالية المنشورة من أهم مصادر المعلومات التى يحتاج اليها مستخدمو هذه القوائم. وقد لا يكون بالإمكان قياس الكثير من البنود فى هذه القوائم بدقة ، نتيجة لطبيعتها أو لحالة عدم التأكد المحيطة بنشاط المنشأة، ومن ثم لابد من تقديرها (الرسينى ، ٢٠١٠ : ص٩٤). إذ يدخل المحاسب في نطاق إختصاصه تحديد مجموعة من التقديرات المتعلقة بكثير من بنود النشاط، ومن ثم قد لا يلتزم بالحياد وإنما تخضع هذه التقديرات إلى اختيارات الإدارة بما يتفق مع الأهداف المرسومة لها ، مثل (Scott & Pitman, 2005: 78)

- تتطلب عقود الإنشاءات طويلة الأجل تقديرات تتعلق بنسبة الإنجاز فى أعمال الشركة ، وتكلفة هذا الإنجاز ، وبالتالى يمكن للمديرين إستخدام تقديرات متفائلة للتقدم فى إنجاز الأعمال وذلك بغرض تعظيم الأرباح .
- يتطلب حساب الإهلاك تقدير العمر الإنتاجى وقيمة الخردة للأصول القابلة للإهلاك ، وبالتالى يمكن للمديرون إستخدام تقديرات متفائلة للعمر الانتاجى وقيمة الخردة وذلك لتدنية مصروفات الاهلاك بهدف تعظيم الأرباح.
- تظهر حسابات العملاء بالقيمة الصافية القابلة للتحقق ، وبالتالى يمكن للمديرين إستخدام تقديرات متفائلة للقيم القابلة للتحصيل ، بغرض تخفيض مخصص الديون المشكوك فيها ، ومن ثم تعظيم الأرباح.

٤/١/٤/٢/١٠ إعادة تصنيف بعض بنود القوائم المالية: يمكن للإدارة ممارسة إدارة الأرباح من خلال إعادة تبويب بنود القوائم المالية وعرضها بطريقة معينة للتأثير على الأداء الحقيقي للشركة كما يلى:

- ففى قائمة التدفقات النقدية ، يمكن أن تلجأ الإدارة إلى التركيز على بنود المجموعة الأولى من تلك القائمة والتي ترتبط بأنشطة التشغيل من خلال تصنيف بعض البنود التي ترتبط بأنشطة الإستثمار أو التمويل على أنها مرتبطة بأنشطة التشغيل والعكس بالعكس ، والذي لن يؤثر في النهاية على الرصيد النهائي للتدفقات النقدية ويستهدف من ذلك توليد إنطباع غير حقيقي عن المقدرة الكسبية للمنشأة والتي تعكسها أنشطة التشغيل الفعلية. ومن أمثلة ذلك القيام برسملة فوائد الإقتراض وتكاليف البحوث والتطوير على أنها أنشطة إستثمار بدلاً من أنشطة التشغيل ، مما يؤدي إلى زيادة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل ، وبالتالي إعطاء إنطباع جيد عن المقدرة الكسبية للمنشأة من أنشطتها الرئيسية (شاهين ،٢٠١١).

- يمكن للإدارة ممارسة إدارة الأرباح من خلال إعادة تصنيف بعض البنود الظاهرة في قائمة الدخل بنقل بند مصروفات التشغيل إلى بند مصروفات أخرى لزيادة الأرباح التشغيلية وذلك لمقابلة توقعات المحللين الماليين (Mcvay,2006; Barua et al,2010) . كما قد يقوم المديرون أثناء فترات نمو المخزون بتصنيف بعض التكاليف على أنها تكاليف إنتاج بدلاً من تكاليف دورية أو فترية، مما يؤدى إلى تدنية المصروفات وتعظيم الإيرادات (Scott & Pitman, 2005: 78 ؛ إسحق ، واخرون ، ٢٠١٦ : ص ١٣٢) . كما قد يتم إستخدام تكلفة إيجار غير حقيقية لحجب تكلفة مبنى جديد من الظهور ضمن بنود الميزانية حيث يتم إبرام عقد إيجار طويل الأجل يتم بموجبه دفع مصاريف إيجار ثابتة سنوياً وبالتالي التخلص من المبلغ الضخم المتعلق بالمبنى مستخدماً مصاريف الإيجار كبديل عنه بما يحسن بعض النسب المالية .
- ومن الأمثلة على ممارسات التبويب الخطأ لبنود قائمة المركز المالى ، أن تقوم الشركة بإدراج بند استثمارات طويلة الأجل ضمن الاستثمارات المتداولة ، مما قد يترتب على ذلك زيادة الأصول المتداولة عن الإلتزامات المتداولة بهدف التأثير على رقم صافى رأس المال العامل ، ونسبة التداول ، وإظهارها بأكبر من قيمتهما الحقيقية . كما قد تقوم بالتبويب الخطأ للقروض قصيرة الأجل ضمن القروض طويلة الأجل بقائمة المركز المالى مما يترتب على ذلك تخفيض إجمالى الإلتزامات المتداولة ، وزيادة رأس المال العامل ونسبة التداول وإظهارهما بأكبر من قيمتهما الحقيقية .

٥/١/٤/٢/١٠ الإستحقاق المحاسبى: يتميز أساس الإستحقاق عن الأساس النقدى فى أنه يقضى على مشكلة التوقيت[١] والمقابلة [٢]والمعلومات الداخلية [٣]. وعلى الرغم من ذلك فإن تطبيق أساس الإستحقاق قد يؤدى إلى مشكلة إدارة الأرباح . حيث يتطلب أساس الإستحقاق تحديد توقيت الإعتراف بالإيراد ، وتحديد القدر من النفقات الذى أسهم فى تحقيق الإيرادات ، و إجراء مقابلة بينهما. وبالتالى يمكن القول بأن جزءاً من عملية المقابلة يتوقف على اختيار الإدارة ، الأمر الذى يمكنها من تطويع ذلك الجزء لتحقيق مصلحتها بشأن ماتقر عنه من أرباح (أبو الخير، ١٩٩٩) ، وخصوصاً فيما يتعلق بإيرادات ومصروفات نهاية الفترة، مثل تأجيل الإعتراف بإيرادات تحققت آخر الفترة إلى الفترة المالية التالية، تأجيل بعض المصروفات، الخلط فى معالجة البعض منها، ومثال على ذلك تسجيل إيرادات عن عمليات بيع لم تتم كاتفاقيات البيع مع إعادة الشراء(بخلاف معاملات المبادلة) حيث يتفق البائع فى نفس توقيت إجراء المعاملة على إعادة شراء نفس السلع فى تاريخ لاحق. بالإضافة إلى ذلك قد يتم تسجيل بضاعة الأمانة التي تم شحنها إلى الوكلاء على أنها مبيعات رغم من عدم بيعها، وكذلك

---

[١] **مشكلة التوقيت** : لتسجيل الإيرادات والمصروفات فى فترات قد تختلف عن فترات القيام بالمعاملات الأساسية المحققة للإيراد ، أو فترات تحقق المصروف.

[٢] **مشكلة المقابلة** : مقابلة إيرادات بمصروفات لاتوجد بينهما علاقة مباشرة.

[٣] **مشكلة المعلومات الداخلية** : لا تقدم الأرباح النقدية معلومات عن قدرة المنشأة على تحقيق أرباح فى المستقبل للأطراف الخارجية ، والإدارة التى تكون فى وضع أفضل من غيرها هى التى يمكنها إتخاذ القرارات فى التوقيت المناسب.

تسجيل أذون البيع التى يتم سداد ثمنها كلياً أو جزئياً مقدما ، وتكون السلع غير موجودة فعلاً بالمخازن ، لكونها لم تصنع بعد ، أو لأنها سوف ترسل مباشرة إلى المشترى من طرف ثالث (إسحق ، واخرون ،٢٠١٦:ص١٣٣). ويسمح أساس الإستحقاق بإجراء التقديرات المحاسبية لإدارة الأرباح، مثل تقدير العمر الإنتاجى للأصول الثابتة، والقيمة المتبقية منها كخردة فى نهاية عمرها الاقتصادى، وتقدير المخصصات.

١٠/٢/٤/٢ المدخل الحقيقى لإدارة الأرباح :

يقصد به إدارة الأرباح من خلال أنشطة حقيقية والتى تشمل أنشطة تشغيلية تخضع لسلطة الإدارة من خلال إستخدام الوسائل التالية (أبو الخير ، ١٩٩٩؛محمود ،٢٠١٢؛ Dichev & Skinner, 2002 ؛ Roychowdhury,2006؛ Oriole,2006):

١٠/٢/٤/٢/١ إدارة المبيعات : ويتم ذلك عن طريق تقديم خصومات سعرية عالية على المبيعات ، أو زيادة فترة الإئتمان الممنوحة للعملاء عن البيع الآجل ، أو تخفيض معدلات الفائدة على المبيعات الآجلة. ويؤدى هذا بطبيعة الحال إلى زيادة حجم المبيعات لهذه الفترة ومن ثم انعكاسه بشكل إيجابى على الدخل. (Sugata, 2005; Gunny, 2005 ; حماد ،٢٠١٧ : ص ٢٥) .

١٠/٢/٤/٢/٢ إدارة المصروفات الإختيارية : يستخدم العديد من الباحثين إسلوب تخفيض النفقات الإختيارية لإدارة أرباحهم ، حيث تتعدد وتتنوع هذه النفقات (مثل نفقات البحوث والتطوير ، ونفقات الدعاية والإعلان ، ونفقات البيع ، والنفقات العامة). وبالتالى فإن تخفيض مثل هذه النفقات خلال الفترة الحالية يؤدى إلى زيادة أرباح الشركات. إذ وجدت دراسة (Dechow and Sloan,1991) أن مديرى الشركات يقومون بتخفيض مصروفات البحوث والتطوير عند نهاية مدة إدارتهم بهدف زيادة الأرباح فى المدى القصير. ووجدت دراستا (Bushee,1998؛ Baber et al,1991) أن الشركات تقوم بتخفيض نفقات البحوث والتطوير من أجل الوصول إلى مستوى مستهدف من الأرباح. كما قد تقوم بمعالجة بعض مصروفات الصيانة على أنها مصروفات رأسمالية وتحميلها على قيمة الأصل بغرض زيادة الأرباح الحالية .

١٠/٢/٤/٢/٣ إدارة الإنتاج : ويتم ذلك من خلال زيادة حجم الإنتاج عن مستويات الطلب المتوقعة ، مما يؤدى إلى تخفيض تكلفة الوحدة من التكاليف الثابتة ، ومن ثم إنخفاض تكلفة الوحدة المنتجة ، وبالتالى إنخفاض تكلفة البضاعة المباعة . (Thomas & Zhang ,2002)

١٠/٢/٤/٢/٤ توقيت بيع الأصول : يجب الإعتراف بمكاسب بيع الاصول بالكامل فى فترة البيع. ويمكن للمديرين التلاعب فى توقيت بيع الأصول كالأوراق المالية ، والأصول الثابتة ، مما يؤدى إلى زيادة الأرباح (Scott&Pitman, 2005:p78) . إذ تقوم الإدارة باختيار التوقيت الذى يخدم مصالحها وأهدافها ، ومن ثم التقرير عن المكاسب المحققة من بيع الأصول فى تقارير الدخل للفترة المختارة. وقد تلجأ الشركات للتلاعب فى ربحية السهم من خلال شراء أسهم الخزينة

فى فترة معينة ، لتخفيض عدد الأسهم العادية المتداولة وبالتالى زيادة ربحية السهم (Hribar et al , 2006 ؛ زين الدين ، ٢٠١٢ :ص ١٥٩؛ حماد ،٢٠١٧ :ص١٩).

ويستخدم المديرون إدارة الأرباح الحقيقية بدلاً من إدارة الأرباح من خلال الإستحقاق عندما يعتقدون أن الأرباح تكاد تنعدم أو تصل للصفر ، فيقومون بالتلاعب بهدف تجنب التقرير عن خسائر ، وتتمثل أهم أسباب تفضيل المديرين إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية بدلاً من الإستحقاق (زين الدين ،٢٠١٢ ص ٨) فيما يلي:

١- إن قرار إدارة الأرباح على أساس الإستحقاق يتم اتخاذه فى نهاية السنة المالية ، أو فى نهاية الفترات ربع السنوية ، وعندما يكون الإنخفاض فى الأرباح الموجود فى نهاية العام أكبر من الإستحقاقات التى يمكن التلاعب بها ، فإن هذا يؤدى إلى إتجاه الأرباح للصفر ، مما قد يدفع المديرين لممارسة إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية لأنها تتم خلال السنة ولا تتطلب الانتظار لنهاية السنة المالية.

٢- إن إدارة الأرباح من خلال الإستحقاق تقوم على أساس المعالجات المحاسبية والتى يقوم بمراجعتها المراجع ، بينما تعتمد إدارة الأرباح الحقيقية على أساس القرارات التشغيلية الفعلية التى يسيطر عليها المديرون.

٣- صعوبة كشف ممارسات إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية لأنها تختص بالأنشطة نفسها وليس بطريقة تسجيلها، بينما تتعلق إدارة الأرباح على أساس الإستحقاق بطريقة تسجيل المعاملات بما يجعل فرصة اكتشافها من قبل المراجعين أكبر .

٤- إن بعض المديرين يفضلون إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية عن أساس الإستحقاق لأنهم يعتبرونها أقل تكلفة. ويقوم هذا الرأى على أساس أنه فى ظل ماتواجهه إدارة الأرباح على أساس الإستحقاق من قيود ومخاطر عالية ، تكبدالشركة تكاليف أعلى، وقد تتجاوز هذه التكاليف فوائد إدارة الأرباح على أساس الإستحقاقات مما يزيد من تكاليفها مقارنة بإدارة الأرباح بإستخدام للأنشطة الحقيقية.

٣/٤/٢/١٠ مدخل هيكلة العمليات : ظهر هذا المدخل عند إتباع مدخل القواعد فى إعداد المعايير ، حيث تحاول إدارة الشركات التغلب على هذه النوعية من المعايير- غير المرنة- والتي تقلل من فرصها في ممارسة هذه العمليات، وذلك من خلال إتباع ما يسمى بمدخل هيكلة العمليات، بحيث تقوم الإدارة بتعديل العقود والإتفاقيات، أو إعادة صياغتها بما يمكنها من إدارة الأرباح، وفي ذات الوقت تحقق البعد عن مخالفة المعالجات المحاسبية الواردة تفصيلاً في هذه النوعية من المعايير، (غنيمى ، ٢٠١١ ؛ محمود ،٢٠١٢). فقد حدد المعيار المحاسبي المصري رقم (٢٠) بعنوان "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلى" بعض الشروط لمعاملة العقد على أنه عقد تأجير تمويلى ، وبالتالى يمكن صياغة العقد بطريقة لا

تؤدى إلى تحقيق تلك الشروط ومن ثم لا يتم إخضاعها للمعالجة المحاسبية التى يتضمنها المعيار . ويوضح الشكل رقم (٥) ملخصاً لمداخل وأساليب إدارة الأرباح.

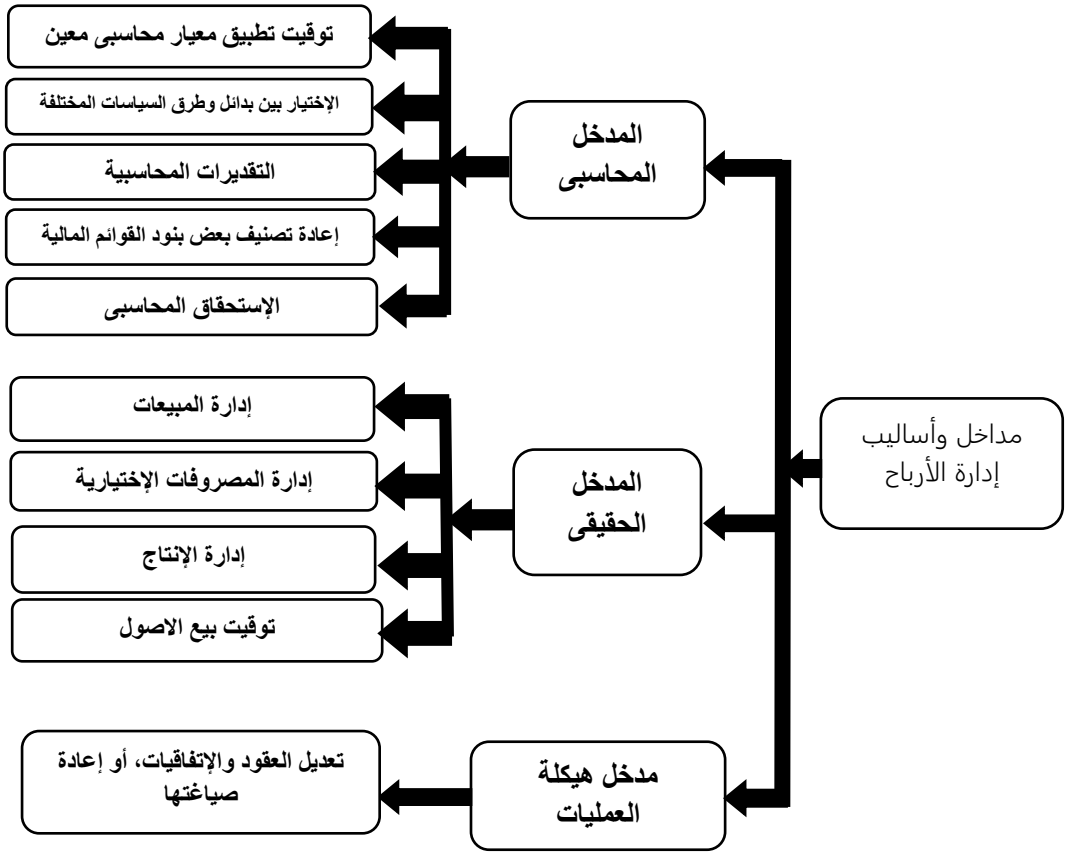

شكل رقم (٥) مداخل وأساليب إدارة الأرباح(المصدر: من إعداد الباحث)

٣/١٠ قياس إدارة الأرباح

١/٣/٩ نماذج قياس إدارة الأرباح المحاسبية : **يتم قياس إدارة الأرباح المحاسبية (الإستحقاق الإختيارى) من خلال ثلاث خطوات كالتالى :**

الخطوة الأولى : **قياس الإستحقاق الكلى** ، ويوجد مدخلان لقياس الإستحقاق الكلى :

١- **مـدخل قائمـة التـدفقات النقديـة :** ويعتمـد علـى أن الـربح المحاسبى يتضـمن جـزءاً مـن التـدفقات النقدية ، والجزء الآخر يمثل استحقاقاً. وبالتالى فإن (الإستحقاق الكلى = صافى الربح قبل البنود غير العادية – صافى التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية) .

٢- **مـدخل قائمـة المركـز المـالى :** وفقا لهذا المدخل فإن الإستحقاق الكلى = التغير فى الأصول المتداولة – التغير فى الإلتزامات المتداولة- التغير فى النقدية ، وما فى حكمها + التغير فى جزء المستحقات المتداولة من الديون طويلة الأجل – الإهلاك .

وعند إستخدام مدخل قائمة المركز المالى، نجد أن معظم الشركات لاتفصح عن التغير فى جزء المستحقات المتداولة من الديون طويلة الأجل ، بينما نجد عند إستخدام مدخل قائمة التدفقات النقدية أنه أسهل فى الإستخدام ، كما أنه يتضمن أخطاء قياس أقل. لذلك يفضل الباحث إستخدام مدخل قائمة التدفقات النقدية عند حساب الإستحقاق الكلى.

الخطوة الثانية : **حساب الإستحقاق غير الإختياري** أوما يطلق عليه الإستحقاق الإجبارى أو الإستحقاق العادي (Nondiscretionary Accruals) ، وهو ناتج عن العمليات الحقيقية التى تنفذها الشركة ، والمرتبطة بالنمو فى الأنشطة والمعاملات الاقتصادية للشركة ، والتى لا يوجد مجال للاختيار المحاسبى لتسجيلها. ويتم حسابه بأحد النماذج المعروفة التالية : (Healy,1985; DeAngelo,1986; Friedlan, 1994; jones,1991; Dechow et al., 1995; Kothari et al.,2005; Dechow & sloan,1991; Teoh et al., 1998; Kasznik,1999)

الخطوة الثالثة : **حساب الإستحقاق الإختياري** أو ما يطلق عليه الإستحقاق غير الإجبارى أو الإستحقاق غير العادى (Discretionary Accruals) ، والذى يرجع إلى ممارسة الإدارة لتقديراتها وأحكامها الشخصية بغرض التحكم فى الربح الظاهر بالقوائم المالية. ويحتسب بإستخدام المعادلة التالية **(الإستحقاق الإختيارى = الإستحقاق الكلى – الإستحقاق غير الإختيارى)** .ويوضح الشكل رقم (٦) طرق حساب الإستحقاق الاختيارى كمقياس لإدارة الأرباح.

٢/٣/١٠ نماذج قياس ادارة الأرباح الحقيقية:

وتعتمد على النموذج الذى اقترحه (Roychowdhury,2006) ، حيث تتم إدارة الأرباح من خلال الأنشطة التشغيلية الحقيقية. وسوف ينتج عن ذلك تدفقات نقدية منخفضة من الأنشطة التشغيلية، أو تكاليف إنتاج منخفضة ، أو مصروفات اختيارية منخفضة (Visvanathan, 2008; Hastuti et al ,2016) . وبالتالى يتم قياس إدارة الأرباح الحقيقية من خلال ثلاثة نماذج هى: نموذج إدارة المبيعات ، ونموذج إدارة تكاليف الإنتاج ، ونموذج إدارة النفقات الإختيارية. ولحساب إدارة الأرباح الحقيقية لأى نموذج من النماذج الثلاثة السابقة يتم إتباع ثلاث خطوات:

١- يتم تحديد قيم المشاهدات الفعلية لكل نموذج .

٢- ربط المشاهدات الفعلية بمجموعة من التقديرات ، وتحديد قيمة معلمات هذا الربط من خلال النموذج المستخدم فى كل حالة.

٣- يمثل ناتج الخطوة الأولى مطروحاً منه ناتج الخطوة الثانية، قيمة إدارة الأرباح الحقيقية.

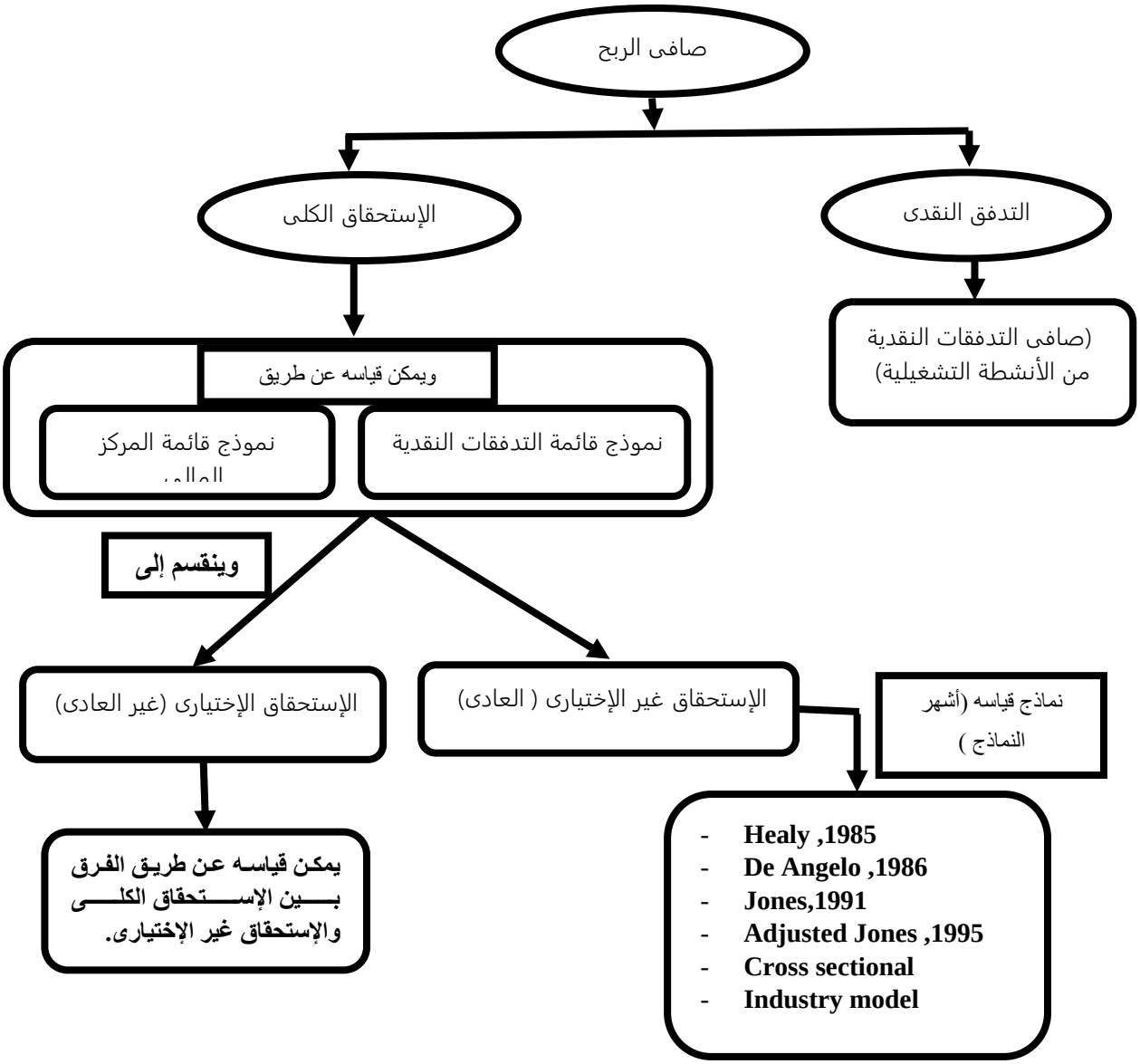

شكل رقم (٦) كيفية حساب الإستحقاق الإختيارى كمقياس لإدارة الأرباح.(المصدر: من إعداد الباحث)

٤/١٠ معايير المحاسبة المصرية وإدارة الأرباح

تم إصدار نسخة مطورة من معايير المحاسبة المصرية خلال عام ٢٠١٥ ، وذلك لتحقيق التوافق مع معايير المحاسبة المالية الدولية / معايير التقرير المالى الدولية ، عن طريق إدخال تعديلات على بعض معايير المحاسبة المصرية القائمة أو بإصدار معايير جديدة ، على أن يتم العمل بها للفترات المالية التى تبدأ بعد أول يناير عام ٢٠١٦ ، مع عدم السماح بالتطبيق المبكر لها. ويتضح من ذلك عدم قدرة الإدارة على استغلال توقيت تطبيق معايير المحاسبة المصرية لإدارة الأرباح.

وفى دراسة قام بها (Goncharov & Zimmermann, 2006) على الشركات الألمانية إتضح أن نوع المعايير المستخدمة فى إعداد القوائم المالية يؤثر فى مستوى ممارسة إدارة الأرباح. وقد كان للشركات الألمانية حرية إعداد قوائمها المالية المجمعة ، وفقا لمعايير المحاسبة الألمانية، أو وفقا لمعايير المحاسبة الدولية أو وفقا لمعايير المحاسبة الأمريكية. وقد إتضح أن مستوى ممارسة إدارة الأرباح فى ضوء إستخدام المعايير الألمانية والمعايير الدولية كان متقارباً، ولكن كان هناك إنخفاض فى مستوى ممارسة إدارة الأرباح عند إتباع معايير المحاسبة الأمريكية. ويدل هذا على أن حجم الإختيارات المتاحة فى ضوء معايير المحاسبة يمكن أن يؤثر على مستوى ممارسة إدارة الأرباح. وفيما يلى بعض الأمثلة لمعايير المحاسبة المصرية ومجالات إدارة الأرباح من خلالها:

١/٤/١٠ معيار المحاسبة المصرى رقم (١) عرض القوائم المالية

يهدف هذا المعيار إلى شرح أسس عرض القوائم المالية ذات الأغراض العامة لضمان إمكانية مقارنة القوائم المالية الحالية للمنشأة بقوائمها المالية عن الأعوام السابقة وبالقوائم المالية للمنشآت الأخرى. وحتى يتم تحقيق هذا الهدف، يحدد المعيار المتطلبات العامة لعرض القوائم المالية ويقدم إرشادات توضيحية لهيكلها والحد الأدنى لمكونات القوائم المالية المطلوبة (فقرة ١).

وقد طرأت عدة تعديلات على المعيار وهى :

- تغيير بعض المصطلحات (كإستخدام مصطلح قائمة المركز المالى بدلا من مصطلح الميزانية ، وإستخدام مصطلح الحقوق غير المسيطرة بدلا من مصطلح حقوق الأقلية).
- على خلاف معايير التقرير المالى الدولية تم إستبعاد إختيار إعداد قائمة الدخل الشامل كقائمة واحدة ، ونص معيار المحاسبة المصرى رقم (١) فى الفقرة (٨١) على إعداد قائمة دخل منفصلة (الأرباح والخسائر) ، وقائمة الدخل الشامل. إذ يجب على المنشأة أن تفصح عن كافة بنود الدخل والمصروفات التى تم الإعتراف بها خلال الفترة فى قائمتين منفصلتين إحداهما تعرض مكونات الربح أو الخسارة (قائمة دخل) ، والثانية تبدأ بالربح أو الخسارة وتعرض عناصر الدخل الشامل الآخر (قائمة الدخل الشامل).

- إضافة قائمة جديدة أخرى ، وهى قائمة المركز المالى فى بداية أول فترة مقارنة معروضة عندما تطبق المنشأة سياسة محاسبية بأثر رجعى، أو تقوم بتعديل بنود فى قوائمها المالية بأثر رجعى، أو عندما تقوم "بتسويات إعادة تبويب" لبنود فى قوائمها المالية (فقرة ١٠).
- التغيرات فى حقوق الملكية تعرض منفصلة لكل من :

- المعاملات مع الملاك ، مثل مثل عمليات رأس المال والأرباح والتوزيعات ، ومع إدراجها فى قائمة التغيرات فى حقوق الملكية.
- التغيرات غير الناتجة من التعاملات مع الملاك ، مثل التغير فى القيمة العادلة والناتج عن تقييم الاستثمارات المتاحة للبيع أو فائض (خسارة) إعادة التقييم للممتلكات والمعدات والمصانع ، ويتم معالجتها فى الدخل الشامل الاخر.

تأثير التطورات فى المعيار على مستوى ممارسة إدارة الأرباح

على الرغم من أن إضافة قائمة المركز المالى فى بداية أول فترة مقارنة معروضة عند تغيير السياسة المحاسبية بأثر رجعى أو بتسويات لبعض البنود ، قد يبدو أنها سوف تؤدى إلى التقليل من تغيير السياسات المحاسبية ، أو إعادة تبويب بعض البنود ، وبالتالى يقلل ذلك من مستوى إدارة الأرباح الذى تمارسه تلك الشركات ، إلا أن الشركات قد تقوم بتغيير تلك البنود أو السياسات فى فترة تسبق تاريخ تطبيق تلك المعايير وبالتالى تتجنب إصدار مثل تلك القائمة، ومن ثم يتم زيادة مستوى إدارة الأرباح فى أول سنة يتم فيها تطبيق تلك المعايير. كما أن هذا المعيار مازال يدعم إدارة الأرباح من خلال دعمه لأساس الإستحقاق ، حيث نصت الفقرة (٢٧) من هذا المعيار ، إلى أنه يجب على المنشأة أن تقوم بإعداد القوائم المالية بإستخدام أساس الإستحقاق(فيما عدا معلومات التدفقات النقدية) ، حيث يتم الإعتراف بالمعاملات والأحداث عندما تقع بصرف النظر عن واقعة التحصيل أو السداد .

٢/٤/١٠ معيار المحاسبة المصرى رقم (٢) المخزون

يهدف هذا المعيار إلى شرح المعالجة المحاسبية للمخزون. ويعتبر تحديد التكلفة التىُ يعترف بها كأصل وترحيلها من فترة إلى أخرى إلى حين الإعتراف بالإيرادات المرتبطة بها،هى القضية الأساسية فى المعالجة المحاسبية للمخزون. ويقدم هذا المعيار إرشاداً عن كيفية تحديد التكلفة والإعتراف اللاحق بها كمصروف بما فى ذلك أى تخفيض فى تلك التكلفة للوصول إلى صافى القيمة البيعية. كما يوفر إرشادات عن أساليب حساب التكلفة (فقرة ١).

التعديلات التى طرأت على المعيار

تتمثل التعديلات التي تمت بالمعيار في مجملها فى تنقيح وتحسين الصياغة. ويعتبر التعديل الوحيد الجدير بالذكر هنا هو أنه تم حذف تعريف القيمة العادلة من المعيار وتمت الإشارة إلى معيار القيمة العادلة الجديد والذي قدم تعريفاً جديداً للقيمة العادلة وقواعد القياس المسموح بها لتحل محل أي تعريف أو قواعد قياس تكون قد وردت في أي معيار أخر.

تأثير التطورات فى المعيار على مستوى ممارسة إدارة الأرباح

أشار المعيار فى الفقرة رقم (٩) إلى أن قيمة المخزون تتحدد على أساس التكلفة أو صافى القيمة البيعية أيهما أقل. وعند تعريفه لصافى القيمة البيعية ، أشار المعيار فى الفقرة (١٠) إلى أنه السعر التقديرى للبيع من خلال النشاط العادى ، ناقصا التكلفة التقديرية للإتمام ، وكذلك أى تكاليف أخرى تستلزمها عملية البيع .

ويفسح هذا المجال للتقدير المحاسبى. فرغم التحديد الواضح لما يمثل تكلفة المخزون ، إلا أن أمور تحديد صافى القيمة البيعية تركت مجالاً للتقدير الحكمى ، بناءاً على الأدلة المتاحة وقت إعداد التقدير والتى من المتوقع أن تحققها بنود المخزون ، مع ضرورة أخذ تقلبات الأسعار والتكلفة المتعلقة بأحداث لاحقة تؤكد ظروفاً كانت موجودة فى نهاية الفترة فى الإعتبار عند التقدير. كما يفسح المجال لإستخدام الإستحقاق المحاسبى ، حيث أنه إذا كانت تكلفة المخزون في آخر الفترة أقل من صافي القيمة البيعية فيتم تقييم المخزون السلعي بالتكلفة ولا يؤخذ في الإعتبار أي زيادة حدثت في صافي القيمة البيعية للمخزون، أما في حالة إنخفاض صافي القيمة البيعية عن التكلفة فإنه يتم التقييم علي أساس صافي القيمة البيعية ، ومن ثم فإن القاعدة لا تأخذ بعين الإعتبار الأرباح المتوقعة عندما تقل التكلفة عن سعر السوق، ولكن تأخذ الخسائر بعين الإعتبار عند زيادة التكلفة عن صافي القيمة البيعية ، وبالتالى يتم تحميل أى تخفيض ناتج عن إنخفاض صافى القيمة البيعية للمخزون عن قيمته الدفترية ، وأيضا كافة الخسائر فى المخزون كمصروف فى نفس الفترة التى حدث فيها هذا التخفيض أو حدثت فيها الخسارة .

كما حدد المعيار فى الفقرة (٢٧) طريقتين لحساب تكلفة الوحدات المنصرفة من المخزون السلعي تختار الإدارة منهما ماتراه مناسباً لطبيعة نشاطها وهما طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً وطريقة المتوسط المرجح للتكلفة . وطبقاً لطريقة الوارد أولاً يصرف أولاً يتم تحديد تكلفة البضاعة المباعة وفقاً لأقدم الأسعار، وفي ظل الزيادة المستمرة في الأسعار في الوقت الحالي فإن ذلك سوف يقلل من تكلفة البضاعة المباعة والتي بدورها سوف تؤثر علي الربح المحاسبي بالزيادة. أما بالنسبة للمخزون السلعي آخر الفترة فإنه سوف يسعر بأحدث الأسعار ، مما يفتح المجال أمام الإدارة للتأثير علي الربح المحاسبي عن طريق المرونة التي يتيحها المعيار في هذا الشأن. لذلك يجب عند إختيار الطريقة المناسبة لتسعير المنصرف من المخزون السلعي مع الأخذ في الإعتبار تأثير كلاً الطريقتين علي المخزون آخر الفترة وتكلفة البضاعة المباعة.

كما قد تستخدم الشركات المرونة المتاحة فى المعيار، عند تحديد صافى القيمة البيعية ، حيث نص المعيار فى الفقرة (٢٩)على أنه عادة ما يتم تخفيض قيمة المخزون إلى صافى قيمته البيعية على أساس كل بند على حده ، إلا أنه فى بعض الأحوال قد يكون مناسباً تجميع البنود المتماثلة والمرتبطة ببعضها فى مجموعات. وقد يطبق ذلك على سبيل المثال: بالنسبة لبنود المخزون المتعلقة بنفس خط الإنتاج والتى لها نفس الغرض أو نفس الإستخدامات النهائية والتى يتم إنتاجها وتسويقها فى نفس المنطقة الجغرافية ولا يمكن عملياً تقييمها بصفة منفصلة عن غيرها من البنود على نفس خط الإنتاج.

٣/٤/١٠ معيار المحاسبة المصرى رقم (٥) السياسات المحاسبية والتغيير فى التقديرات المحاسبية والأخطاء

يهدف هذا المعيار إلى تحديد أسس اختيار وتغيير السياسات المحاسبية ، إلى جانب تحديد المعالجة المحاسبية والإفصاح عن التغييرات فى السياسات المحاسبية ، والتغييرات فى التقديرات المحاسبية وتصحيح الأخطاء . ويهدف هذا المعيار إلى دعم وتعزيز موضوعية ودرجة الثقة فى القوائم المالية للمنشأة وإمكانية مقارنة هذه القوائم المالية على مدى الفترات الزمنية ، وكذلك مع القوائم المالية للمنشآت الأخرى (فقرة ١).

تأثير التطورات فى المعيار على مستوى ممارسة إدارة الأرباح

ينص المعيار فى الفقرة (٣٢) وبشكل صريح على أن كثيراً من بنود القوائم المالية لا يمكن قياسها بدرجة كبيرة من الدقة ، ولكن يمكن فقط تقديرها ، وأن هذا التقدير يعتمد على الحكم الشخصى طبقا لآخر معلومات متاحة. فقد يكون التقدير مطلوبا للديون غير الجيدة ، والمخزون المتقادم ، والقيمة العادلة للأصول المالية والإلتزامات المالية ، والعمر الإنتاجى للأصول ، والطريقة المتوقعة للإهلاك، وإلتزامات الضمان مثل ضمان مابعد البيع .

وقد يكون الإعتماد على التقديرات المعقولة جزءاً رئيسياً من عملية إعداد القوائم المالية ولا يقلل من مصداقيتها. وقد أعطى المعيار الحرية بشأن مراجعة التقديرات عند حدوث تغيرات فى الظروف ، والتى تم على أساسها التقدير أو عند ظهور معلومات جديدة ، أو وجود خبرة أكبر أو تطورات لاحقة .

وقد سمح المعيار فى الفقرة (٣٦) للإدارة بالإعتراف بتأثير التغير فى التقديرات المحاسبية بأثر رجعى ، بإدراجه فى حساب الأرباح والخسائر فى :

- فترة التغيير إذا كان التغيير يؤثر على فترة التغيير فقط.
- فى فترة التغيير والفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

وبالتالى يمكن للإدارة استغلال مورد بهذا المعيار عن طريق المغالاة فى التقديرات المحاسبية لبعض البنود ، أو تخفيضه ، ثم إعادة تعديل تلك التقديرات فى الفترات التالية .

٤/٤/١٠ معيار المحاسبة المصرى رقم (٧) الأحداث التى تقع بعد الفترة المالية

يهدف هذا المعيار إلى توضيح:

- متى يجب على المنشأة أن تعدل قوائمها المالية بناءً على أحداث تقع بعد الفترة المالية.
- الإفصاحات التى يجب أن توفرها المنشأة عن تاريخ إصدار القوائم المالية وكذلك عن الأحداث التى تقع بعد الفترة المالية.

كما يتطلب المعيار أيضاً ضرورة عدم قيام المنشأة بإعداد القوائم المالية على أساس الاستمرارية إذا كانت هناك أحداث تقع بعد الفترة المالية تشير إلى أن إفتراض الاستمرارية ليس مناسباً.

وقد تم تغيير اسم المعيار من "الأحداث التالية لتاريخ الميزانية" ليصبح "الأحداث التى تقع بعد الفترة المالية."

تأثير التطورات فى المعيار على مستوى ممارسة إدارة الأرباح

أشار المعيار إلى ضرورة تطبيق المفهوم المحاسبى لأساس الإستحقاق والذى نص على :

- ضرورة اخذ الظروف الطارئة والتى تتمثل فى الحالات أو الظروف القائمة فى تاريخ قائمة المركز المالى، والتى تتحدد نتيجتها النهائية بأحداث قد تقع أو لا تقع فى المستقبل ، من خلال :
  - إستخدام التقديرات المحاسبية للعديد من الأنشطة المستمرة أو المتكررة .
  - التعبير عن عدم التأكد المصاحب للأحداث المستقبلية بعدة احتمالات ، مع عرض هذه الاحتمالات بعد تقييمها فى القوائم المالية .
- ضرورة الإعتراف بمبلغ الخسارة المحتملة كمصروف أو إلتزام فى الحالات التالية :
  - إذا كان من الممكن أن تؤكد الأحداث اللاحقة فقدان أصل من الأصول ، أو نشأة إلتزام فى تاريخ قائمة المركز المالى، وذلك بعد الأخذ فى الإعتبار أية قيمة من المحتمل استردادها مرتبطة بهذه الخسارة.
  - كان من الممكن تقدير مبلغ الخسارة المتوقع حدوثها تقديراً مناسباً (حامد ،٢٠٠٤).

٥/٤/١٠ معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها

يهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة بحيث يستطيع مستخدمو القوائم المالية أن يعرفوا معلومات حول أستثمار المنشأة فى تلك الأصول والتغير فى مثل هذا الاستثمار. وتتمثل الموضوعات الرئيسية فيما يتعلق بالمحاسبة عن الأصول الثابتة ، فى الإعتراف بالأصول وتحديد قيمتها الدفترية ، بالإضافة إلى أعباء الإهلاك وخسائر الإضمحلال التى يعترف بها بالنسبة لتلك الأصول (فقرة ١).

التعديلات التى طرأت على المعيار

- تم إلغاء الفقرات الخاصة بنموذج إعادة التقييم فى الفقرات من ٣١ : ٤٢ من هذا المعيار بحيث لا يتم إستخدام هذا النموذج ، وتستخدم المنشأة فقط نموذج التكلفة الوارد فى الفقرة ٣٠ .
- عادة ما يتم معالجة الاحتفاظ بقطع الغيار ومعدات الصيانة كمخزون ، على أن يتم الإعتراف بها كمصروف فى قائمة الدخل عند إستخدامها ، ولكن هذا المعيار فى الفقرة (٧) أتاح امكانية اعتبار قطع الغيار الإستراتيجية أو الرئيسية والمعدات الاحتياطية أصولاً ثابتة ، عندما تتوقع المنشأة أن تستخدمها لأكثر من فترة زمنية واحدة (فقرة٨).

تأثير التطورات فى المعيار على مستوى ممارسة إدارة الأرباح

يمكن أن تؤثر تلك التعديلات على مستوى ممارسة إدارة الأرباح الذى تمارسه الشركات. فمن ناحية سوف تحد هذه التعديلات من الإختيارات المتاحة للإدارة ، حيث كان يتم الإختيار بين طريقة التكلفة وطريقة إعادة التقييم ، وأن السماح بإعادة تقييم الأصول الثابتة ، يترتب عليه تأثر القوائم المالية بالحكم الشخصى للقائمين بعملية التقييم ، وبالتالى يترتب على تلك التعديلات إنخفاض مستوى ممارسة إدارة الأرباح .

ومن ناحية أخرى، سوف يؤثر هذا المعيار على تبويب البنود فى قائمة المركز المالى وبالتالى زيادة مستوى ممارسة إدارة الربح ، من خلال التحكم فى تبويب قطع الغيار ، والمعدات الأحتياطية مابين إعتبارها أصول ثابتة وإعتبارها أصول متداولة (مخزون). وبالتالى إذا أرادت الشركة زيادة المصروفات سوف تعتبرها أصولاً ثابتة وبالتالى زيادة مصروف الإهلاك ، وإذا أرادت تحسين رأس المال العامل إعتبرتها أصولاً متداولة .

بالإضافة إلى أن هناك ممارسات أخرى لم يتطرق إليها التعديل و تؤثر على مستوى ممارسة إدارة الأرباح ومنها:

- حرية الاختيار **من بين الطرق المختلفة لحساب إهلاك الأصول الثابتة** ، حيث ينص المعيار فى الفقرة (٦٢) على أنه عادة مايتم إستخدام عدة طرق للإهلاك لتوزيع القيمة القابلة للإهلاك للأصل على أساس منتظم ، على أساس العمر الإنتاجى المقدر لذلك الأصل. وتتضمن هذه الطرق (طريقة القسط الثابت ، وطريقة القسط المتناقص ، وطريقة مجموع وحدات الانتاج) .
- **تقدير العمر الإنتاجى للأصول الثابتة** : إذ نص المعيار فى الفقرة (٥٧) على أن العمر الإنتاجى المقدر للأصل يتحدد فى ضوء المنفعة المتوقعة للمنشأة من هذا الأصل. وقد تنطوى سياسة المنشأة لإدارة الأصل إلى التخلص من الأصل بعد مدة زمنية محددة أو بعد استهلاك نسبة محددة من المنافع الإقتصادية المستقبلية التى يتضمنها الأصل. لذا فقد يقل العمر الإنتاجى المقدر لأصل ثابت عن العمر الإقتصادى له. ويعتبر تقدير الإدارة للعمر الإنتاجى المقدر للأصل من الأمور التى تخضع للحكم المهنى ويعتمد على خبرة المنشأة فى التعامل مع أصول مماثلة.
- **تقدير القيمة التخريدية** والمتمثلة فى صافى القيمة المتوقع الحصول عليها فى نهاية العمر الافتراضى للأصل بعد خصم تكاليف التخلص من الأصل. ويعتمد تقدير ذلك على أساس القيمة المقدرة فى هذا التاريخ للأصول المماثلة التى وصلت إلى نهاية عمرها الافتراضى ، والتى إستخدمت فى ظروف مماثلة للأصول موضوع التقييم. وفى ظل صعوبة تحقيق حالة المثل فإن تحديد ذلك يعتمد على التقدير الحكمى للإدارة .
- **الإعتراف بخسارة الإنخفاض أو الاضمحلال فى قيمة الأصل** ، والتى يتم تحديدها بالقيمة التى تزيد بها صافى القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية للأصل الثابت. ولا شك أن الإعتراف بذلك يترك العديد من الأمور فى يد الإدارة ، مثل المؤشرات التى يستدل منها على إنخفاض القيمة الإستردادية ، وتحديد توقيت ذلك وأيضا تحديد القيمة الإستردادية.

٥/٥/١٠ معيار المحاسبة المصرى رقم (١١) الإيراد

ينحصر الموضوع الأساسى فى المحاسبة عن الإيراد فى تحديد توقيت الإعتراف بالإيراد ويتحقق الإيراد عندما يكون من المرجح ، أن تتدفق منافع اقتصادية مستقبلية إلى المنشأة وكان يمكن قياس هذه المنافع بدرجة يعتمد عليها. ويحدد هذا المعيار الحالات التى سوف تتحقق فيها تلك الشروط وبالتالى يعترف فيها بالإيراد. كما يقدم المعيار أيضا إرشادات عملية عن كيفية تطبيق هذه الشروط (فقرة ١).

التعديلات التى طرأت على المعيار

- **تحديد المعيار المناسب للمحاسبة عن الإيراد :**

تتطلب المعالجات المحاسبية السليمة الإعتراف بالإيراد للنشاط العقاري عند البيع طبقا لما جاء في معيار المحاسبة المصرى رقم (١١) بعنوان "الإيراد" وقيام شركات المقاولات بالإعتراف بالإيراد بإستخدام نسبة الإتمام وفقا لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٨) بعنوان "عقود الإنشاء" ، ولكن وجد أن هناك بعض الممارسات الخاطئة للإعتراف بالإيراد بسبب عدم وجود إرشادات أو شروط يمكن تطبيقها فى كل حالة ، حيث أن بعض الشركات العقارية تقوم بعملية الإعتراف بالإيراد بصورة خاطئة عن طريق إتباع طريقة نسبة الإتمام طبقا لمعيار عقود الإنشاء على الرغم من أن تلك الشروط تنطبق على الإعتراف بالإيراد عند التسليم طبقا لمعيار الإيراد .

ولتجنب ذلك الخلط فى المعالجة الخاصة بالإعتراف بالإيراد ، وتحديد المعيار المناسب للإعتراف بالإيراد من كل نشاط وتحديد أيهما ينطبق عليه معيار " الإيراد" وأيهما ينطبق عليه معيار "عقود الإنشاء" ، تم إصدار ملحق (أ) بعنوان بيع العقارات وفقا للمعيار المحاسبى المصرى رقم (١١) الإيراد، حيث يتم فصل الإتفاق إلى مكوناته المختلفة ثم يكون الأساس في إختيار المعيار المناسب للاعتراف بالإيراد هو قدرة المشترى (العميل) على تحديد العناصر الإنشائية الهامة أثناء عملية الإنشاء أو قبل بدء الإنشاءات.

فعندما يكون المشترى قادراً على تحديد العناصر الإنشائية الهامة أو التغيرات الهيكلية الرئيسية فإنه في هذه الحالة يمكن تطبيق متطلبات معيار " عقود الإنشاء" وعلى النقيض من ذلك إذا لم يستطع المشترى تحديد العناصر الإنشائية الهامة أو التغيرات الهيكلية الرئيسية أو كانت له فقط حرية الإختيار من بين مجموعة محددة سلفاً من التصميمات، أوأنه يحدد فقط إختلافات طفيفة في التصميم الأساسي، فإن تعتبر إتفاقية البيع ضمن نطاق معيار "الإيراد " (موسى ،٢٠١٦:ص٣٦) .

- **تحديد توقيت الإعتراف بالإيراد بناءاً على المعيار المحدد :**

عندما يكون العقد ضمن نطاق معيار " عقود الإنشاء" (أي إذا كان العميل قادراً على تحديد العناصر الإنشائية والتصميمات الرئيسية) وكانت الشركة مسئولة مسئولية كاملة عن عملية الإنشاء، أي أنها المسئولة عن جلب المواد الخام وجلب متطلبات البناء بالإضافة إلى عملية الإنشاء وكان يمكن تقدير نتائجها بشكل موثوق به ، ففي هذه الحالة يتم الإعتراف بالإيراد وفقا لنسبة الإتمام في ضوء معيار " عقود الإنشاء" . وإذا لم يتضمن العقد تلك الشروط فإنه يتم الإعتراف بالعقد طبقا لمعيار " الإيراد" ، وفى هذه

الحالــة يجــب أن تحــدد المنشــأة إذا كــان الإتفــاق فــي العقــد يمثــل عمليــة نقــل ســلعة أو تأديــة خدمــة(موسى،٢٠١٦ص ٣٧).

وعندما تكون مهمة الشركة فقط تجميع المواد التي قام العميل بالحصول عليها مسبقاً مع عدم تحمل المنشأة أي مخاطر مرتبطة بتلف المخزون من هذه المواد ، ولم يكن مطلوباً من المنشأة الحصول على مواد الإنشاء وتوريدها فإن العقد في هذه الحالة يمثل عقد تأدية خدمة وفى هذه الحالة يتم الإعتراف بالإيراد وفقا لنسبة الإتمام.

إذا تضمن العقد مع العميل قيام المنشأة بالحصول على المواد اللازمة لعملية الإنشاء بالإضافة إلى توفير خدمة الإنشاء مع تسليم العقارات للمشترى، ومع قبول المشترى لتلك الوحدات كما هي دون أن يكون له الحق فى إجراء تعديلات على تلك الوحدات فإن الإتفاق يعتبر إتفاقاً لبيع سلع ويتم الإعتراف بالإيراد طبقا لمعيار " الإيراد". ويوضح الجدول رقم (١) التعديل الذى حدث فى معيار المحاسبة المصرى رقم (١١).

جدول (١) : الإعتراف بالإيراد في معيار المحاسبة المصرى رقم (١١) الايراد.

	المعيار	نوع الإيراد	طريقة الإعتراف	شروط الإعتراف
الملحق (أ) من معيار المحاسبة المصرى رقم (١١) الإيراد.	معيار المحاسبة المصرى رقم (٨) عقود الانشاء.	إيرادات من الإنشاءات	نسبة الإتمام	عند قيام الشركة بعملية الانشاء بإستخدام الآت ومعدات الشركة مع تحمل المخاطر الخاصة بمخزون المواد.
	معيار المحاسبة المصرى رقم (١١) الايراد.	إيراد خدمات		عند قيام الشركة بعملية الانشاء بإستخدام الات ومعدات خاصة بالعميل مع عدم تحمل أي مخاطر خاصة بالمخزون من المواد.
		إيراد من بيع منتج	عند التسليم (العقد الكلى)	عند قيام الشركة بالإنشاء وبيع الوحدات معا أو قيام الشركة بالبيع فقط.

تأثير التطورات فى المعيار على مستوى ممارسة إدارة الأرباح

يمكن للمنشأة إستخدام المعالجات التى أتاحها المعيار فى إدارة الأرباح من خلال هيكلة العمليات وتحقيق دوافعها ، حيث يمكن للشركة أن تقوم بصياغة العقد ، بطريقة تجعلها تقوم بالإعتراف بالإيراد على مراحل بإستخدام نسبة الإتمام طبقا لمعيار عقود الإنشاء، أو صياغته بطريقه تجعل الإعتراف بالإيراد دفعه واحدة بإستخدام معيار الإيراد. فإذا أرادت الشركة الإعتراف الفورى بجزء من الأرباح وعدم الإنتظار لتسليم الوحدات للعميل ، فإنها تقوم بصياغة العقد للعميل بحيث يكون العميل قادراً على تحديد العناصر الإنشائية والتصميمات الرئيسية ، وبالتالى يتم الإعتراف بها طبقا لمعيار عقود الإنشاء. وإذا أرادت الشركة تأجيل الإعتراف بالإيراد لحين تسليم الوحدات للعميل ، فإنها تقوم بصياغة العقد بحيث يمكن للعميل قبول تلك

الوحدات كما هي دون أن يكون له الحق فى إجراء تعديلات على تلك الوحدات ، وبالتالى يتم الإعتراف بالإيراد طبقا لمعيار الإيراد رقم (١١) .

يضاف إلى ذلك أن هناك ممارسات أخرى لم يتطرق اليها التعديل و تؤثر على مستوى ممارسة إدارة الأرباح ومنها:

يمكن إدارة الأرباح من خلال إستغلال أساس الإستحقاق المحاسبى فى هذا المعيار، حيث ينص المعيار فى الفقرة (١٨) أنه فى حالة توافر درجة عالية من عدم التأكد من عدم إمكانية تحصيل مبلغ مدرج بالإيراد ، فإن القيمة التى لن يتم تحصيلها ، أو التى أصبح تحصيلها محل شك كبير ، يجب إدراجها ضمن المصروفات ، ولا يتم إستبعادها من الإيراد السابق الإعتراف به.

يتضمن هذا المعيار العديد من المواقف التى يعتمد فيها على التقديرات الشخصية بشأن الإعتراف بالإيراد ، وتحديد قيمته ومنها :

- يتحقق الإيراد عندما يكون هناك توقع كاف بأن هناك منافع اقتصادية مستقبلية سوف تتدفق إلى الشركة ، وأنه يمكن قياس هذه المنافع بدرجة يعتمد عليها ، أى أن تحقق الإيراد يتوقف على مدى توقع الإدارة للمنافع.
- الإعتراف بالإيراد الناتج عن البيع بإصدار فواتير دون تسليم السلعة للعميل، بالرغم من وضع شروط للاعتراف بهذا الإيراد ، مثل كون التسليم متوقع حدوثه بشكل كبير، وأن السلعة متاحة لدى البائع، وأنها محددة وجاهزة لتسليمها للمشترى وقت الإعتراف بالبيع ، ومع وجود تعليمات من المشترى بتأجيل التسليم. وبالرغم مما سبق ذكره يلاحظ مايلى:
  - أن كل الشروط تخضع للتقدير الشخصى ويمكن للإدارة عدم الإلتزام بها ، أو التلاعب فيها .
  - أنه حتى لو تحققت كل الشروط فإن الإدارة مازالت تمتلك الحرية بشأن الإعتراف أو عدم الإعتراف بهذه الإيرادات.
- الحرية الممنوحة للإدارة بشأن تأثير الفحص والتركيب على الإعتراف بالإيراد ، حيث ترك المعيار خيارين أمام الإدارة وهما :
  - إما الإعتراف بالإيراد قبل الإنتهاء من التركيب والفحص وذلك فى ضوء مجموعة من الشروط تخضع كلها للتقديرات الشخصية .
  - أو الإعتراف بالإيراد عندما يقبل المشترى التسليم ويتم الإنتهاء من التركيب والفحص .
- التقديرات الشخصية بشأن الإعتراف بالإيراد الناتج عن البيع بالتقسيط ، حيث يمكن الإعتراف بالإيراد عند قيام المشترى بسداد آخر قسط من قيمتها ، وأيضا يمكن الإعتراف بذلك مبكراً عند استلام الدفعة الأساسية.

١٠/٤/٧ معيار المحاسبة المصرى رقم (١٤) تكلفة الإقتراض

تمثل تكاليف الإقتراض المتعلقة مباشرة باقتناء أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل جزءاً من تكلفة ذلك الأصل. أما تكاليف الإقتراض الأخرى فيعترف بها كمصروف (فقرة ١) . وفى الفقرة (٥) من المعيار تم تعريف الأصل المؤهل على أنه الأصل الذى يتطلب بالضرورة فترة زمنية طويلة لتجهيزه للإستخدام فى الأغراض المحددة له ، أو لبيعه .

التعديلات التى طرأت على المعيار

ألغت معايير المحاسبة المصرية المعدلة المعالجة القياسية التى كانت تتضمنها معالجة تكاليف الإقتراض المتعلقة مباشرة بإقتناء أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل.

تأثير التطورات فى المعيار على مستوى ممارسة إدارة الأرباح

لن يؤدى تطبيق تلك التعديلات إلى تخفيض مستوى ممارسة إدارة الأرباح من قبل الشركات، حيث كانت تتطلب المعالجة القديمة الإختيار بين إحدى الطريقتين التاليتين لمعالجة تكلفة الإقتراض :

- معالجة قياسية :إعتبار تكلفة الإقتراض كمصروف يحمل على الفترة التى تكبدت فيها المنشأة هذه التكلفة بغض النظر عن كيفية إستخدام القرض .
- معالجة بديلة : تنص على رسملة تكاليف الإقتراض المتعلقة بشراء أو إنشاء أصل .

وأن إدارة الأرباح تظهر بصورة أكبر من خلال المعالجة البديلة ، فكان يتم إستغلال المعالجة البديلة لإدارة الأرباح من خلال رسملة بعض المصروفات التى كانت يجب أن تحمل على نفس الفترة المحاسبية ، وبالتالى تؤدى إلى زيادة صافى الدخل نتيجة عدم الإعتراف بالمصروف الإيرادى، ورسملة هذا المصروف .

كما تنص الفقرة (٩) من المعيار أن تكاليف الإقتراض المتعلقة مباشرة بإقتناء أوإنشاء أو إنتاج أصل تضاف إلى تكلفة ذلك الأصل. ويتم رسملة تكاليف الإقتراض هذه ضمن تكلفة الأصل عندما يكون من المرجح أن تتسبب فى خلق منافع إقتصادية مستقبلية للمنشأة ، وتكون هناك إمكانية لقياس التكلفة بدرجة يعتمد عليها.

وتنص الفقرة (١٠) من المعيار على أن تكاليف الإقتراض المتعلقة مباشرة بإقتناء أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل هى تكاليف الإقتراض التى كان يمكن تجنبها إذا لم يتم الإنفاق على هذا الأصل. فإذا قامت المنشأة بإقتراض أموال خصيصاً بغرض الحصول على أصل مؤهل يكون من السهل تحديد تكاليف الإقتراض المتعلقة مباشرة بهذا الأصل ، ثم جاء فى الفقرة (١١) أنه فى بعض الحالات يصعب إيجاد علاقة مباشرة بين قرض معين وأصل مؤهل ، كما قد يصعب أيضا تحديد الإقتراض الذى كان من الممكن تجنبه. وتظهر هذه الصعوبة على سبيل المثال عندما يتم تنسيق نشاط التمويل فى المنشأة مركزيا. كماتظهر هذه الصعوبة أيضاً عندما تقوم مجموعة شركات بإستخدام تشكيلة من أدوات التمويل لإقتراض الأموال بمعدلات فائدة أو أعباء متباينة ثم إعادة إقراض تلك الأموال بشروط مختلفة لشركات المجموعة. وتظهر تعقيدات أخرى من خلال إستخدام تسهيلات أو قروض ممنوحة أو مرتبطة بعملات أجنبية ، وذلك عندما تمارس الشركات نشاطها فى ظل إقتصاد يعانى من التضخم الشديد، أو نتيجة التذبذب فى أسعار الصرف الأجنبى،

ونتيجة لذلك فإنه يصعب تحديد تكاليف الإقتراض المتعلقة مباشرة باقتناء الأصل ويصبح التقدير الشخصى أمراً مطلوباً .

٨/٤/١٠ معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٢) نصيب السهم من الأرباح

يهدف هذا المعيار إلى شرح القواعد التى يتحدد و يعرض بموجبها معلومات عن "نصيب السهم من الأرباح" بما يؤدى إلى تحسين مقارنة الأداء بين منشآت مختلفة عن نفس الفترة المحاسبية ، وبين فترات محاسبية مختلفة لنفس المنشأة. وبالرغم من وجود قيود على بيانات "نصيب السهم فى الأرباح" والتى تنشأ بسبب إختلاف السياسات المحاسبية التى يمكن تطبيقها فى تحديد "الأرباح"، فإن إستخدام مقام محدد متفق عليه يحسن من التقارير المالية لذا يركز هذا المعيار على "المقسوم عليه" المقام فى المعادلة المستخدمة فى حساب نصيب السهم فى الأرباح (فقرة١).

التعديلات التى طرأت على المعيار

- تطلب الفصل بين قائمة الأرباح والخسائر (الدخل) وقائمة الدخل الشامل، وفقاً للتغييرات في متطلبات معيارالمحاسبة المصرى رقم (١) الجديد، أن يتم إضافة فقرة جديدة لتحديد مكان عرض نصيب السهم في الأرباح في قائمة الدخل.
- أنعكس تقسيم معيار المحاسبة المصري رقم ١٧ ما بين معيارين واحد للقوائم المالية المستقلة والآخر للقوائم المالية المجمعة على المعيار رقم ٢٢ في الصياغة دون ترك أثر حقيقي في أساليب التطبيق.
- تم تغيير مسميات المصطلحات التالية كنتيجة لمراجعة دقة الترجمة: ومنها (مصطلح مضاد الخفض حيث أصبح الأثر المضاد للتخفيض ، ومصطلح الأسهم المحتملة المشروطة وأصبح الأسهم العادية المشروطة القابلة للإصدار ، ومصطلح الخفض أصبح الأثر العادي للتخفيض ، ومصطلح الخيارات والتعهدات وما فى حكمها والذى أصبح الخيارات والحقوق وما فى حكمهما).
- وضح المعيار الجديد عند مناقشة أمثلة الأسهم العادية المحتملة أن الأسهم الممتازة تعد نوعاً من الإلتزامات المالية أو أدوات حقوق الملكية.
- يتطلب معيار ٢٢ الحالي أن يخصم نصيب العاملين و حصة مجلس الإدارة من الأرباح عند تحديد صافى أرباح الفترة الخاصة بحاملى الأسهم العادية. وقد وضع المعيار الجديد شروط واضحة جديدة لكيفية تطبيق تلك القاعدة عندما يكون هناك مقترح توزيع أرباح على العاملين، وكذلك عندما يتغير هذا المقترح في الواقع عند إعتماد الجمعية العمومية للتوزيعات.
- كان المعيار القديم يفرق في المعاملة بين الأسهم العادية التي تصدر كجزء من مقابل الشراء في عملية اقتناء شركة وتلك الأسهم العادية التي تصدر كجزء من عملية تجميع الأعمال، حيث كانت الأسهم المصدرة تؤخذ في الإعتبار عند حساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم إعتباراً من تاريخ الإقتناء في الحالة الأولى، بينما كانت تؤخذ في الإعتبار عند حساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم

لجميع الفترات التي يتم عرضها في الحالة الثانية. وقد صحح المعيار الجديد هذا المفهوم بإعتبار أن لا يوجد فرق بين الإقتناء وتجميع الأعمال وتؤخذ الأسهم المصدرة في الإعتبار في جميع الأحوال عند حساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم إعتباراً من تاريخ الإقتناء.

تأثير التطورات فى المعيار على مستوى ممارسة إدارة الأرباح

ينص المعيار فى الفقرة (٦) على أن تشارك الأسهم العادية في صافي أرباح الفترة فقط بعدما تكون الأنواع الأخرى من الأسهم مثل الأسهم الممتازة قد شاركت فيها ، وقد يكون لدى المنشأة أكثر من فئة من فئات الأسهم العادية ، علما بأن كل فئة من فئات الأسهم العادية لها نفس الحقوق فى الحصول على توزيعات أرباح.

وقد نص المعيار فى الفقرة (٧) أيضا على أن من أمثلة الأسهم العادية المحتملة ما يلي:-

- الإلتزامات المالية أو أدوات حقوق الملكية (بما فى ذلك الأسهم الممتازة) ، القابلة للتحويل إلى أسهم عادية.
- الخيارات والحقوق فى الحصول على أسهم.
- الأسهم التى يحتمل إصدارها عند تحقق شروط ناتجة عن ترتيبات تعاقدية ، مثل تلك التى ترتبط بشراء منشأة ، أو أنشطة أعمال ، أو أصول أخرى.

وبالتالى يمكن إدارة الأرباح، من خلال التأثير على عدد الأسهم عند حساب نصيب السهم من الربح ، أو بمعنى آخر التأثير على مقام المعادلة الخاصة بنصيب السهم من الربح والموضحة بالفقرة (١٠) من هذا المعيار، والتى تنص على أنه يتم حساب "النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح" وذلك بقسمة صافى الأ رباح أو الخسائر المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للشركة الأم (البسط) على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة (المقام).

٩/٤/١٠ معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٨) المخصصات والأصول المحتملة والإلتزامات المحتملة

يهدف هذا المعيار إلى التأكد من تطبيق شروط مناسبة للإعتراف والقياس للمخصصات والإلتزامات المحتملة والأصول المحتملة، وأنه قد تم الإفصاح بمعلومات كافية عنها في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ليتمكن مستخدمو القوائم المالية من تفهم طبيعتها وتوقيتها وقيمتها (فقرة ١) .

وتنص الفقرة (١٤) على أنه يجب الإعتراف بالمخصص عندما تتوافر مجموعة من الشروط ، مع عدم الإعتراف بأية مخصصات إذا لم تتوافر هذه الشروط ، ولكن هذه الشروط من السهل على إدارة المنشأة التحايل عليها وتوفيرها ولو شكلياً لتكوين المخصص والتأثير على الأرباح المعلن عنها. وتتمثل الشروط فى :

- يكون على المنشأة إلتزام حالى(قانوني أو حكمى) ناتجا عن حدث في الماضي.
- من المتوقع حدوث تدفق خارج للموارد المتضمنة للمنافع الإقتصادية لتسوية الإلتزام.

- يمكن تقدير الإلتزام بدرجة يعتمد عليها.

ولا يتم الإعتراف بأية مخصصات إذا لم تتوافر هذه الشروط . وكما سبق ذكره فإن هذه الشروط من السهل على إدارة المنشأة التحايل عليها وتوفيرها ولو شكلياً لتكوين المخصص والتأثير على الأرباح المعلن عنها.

وتنص الفقرة (٢٥) من المعيار على أن إستخدام التقديرات يعد جزءاً أساسياً من إعداد القوائم المالية ولا يقلل من درجة الاعتماد عليها . وينطبق ذلك على وجه الخصوص فى حالة المخصصات ، والتى تكون بطبيعتها غير مؤكدة بصورة أكبر من باقى بنود قائمة المركز المالى . وفيما عدا حالات نادرة جداً ، فإن المنشأة ستكون قادرة على تحديد مدى النتائج المتوقعة، وبالتالى يمكنها حينئذ تقدير الإلتزام بدرجة مقبولة من الثقة لإستخدامه فى الإعتراف بالمخصص. ويمكن القول بأن المخصصات المحاسبية بخلاف مخصص الإهلاك تخضع فى جزء كبير من تقديرها للدراسات التى تعدها الإدارة لتبرير تلك المخصصات، وعلى أساسها يتم تقييم مدى كفاية تلك المخصصات من جانب المراجعين. أى أنه يمكن اعتبار قرار الإدارة بشأن المخصصات قراراً محاسبياً اختيارياً بالكامل تتحكم فيه الإدارة حسب إستراتيجيتها تجاه الأرباح التى يتعين الإفصاح عنها، وحسب توقعات الإدارة عن الأرباح المستقبلية ، وكذلك مستوى ماتحققه من أرباح فى الفترة التالية (أبو الخير ،١٩٩٩)

وتنص الفقرة (٥٩) من المعيار على أنه يتم فحص المخصصات فى كل تاريخ لنهاية الفترة المالية ويتم تسويتها لتعكس أفضل تقدير فى الوقت الحالى. فإذا أصبح من غير المحتمل أن يكون هناك تدفق خارج متضمناً للمنافع الاقتصادية لتسوية الإلتزام فيتم رد المخصص.

ويمكن القول بأن المعايير قد ساعدت الإدارة علي التأثير علي الربح المحاسبي، حيث أنه في حالة إرتفاع الأرباح عن الحد المستهدف تحقيقه من الممكن أن تقوم الإدارة بالمبالغة في تقدير المخصصات بحيث يتم الإحتفاظ بالزيادة في الأرباح لفترات لاحقه، ثم القيام بتخفيض تلك المخصصات في الفترات التالية لرد جزء منها للإيرادات وزيادة الأرباح في حالة إنخفاضها.

١٠/٤/١٠ معيار المحاسبة المصرى رقم (٣١) إضمحلال قيمة الأصول

يهدف هذا المعيار إلى وضع الإجراءات التي يمكن للمنشأة أن تطبقها لضمان أن أصولها قد تم إثباتها بقيم لا تتجاوز قيمتها الإستردادية. ويصبح الأصل مثبتاً بقيمة أكثر من قيمته الإستردادية إذا كانت قيمته الدفترية تتجاوز القيمة المتوقع إستردادها من خلال إستخدام أو بيع الأصل. وفى هذه الحالة فإن الأصل يعتبر قد إضمحلت قيمته ، وبالتالى يتطلب المعيار أن تقوم المنشأة بإثبات الخسارة الناتجة عن إضمحلال قيمة ذلك الأصل. و يحدد المعيار الحالات التي يتعين فيها أن تقوم المنشأة بإلغاء الخسارة الناتجة عن إضمحلال قيمة الأصل ، كما يوصى بإفصاحات معينة عن الأصول التي حدث إضمحلال في قيمتها (فقرة ١).

التعديلات التى طرأت على المعيار

- تعديل تعريف القيمة العادلة بحيث يتفق مع معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) قياس القيمة العادلة، مع حذف كافة الإرشادات التي كانت موجودة في المعيار بخصوص تقدير القيمة العادلة.

- حذف قواعد الإضمحلال الخاصة بالأصول غير المالية التي كان يسمح بقياسها بالقيمة العادلة وترحيل تغيرات قيمتها العادلة إلى حقوق الملكية.
- تم إضافة بعض المؤشرات كمصدر جديد للمعلومات الداخلية الواجب أخذها في الإعتبار عند تقدير مدى إحتمال حدوث إنخفاض في قيمة الأصل عند إعتراف المستثمر بتوزيعات الأرباح فى إستثمار فى شركة تابعة أو شركة شقيقة أو منشأة تحت سيطرة مشتركة.
- تم إضافة فقرة جديدة لتوضيح أن القيمة العادلة تختلف عن القيمة الإستخدامية.
- أصبح مطلوبا في ظل المعيار الجديد الإفصاح عن: مستوى التسلسل الهرمى للقيمة العادلة، والتغير في إسلوب التقييم، إن وجد وأسباب التغيير.
- يجب الإفصاح عن المعلومات التالية إذا تم تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكلفة البيع بإستخدام تنبؤات التدفقات النقدية المخصومة (الفترة التى إستخدمتها الإدارة لإعداد تنبؤات التدفقات النقدية ، معدل النمو الذى تم إستخدامه لإستخراج تنبؤات التدفقات النقدية ، وسعر الخصم التى تم إستخدامه فى تنبؤات التدفقات النقدية).

تأثير التطورات فى المعيار على مستوى ممارسة إدارة الأرباح

يتطلب المعيار أن تقوم المنشأة في تاريخ نهاية كل فترة من الفترات المالية بتقدير ما إذا كان هناك أى مؤشر على إحتمال حدوث إنخفاض في قيمة أصل، وإذا وجد ذلك فإنها تقوم بعمل تقدير للقيمة الاستردادية للأصل. وتمثل القيمة الاستردادية القيمة الأكبر من : **صافى القمية البيعية** (وتساوى القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع) ، أو **القيمة الإستخدامية** (القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها من أي أصل أو وحدة مولدة للنقد).

وإذا وجد أن القيمة الاستردادية للأصل أقل من القيمة الدفترية للأصل ، فإن الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الاستردادية يمثل إنخفاضا فى قيمة الأصل، ويجب الإعتراف بهذا الإنخفاض دفترياً بتخفيض القيمة الدفترية للأصل وتحميل قيمة هذا الإضمحلال على قائمة الدخل .

وإذا وجدت أى مؤشرات على زوال خسائر الإنخفاض، أو أى جزء منها فى تاريخ نهاية الفترة المالية ، فإن هذه المؤشرات تدل على زيادة قيمة الأصل أو زيادة عمره الإنتاجى المتبقى ، ويتطلب ذلك إعادة النظر فى القيمة الاستردادية. وإذا ثبتت زيادة القيمة الاستردادية ، فإنه يتعين عكس الخسارة السابق الإعتراف بها ، أو أى جزء منها حسب مقدار الزيادة فى القيمة الاستردادية ، فى قيمة الأصل عدا الشهرة ، وبالتالى الإعتراف بأرباح فى قائمة الدخل فى صورة تعكس استرداد الخسارة السابقة ، بشرط ألا يترتب على ذلك زيادة القيمة الدفترية للأصل عن تلك القيمة التى كانت مسجلة قبل تسجيل خسائر الإنخفاض فى السنوات السابقة. ويعنى هذا أنه بإمكان المنشآت ، فى ضوء الأدلة المتاحة، أن تعيد الخسائر السابقة إلى قائمة الدخل فى أى سنة تالية لسنة الإعتراف بالخسائر، وبالتالى فان هذا المعيار يمكن ان يؤدى الى :

- تطبيق سياسة الاغتسال الكبير Big Bath ، والتى بموجبها تعترف الإدارة بكل الخسائر التى أجلت الإعتراف بها من قبل فى السنة التى لا تجدى فيها ممارسات الإدارة لزيادة الأرباح أو تحويل الخسائر إلى أرباح ، على خلفية الإلتزام بالمعيار.
- يسمح بإدارة الأرباح وذلك من خلال السماح بعكس الخسارة ، أو أى جزء منها ، مرة أخرى إذا ظهرت مؤشرات على تحسن القيمة الاستردادية للأصل.

خلاصة : من العرض السابق للمعايير التى قام الباحث بتحليلها ، يتضح أنه تم تحديد توقيت تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية وبالتالى تجنب إدارة الأرباح من خلال إختيار توقيت تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية. ومع ذلك مازالت تلك التطورات فى معايير المحاسبة المصرية تحتوى على مجموعة من بدائل السياسات ، وحرية ممنوحة للإدارة فى إصدار أحكامها، وإستخدام تقديراتها الشخصية ، وأيضا تطبيق أساس الإستحقاق، مما يمكنها من إدارة أرباحها، وذلك لتحقيق مصالحها الذاتية على حساب أصحاب المصالح الأخرى. ولكن تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية يؤدى إلى الحد من المرونة فى بدائل السياسات المحاسبية من خلال إلغاء بعض المعالجات البديلة فى بعض المعايير. ويرى الباحث أن ذلك سوف يؤدى إلى تخفيض مستوى ممارسة إدارة الأرباح المحاسبية لأنها سوف تكون أكبر تكلفة، واللجوء إلى إدارة الأرباح الحقيقية، وهو ماسوف يختبره الباحث من خلال الدراسة التطبيقية.

١١ - الدراسة التطبيقية

تهدف الدراسة التطبيقية إلى إختبار أثر التطورات فى معايير المحاسبة المصرية على مستوى ممارسات إدارة الأرباح فى الشركات المساهمة المسجلة فى البورصة المصرية من خلال إختبار فروض البحث والمتمثلة فى :

الفرض الأول : تؤدى التطورات فى معايير المحاسبة المصرية إلى إنخفاض مستوى ممارسة إدارة الأرباح المحاسبية، مقاسة بالإستحقاق الإختيارى (غير العادى) .

الفرض الثانى : تؤدى التطورات فى معايير المحاسبة المصرية إلى إنخفاض مستوى ممارسة إدارة الأرباح الحقيقية، مقاسة بالتدفقات النقدية غير العادية .

الفرض الثالث : توجد علاقة معنوية بين مستوى ممارسة إدارة الأرباح الحقيقية ، وبين مستوى ممارسة إدارة الأرباح المحاسبية ، فى ظل تطورات معايير المحاسبة المصرية.

١١/١ مجتمع وعينة الدراسة :

يتضمن مجتمع الدراسة جميع الشركات المساهمة المقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرى والمتضمنة فى مؤشر (EGX 100) وعددها ١٠٠ شركة ، وقد تضمنت عينة الدراسة بعض هذه الشركات والتى تم اختيارها وفقا للشروط التالية:

- أن تكون مقيدة فى سوق الأوراق المالية.
- أن يتم تداول أسهمها فى البورصة المصرية فى الفترة التى تغطيها الدراسة.
- أن تتوافر التقارير المالية عن خمس سنوات متتالية عن الفترة من ٢٠١٢وحتى ٢٠١٧.
- أن تتوافر البيانات اللازمة لإجراء التحليل الاحصائى.
- ألا تكون الشركة قد حققت خسائر متكررة ، أى يغلب على نتائج أعمالها تحقيق أرباح.
- أن تكون التقارير المالية بالعملة المصرية وهى الجنيه المصرى.
- الا تكون من البنوك.

ونتيجة لذلك تم إستبعاد ٩ شركات تعمل فى مجال الأعمال البنكية ، نظراً للطبيعة الخاصة بالبنوك، وإستبعاد ٤٩ شركة لم تنطبق عليها الشروط نظراً لنقص البيانات اللازمة لإجراء التحليل. إذ أن بعضها قد حقق خسائر خلال سنوات الدراسة، وبعضها لا تصدر قوائمها المالية بالعملة المصرية، وبالتالى تكونت عينة البحث من ٤٢ شركة من الشركات المساهمة المصرية والتى تعمل فى قطاعات مختلفة، عن الفترة من ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٧ م . ويوضح الجدول رقم (٢) ملخصا بعينة الدراسة والقطاعات التى تنتمى اليها.

وقد تم حساب الإستحقاق الإختيارى لفترة عام واحد بعد تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية وهو عام ٢٠١٦ ، وفترة ثلاثة أعوام قبل تبنى معايير المحاسبة المصرية الحديثة وهى عام ٢٠١٣ حتى عام ٢٠١٥. لذلك سوف يتم حساب الإستحقاق الإختيارى لفترة ٤ سنوات من عام ٢٠١٣ حتى عام ٢٠١٦ وذلك بالنسبة للشركات التى تعد قوائمها المالية فى نهاية السنة المالية ، والإعتماد على بيانات عام ٢٠١٢ لحساب التغير فى القيم المحاسبية المستخدمة فى النموذج ، ومن عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠١٧ وذلك بالنسبة للشركات التى تعد قوائمها المالية فى ٣٠ /٦، مع إستخدام عام ٢٠١٣ لحساب التغير فى القيم المحاسبية المستخدمة فى النموذج.

٢/١١ تبويب عينة البحث من حيث القطاع

عند إختيار عينة البحث حاول الباحث أن تكون تلك العينة ممثلة لكل أو معظم قطاعات المجتمع ، فلم يتم التركيز على قطاع معين لإجراء الدراسة التطبيقية ، وذلك حتى يمكن تعميم نتائج الدراسة على المجتمع ككل وليس على قطاع معين من ذلك المجتمع ، لذلك كانت عينة البحث ممثلة لمعظم قطاعات المجتمع ، ويبين الجدول رقم (٢) القطاعات التى تنتمى إليها الشركات الممثلة للعينة النهائية للدراسة ، وعددها ونسبة هذه الشركات بالنسبة لإجمالى مفردات العينة .

جدول رقم (٢) عينة الدراسة والقطاعات التى تنتمى إليها الشركات الممثلة للعينة

القطاع	حجم العينة	النسبة
موارد أساسية	١	% ٢
كيماويات	٤	% ١٠
خدمات مالية (باستثناء البنوك)	١	% ٢
أغذية ومشروبات	٨	% ١٩
رعاية صحية وادوية	١	% ٢
خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	٦	% ١٤
منتجات منزلية	٢	% ٥
العقارات	٨	% ١٩
تشييد وبناء	٥	% ١٢
موزعون وتجارة تجزئة	١	% ٢
إتصالات	١	% ٢
سياحة وترفيه	٣	% ٧
مرافق	١	% ٢
الإجمالى	٤٢	% ١٠٠

٣/١١ النماذج الرياضية والأساليب الإحصائية المستخدمة

١/٣/١١ النماذج الرياضية

- إختبار الفرض الأول : لإختبار الفرض الأول، إعتمد الباحث على نموذج جونز المعدل (Adjusted Jones) لحساب الإستحقاق الإختيارى، ، حيث تشير بعض الدراسات إلى أنه الأفضل من بين النماذج المستخدمة للكشف عن إدارة الأرباح وأنه يحتوى على أخطاء قياس أقل (Bartov et al., 2000).

وقد تم حساب المستحقات الإختيارية (غير العادية) بإستخدام نموذج جونز المعدل من خلال الخطوات التالية:

١- تم تقدير الإستحقاق الكلى بإستخدام مدخل التدفقات النقدية .

٢- يتم ربط الإستحقاق الكلى بمجموعة من التقديرات، وتحديد قيمة معلمات هذا الربط من خلال نموذج الانحدار التالى :

$$\frac{TA_{j,t}}{A_{j,t-1}} = \propto_j \frac{1}{A_{j,t-1}} + \alpha_{1j} \frac{(\Delta REV_{j,t} - \Delta REC_{j,t})}{A_{j,t-1}} + \alpha_{2j} \frac{PPE_{j,t}}{A_{j,t-1}} + \varepsilon_{j,t}$$

$\Delta REV_{j,t}$	التغير فى إيرادات الشركة (j) عن الفترة (t) . وتساوى إيرادات السنة (t) – إيرادات السنة (t-1).
$\Delta REC_{j,t}$	التغير فى حسابات المدينين للشركة (j) فى الفترة (t).
$PPE_{j,t}$	إجمالى الممتلكات والمبانى والمعدات للشركة (j) فى نهاية الفترة (t).
$A_{j,t-1}$	إجمالى الأصول فى أول الفترة للشركة (j).
$\varepsilon_{j,t}$	الخطأ العشوائى فى السنة (t) للشركة (j).

٣- يتم إستخدام قيم معلمات نموذج الإنحدار فى تقدير الإستحقاق غير الإختيارى فى فترة الإختبار لكل شركة وذلك بالمعادلة التالية :

$$NDA_{j,t} = \propto_j \frac{1}{A_{j,t-1}} + \alpha_{1j} \frac{(\Delta REV_{j,t} - \Delta REC_{j,t})}{A_{j,t-1}} + \alpha_{2j} \frac{PPE_{j,t}}{A_{j,t-1}}$$

حيث تمثل $NDA_{j,t}$ الإستحقاق غير الإختيارى *للشركة (j) فى الفترة (t)* .

وسوف نجد أن الفرق بين المعادلتين السابقتين يتمثل في الخطأ العشوائي" $\varepsilon_{j,t}$ " ، والذي يعبر عن البواقي، وهي ذلك الجزء من الإستحقاق الكلى الذي لا يمكن تفسيره بالإعتماد على الإستحقاق غير الإختيارى والذي يرجع للعوامل الأخرى. ونظرا لأن الإستحقاق الكلى يتكون من جزأين إستحقاق غير اختيارى ، وإستحقاق اختيارى ، فإن الخطأ العشوائي في هذه الحالة يعتبر مقياساً للإستحقاق الإختيارى .

٤- تم تحديد الإستحقاق الكلى خلال فترة الإختبار وذلك بتطبيق النموذج المستخدم فى الخطوة الأولى وهو نموذج مدخل التدفقات النقدية .

٥- يمثل الفرق بين ناتج الخطوة الرابعة والخطوة الثالثة الإستحقاق الإختيارى للشركة فى فترة الإختبار.

$$DA_{j,t} = TA_{j,t} - NDA_{j,t}$$

حيث تمثل $DA_{j,t}$ *الإستحقاق الإختيارى للشركة (j) فى الفترة (t).*

- إختبار الفرض الثانى : تم الإعتماد على النموذج الذى إقترحه (Roychowdhury,2006) لإدارة المبيعات وذلك لحساب التدفقات النقدية الإختيارية (غير العادية). ويتم حساب التدفقات النقدية غير العادية كما يلى :

١- يتم تحديد قيمة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية الفعلية المستخرجة من القوائم المالية.

٢- يتم قياس مستوى التدفقات النقدية العادية للأنشطة التشغيلية ، وفقا للنموذج التالى ، بإعتبارها دالة خطية فى إيراد المبيعات :

$$\frac{CFO_t}{A_{t-1}} = \propto_0 + \alpha_1 \frac{1}{A_{t-1}} + \alpha_2 \frac{S_t}{A_{t-1}} + \alpha_3 \frac{\Delta S_t}{A_{t-1}} + \varepsilon_t$$

حيث :

CFO_t	التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية عن الفترة (t).
A_{t-1}	إجمالى الأصول أول الفترة .
S_t	المبيعات عن الفترة (t).
ΔS_t	التغير فى المبيعات = المبيعات عن الفترة (t) – المبيعات عن الفترة (t-1) .
$\alpha_0, \alpha_1 \ldots$	معاملات النموذج

٣- يمثل الفرق بين ناتج الخطوة الأولى والثانية التدفقات النقدية غير العادية والتى تمثل مقياساً لإدارة الأرباح الحقيقية من خلال إدارة المبيعات .

- إختبار الفرض الثالث : لا يعتمد إختباره على إستخدام نماذج رياضية ، ولكن يعتمد على إستخدام الأساليب الإحصائية فقط لتحديد مدى وجود إرتباط بين الإستحقاق الإختيارى ، والتدفقات النقدية غير العادية .

٢/٣/١١ الأساليب الإحصائية المستخدمة:

- **إختبار T-Test** : وهو أحد الإختبارات المعلمية التى تهدف إلى دراسة الفروق بين متوسط عينتين مرتبطتين أو لعينة واحدة فى حالتين مختلفتين. ويهدف هذا الإختبار إلى إختبار الفرض القائل بأن الفرق بين متوسطى المجتمعين اللذين يتبعان التوزيع الطبيعى المعتدل يساوى صفراً . أى أنه لاتوجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين متوسط العينتين. ويتم إجراء الإختبار بوضع الفروض الإحصائية اللازمة وتحديد مستوى المعنوية المقبول للإختبار (٥ % أو أقل) ثم يتم إجراء الإختبار وإتخاذ القرار ، وهذا يتوقف على مستوى المعنوية المصاحب للعينة ، فإذا كان أكبر من ٥ % نقبل الفرض القائل بتساوى متوسط المجتمعين بمعنى أنه لا توجد فروق معنوية بين متوسطى العينتين ، أى أن الفرق بينهما يساوى صفراً. ولكن إذا كان مستوى المعنوية المصاحب للعينة ٥ % أو أقل نرفض الفرض القائل بتساوى متوسطى العينتين ، أى أن الفرق بين المتوسطين لا يساوى الصفر(الدويرى ، ٢٠١٢ : ص ٦٨٦) . ويهدف الباحث فى الدراسة الحالية إلى دراسة الفرق بين مستوى ممارسة إدارة الأرباح فى الشركات المساهمة المقيدة فى البورصة ، قبل وبعد تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية. وبالتالى تم إستخدام إختبار T لإختبار الفرضين الأول والثانى.
- **إختبار Wilcoxon Signed Ranks Test**: وهو إختبار لا معلمى يناظر الإختبار المعلمى السابق T-Test ويهدف إلى إختبار مدى معنوية الفروق بين متوسطى عينتين ، ويمكن إعتباره

مكملاً لإختبار T-test بهدف التأكيد على النتائج حتى يمكن قبول أو رفض الفرض بدرجة كبيرة من الثقة. وقد تم إستخدامه لإختبار الفرضين الأول والثانى.

- **تحليل الانحدار** : وتم إستخدامه لتحديد مدى وجود علاقة بين مستوى التدفقات النقدية غير العادية الناتجة عن إدارة الأرباح الحقيقية من خلال إدارة المبيعات ، وبين مستوى الإستحقاق الإختيارى الناتج عن ممارسة إدارة الأرباح المحاسبية ، وذلك لإختبار الفرض الثالث .

٤/١١ تحليل نتائج الدراسة التطبيقية وإختبار الفروض

تم الإعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية فى العلوم الإجتماعية **SPSS Ver 25** ، حيث تم تشغيل بيانات الدراسة بإستخدامها، وكانت نتائج التحليل الإحصائى للبيانات ونتائج الإختبارات الإحصائية لفروض البحث كما يلى:

١/٤/١١ إختبار الفرض الأول

ويتضمن هذا الفرض:

تؤدى التطورات فى معايير المحاسبة المصرية إلى إنخفاض مستوى ممارسة إدارة الأرباح المحاسبية، مقاسة بالإستحقاق الإختيارى (غير العادى) .

ولإختبار الفرض الأول تم إستخدم نموذج جونز المعدل فى حساب الإستحقاق الإختيارى للعينة. وللحكم على مدى ممارسة شركات العينة لإدارة الأرباح المحاسبية، تم حساب القيم المطلقة للإستحقاق الإختيارى لكل شركة خلال كل سنة من سنوات الدراسة، ثم حساب متوسط الإستحقاق الإختيارى لكل سنة للعينة المستخدمة ، وإجراء مقارنة بين القيمة المطلقة للاستحقاق الإختيارى لكل شركة فى السنة محل الدراسة مع متوسط القيمة المطلقة للإستحقاق الإختيارى للعينة فى نفس السنة. فإذا كانت القيمة المطلقة للإستحقاق الإختيارى للشركة خلال السنة محل الدراسة أكبر من متوسط القيمة المطلقة للاستحقاق الإختيارى للعينة فى نفس السنة ، تعتبر الشركة ممارسة لإدارة الأرباح المحاسبية ويعطى لها الرقم"1 "، وفي حالة العكس تعتبر غير ممارسة لإدارة الأرباح المحاسبية ويعطى لها الرقم"0 ".

ويوضح الجدول رقم (٣) عدد الشركات ونسبة الشركات التى قامت بممارسة إدارة الأرباح المحاسبية مقاسة بالإستحقاق الإختيارى خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (٣) عدد الشركات ونسبتها والتى قامت بممارسة إدارة الأرباح المحاسبية من خلال الإستحقاق الإختيارى قبل وبعد تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية .

	٢٠١٣		٢٠١٤		٢٠١٥		٢٠١٦	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الشركات التى مارست إدارة الأرباح	١٠	٢٤ %	٩	٢١ %	١١	٢٦ %	٩	٢١ %
الشركات التى لم تمارس إدارة الأرباح	٣٢	٧٦ %	٣٣	٧٩ %	٣١	٧٤ %	٣٣	٧٩ %

الإجمالى	٤٢	% ١٠٠	٤٢	% ١٠٠	٤٢	% ١٠٠	٤٢	% ١٠٠

ويوضح الشكل البيانى رقم (٧) التطور فى نسب الشركات التى تمارس إدارة الأرباح المحاسبية من خلال الإستحقاق الإختيارى:

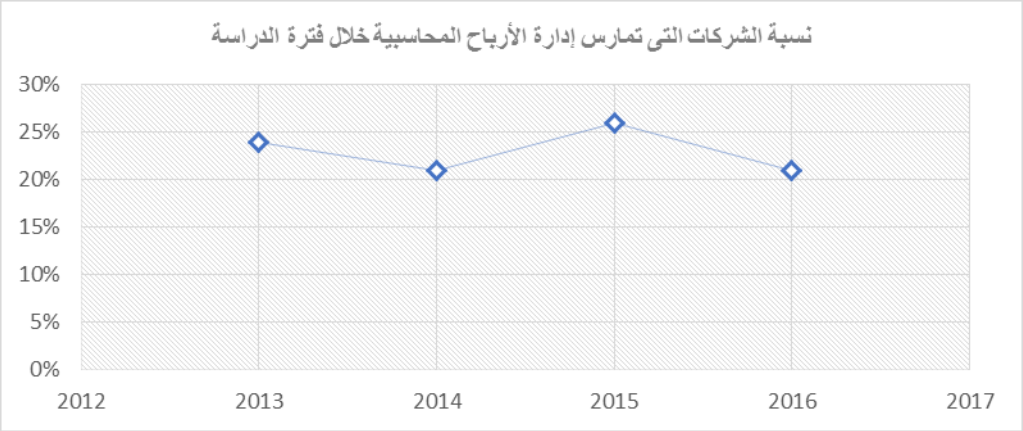

شكل رقم (٧) نسب الشركات التى تمارس إدارة الأرباح من خلال الإستحقاق الإختيارى

وتوضح النتائج السابقة أن الشركات مازالت تقوم بإدارة الأرباح من خلال الإستحقاق الإختيارى حتى بعد تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية ، ولكن إنخفضت نسبة الشركات التى تمارس إدارة الأرباح من خلال الإستحقاق الإختيارى من ٢٦% عام ٢٠١٥ قبل تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية ، إلى ٢١% عند تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية فى عام٢٠١٦ . ويوضح الشكل رقم (٨) إتجاه ممارسة إدارة الأرباح المحاسبية من خلال حساب متوسط الإستحقاق الإختيارى قبل وبعد تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية.

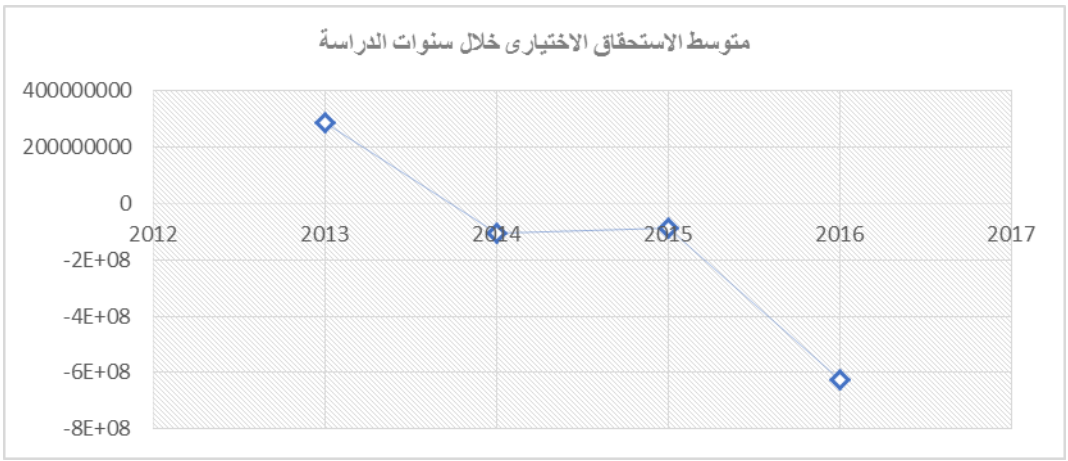

شكل رقم (٨) إتجاه ممارسة إدارة الأرباح المحاسبية مقاسة بمتوسط الإستحقاق الإختيارى قبل وبعد تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية .

ويلاحظ من إتجاه إشارة الإستحقاق الإختيارى ، أن الشركات قد مارست إستحقاقاً إختيارياً موجباً عام ٢٠١٣ ، ثم مارست إستحقاق إختيارى سالب خلال الأعوام ٢٠١٤ ، ٢٠١٥ ، ٢٠١٦.

الإختبارات الإحصائية

إختبار T-Test

ويوضح الجدول رقم (٤) نتائج إختبار الفرض الأول بإستخدام إختبار T-Test لإختبار تأثير تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية على مستوى ممارسة إدارة الأرباح المحاسبية من خلال الإستحقاق الإختيارى.

جدول (٤) نتائج إختبار الفرض الأول

عدد الشركات	الإستحقاق الإختيارى كمقياس لإدارة الأرباح المحاسبية فى الشركات المقيدة فى البورصة المصرية.				T	Sig	نتيجة الإختبار عند مستوى ثقة ٩٥ %
	قبل تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية		بعد تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية				
	Mean	Std.D	Mean	Std.D			
٤٢	٥١٩٨٥١٤١٩	٨٣٥٣٤١١٧٦	١١١٣٢٦٢٢٦٧	٢٥٣٢٩٨٠١٢٧	-١,٧٨	٠,٠٠٠	معنوى

يتضح من الجدول السابق أن مستوى المعنوية المحسوب ٠,٠٠٠ وهو أقل من مستوى المعنوية المقبول لإجراء الإختبار وهو ٥% ، بما يشير إلى وجود فرق معنوى فى مستوى ممارسة إدارة الأرباح فى الشركات المساهمة المسجلة فى البورصة المصرية ، قبل وبعد تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية .

ويترتب على ذلك قبول الفرض الأول ، حيث يشير ذلك أن تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية قد أدى إلى تخفيض مستوى ممارسة إدارة الأرباح المقاسة بالإستحقاق الإختيارى .

إختبار Wilcoxon Signed Ranks Test

يوضح الجدول رقم (٥) يوضح نتائج إختبار الفرض الأول بإستخدام إختبار Wilcoxon Signed Ranks Test لإختبار تأثير تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية على مستوى ممارسة إدارة الأرباح المحاسبية المقاسة بالإستحقاق الإختيارى.

جدول رقم (٥) نتائج إختبار الفرض الأول بإستخدام إختبار Wilcoxon Signed Ranks Test

Z المحسوبة	Sig.	نتيجة الإختبار عند مستوى ثقة ٩٥ %
٤,٠٥٧-	٠,٠٠٠	معنوى

يتضح من الجدول السابق أن مستوى المعنوية المحسوب ٠,٠٠٠ أقل من مستوى المعنوية المقبول لإجراء الإختبار وهو٥% ، بما يشير إلى وجود فرق معنوى فى مستوى ممارسة إدارة الأرباح فى الشركات المساهمة المسجلة فى البورصة المصرية ، قبل وبعد تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية ، ويترتب على ذلك قبول الفرض الأول. وتمثل هذه النتيجة تدعيماً لنتائج إختبار T-test السابق إستخدامه . أى أن تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية قد أدى إلى تخفيض مستوى ممارسة إدارة الأرباح المقاسة بالإستحقاق الإختيارى .

٢/٤/١١ إختبار الفرض الثانى

تؤدى التطورات فى معايير المحاسبة المصرية إلى إنخفاض مستوى ممارسة إدارة الأرباح الحقيقية، مقاسة بالتدفقات النقدية غير العادية

ولإختبار الفرض الثانى تم إستخدام نموذج نموذج إدارة المبيعات فى حساب التدفقات النقدية غير العادية للعينة. و للحكم على مدى ممارسة شركات العينة لإدارة الأرباح الحقيقية ، تم حساب القيم المطلقة للتدفقات النقدية غير العادية لكل شركة خلال كل سنة من سنوات الدراسة، ثم حساب متوسط التدفقات النقدية غير العادية لكل سنة للعينة المستخدمة ، وإجراء مقارنة بين القيمة المطلقة للتدفقات النقدية غير العادية للشركة فى السنة محل الدراسة مع متوسط القيمة المطلقة التدفقات النقدية غير العادية للعينة فى نفس السنة. فإذا كانت القيمة المطلقة للتدفقات النقدية غير العادية للشركة خلال السنة محل الدراسة أكبر من متوسط القيمة المطلقة للتدفقات النقدية غير العادية للعينة فى نفس السنة ، تعتبر الشركة ممارسة لإدارة الأرباح الحقيقية ويعطى لها الرقم"1 "، وفي حالة العكس تعتبر غير ممارسة لإدارة الأرباح الحقيقية ويعطى لها الرقم"0 ".

ويوضح الجدول رقم (٦) عدد الشركات ونسبة الشركات التى قامت بممارسة إدارة الأرباح الحقيقية مقاسة بالتدفقات النقدية غير العادية خلال فترة الدراسة .

جدول رقم (٦) عدد الشركات ونسبتها والتى قامت بممارسة إدارة الأرباح الحقيقية من خلال التدفقات النقدية غير العادية قبل وبعد تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية .

	٢٠١٣		٢٠١٤		٢٠١٥		٢٠١٦	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الشركات التى مارست إدارة الأرباح	٩	% ٢١	٧	% ١٧	١٢	% ٢٩	٩	% ٢١
الشركات التى لم تمارس إدارة الأرباح	٣٣	% ٧٩	٣٥	% ٨٣	٣٠	% ٧١	٣٣	% ٧٩
الإجمالى	٤٢	% ١٠٠	٤٢	% ١٠٠	٤٢	% ١٠٠	٤٢	% ١٠٠

ويوضح الشكل البيانى التالى يوضح التطور فى نسب الشركات التى تمارس إدارة الأرباح الحقيقية .

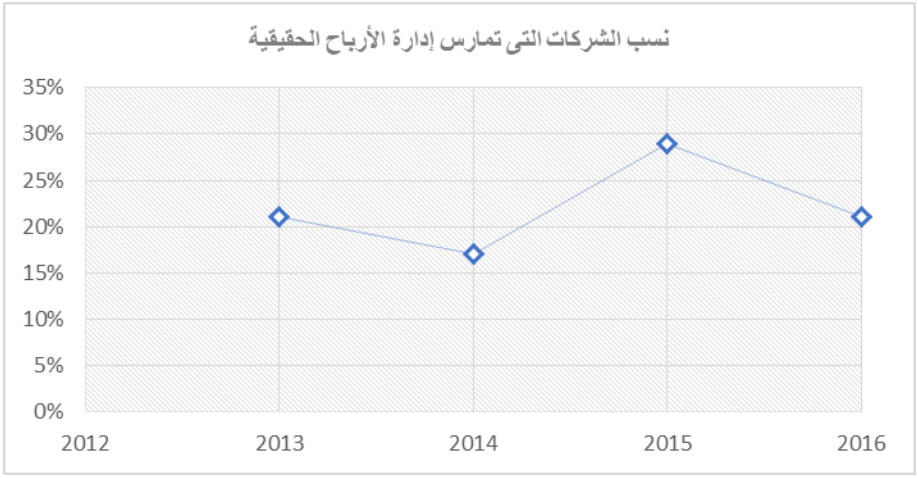

شكل رقم (٨) نسب الشركات التى تمارس إدارة الأرباح الحقيقية من خلال التدفقات النقدية غير العادية

وتشير النتائج السابقة إلى أن الشركات مازالت تقوم بإدارة الأرباح الحقيقية من خلال إدارة المبيعات حتى بعد تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية ، ولكن انخفضت نسبة الشركات التى تمارس إدارة الأرباح الحقيقية من خلال التدفقات النقدية غير العادية من ٢٩% عام ٢٠١٥ قبل تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية ، إلى ٢١% بعد تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية فى عام ٢٠١٦.

وقد تم تحديد مدى ممارسة الشركة لإدارة الأرباح الحقيقية بإستخدام نموذج إدارة المبيعات ، عن طريق قياس مستوى التدفقات النقدية العادية للأنشطة التشغيلية ، ثم مقارنتها بالتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ، المفصح عنها

بقائمة التدفقات النقدية. وتمثل البواقى (الفرق التدفقات النقدية التشغيلية غير العادية ، والتى تعبرعن إستخدام إدارة المبيعات لإدارة الأرباح .

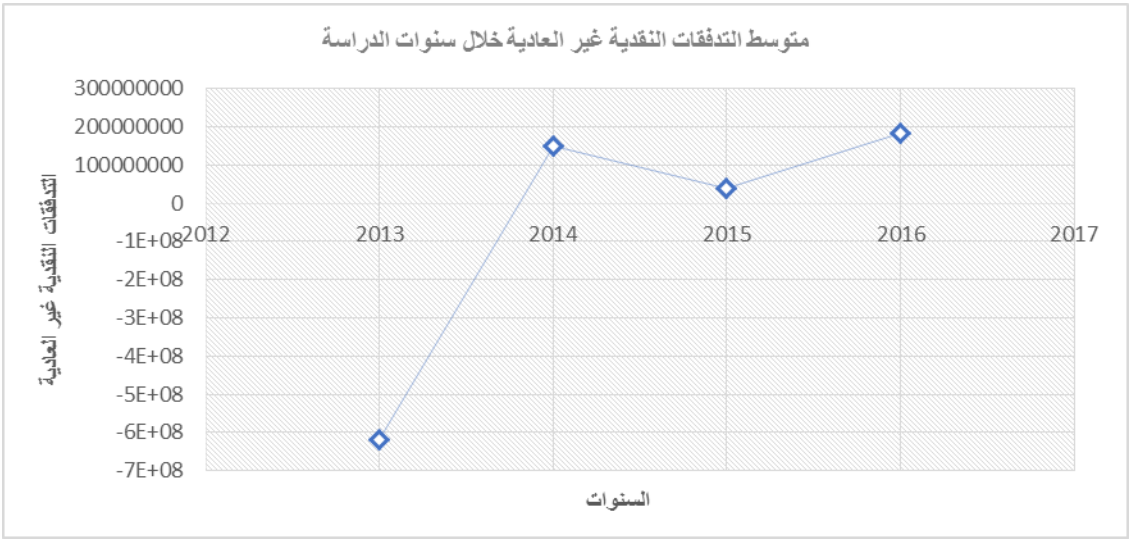

شكل رقم (٩) التعبير البيانى عن ممارسة إدارة الرباح الحقيقية

ويوضح الشكل رقم (٩) إتجاه مستوى ممارسة إدارة الأرباح الحقيقية بإستخدام نموذج إدارة المبيعات المقاسة بالتدفقات النقدية غير العادية قبل وبعد تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية .

ويوضح الشكل السابق إرتفاع مستوى ممارسة إدارة الأرباح الحقيقية من خلال إدارة المبيعات بعد تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية . وقد يرجع **السبب** فى ذلك إلى أنه عند إرتفاع تكلفة إدارة الأرباح بإستخدام الإستحقاق المحاسبى ، فإن الإدارة سوف تتخلى عن إدارة الأرباح المحاسبية ذات التكلفة الأعلى وتستخدم إدارة الأرباح الحقيقية لأن تكلفتها أقل.

إختبار T-Test

يوضح الجدول رقم (٧) نتائج إختبار الفرض الثانى بإستخدام إختبار T-Test لتحديد تأثير تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية على مستوى ممارسة إدارة الأرباح الحقيقية (إدارة المبيعات) بإستخدام التدفقات النقدية غير العادية).

جدول رقم (٧) نتائج إختبار الفرض الثانى

عـــــــدد الشركات	التدفقات النقدية غير العادية كمقياس لإدارة الأرباح الحقيقية فى الشركات المقيدة فى البورصة المصرية.				T	Sig	نتيجـــــة الإختبـــار عنـــــد مســـتوى ثقـــة ٩٥ %
	قبل تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية.		بعد تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية.				
	Mean	Std.D	Mean	Std. D			
٤٢	٤٧٥٢١١١٧٨	٨٧٧٤٤٩٥٤٢	٤٣٥٧٦٠٠٧٤	٨٥٠٨	٠,٣٥	٠,٠٠٠	معنوى

			٦٣٢٨ ٨				

يتضح من الجدول السابق أن مستوى المعنوية المحسوب ٠,٠٠٠ أقل من مستوى المعنوية المقبول لإجراء الإختبار وهو٥% ، الأمر الذى يعنى وجود فروق معنوية فى مستوى ممارسة إدارة الأرباح الحقيقية بإستخدام التدفقات النقدية غير العادية فى الشركات المساهمة المسجلة فى البورصة المصرية ، قبل وبعد تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية ، ويترتب على ذلك قبول الفرض الثانى وفقا لهذا الإختبار ، أى أن تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية ، يؤدى إلى إنخفاض مستوى ممارسة إدارة الأرباح الحقيقية من خلال تخفيض التدفقات النقدية غير العادية

إختبار Wilcoxon Signed Ranks Test

ويوضح الجدول رقم (٨) نتائج إختبار الفرض الثانى بإستخدام إختبار Wilcoxon Signed Ranks Test لإختبار تأثير تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية ، على مستوى ممارسة إدارة الأرباح الحقيقية (إدارة المبيعات) بإستخدام التدفقات النقدية غير العادية).

جدول رقم (٨) نتائج إختبار الفرض الثانى بإستخدام إختبار Wilcoxon Signed Ranks Test

Z المحسوبة	Sig.	نتيجة الإختبار عند مستوى ثقة ٩٥ %
١,٥٩٤-	٠,١١١	غير معنوى

يتضح من الجدول السابق أن مستوى المعنوية المحسوب ١١,١ % أكبر من مستوى المعنوية المقبول فى إجراء الإختبار ٥% ، الأمر الذى يشير إلى عدم وجود فرق معنوى فى ممارسة إدارة الأرباح الحقيقية فى الشركات المساهمة المسجلة فى البورصة المصرية ، قبل وبعد تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية. وتتعارض هذه النتيجة مع نتائج إختبار T-test السابقة . ولكن يلاحظ من الشكل رقم (٩) زيادة متوسط التدفقات النقدية غير العادية بعد تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية ، أى ان تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية قد أدى إلى زيادة مستوى ممارسة إدارة الأرباح الحقيقية من خلال التدفقات النقدية غير العادية وإن كانت الزيادة لست كبيرة .

ويميل الباحث إلى الآخذ بنتائج إختبار Wilcoxon Signed Ranks Test اللامعلمى وهى رفض الفرض الثانى والقول بأن تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية قد أدى إلى زيادة مستوى ممارسة إدارة الأرباح الحقيقية من خلال التدفقات النقدية. وذلك لأن عدد الشركات يعتبر صغير حيث كان فى عام ٢٠١٥ هو ١٢شركة وفى عام ٢٠١٦ هو ٩ شركات.

ثالثا : إختبار الفرض الثالث

لإختبار الفرض الثالث تم إستخدام نموذج تحليل الانحدار للربط بين مستوى التدفقات النقدية غير العادية الناتجة عن إدارة الأرباح الحقيقية (إدارة المبيعات كمتغير مستقل) ، وبين مستوى الإستحقاق الإختيارى الناتج عن ممارسة إدارة الأرباح المحاسبية(كمتغير تابع) ، قبل وبعد تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية . ويوضح الجدول رقم (٩) نتائج نموذج الانحدار قبل تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية .

جدول رقم (٩) نتائج نموذج الإنحدار قبل تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية

	المعامل	الخطأ المعيارى	قيمة (t)	مستوى المعنوية
الثابت	٥٨٤٦٥٦١٣-	١٠٣٣٩١٦٤٢	٠,٥٦٥-	٠,٥٧٥
التدفقات النقدية غير العادية قبل تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية .	٠,٧٧١-	٠,٢٨٢	٢,٧٢٩-	٠,٠٠٩
معامل التحديد (R^2) = ١٥,٧ % فيمة (F) = ٧,٤٥ مستوى المعنوية = ٠,٠٠٩				

- ويوضح الجدول رقم (٩) أن قيمة معامل التحديد(R^2) ١٥,٧ % ، وهذا يشير إلى أن المتغير المستقل (التدفقات النقدية غير العادية) يفسر ١٥,٧ % من التغير فى مستوى الإستحقاق الإختيارى ، وأن النسبة المكملة ترجع لمتغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج ومنها الخطأ العشوائى .كما يلاحظ أن قيمة معامل المتغير المستقل سالبة –٠,٧٧١ قبل تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية مما يدل على أن العلاقة عكسية بين التدفقات النقدية غير العادية الناتجة عن إدارة الأرباح الحقيقية (إدارة المبيعات) ، وبين مستوى الإستحقاق الإختيارى الناتج عن ممارسة إدارة الأرباح المحاسبية.

كما يوضح الجدول السابق أن مستوى المعنوية المحسوب ٠,٠٠٩ أقل من مستوى المعنوية المقبول فى إجراء الإختبار وهو ٥% ، مما يدل على معنوية نموذج الانحدار، وعلى وجود علاقة معنوية عكسية بين إدارة الأرباح الحقيقية وإدارة الأرباح المحاسبية.ويوضح الجدول رقم (١٠) نتائج نموذج الإنحدار بعد تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية .

جدول رقم (١٠) نتائج نموذج الإنحدار بعد تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية

	المعامل	الخطأ المعيارى	قيمة (t)	مستوى المعنوية
الثابت	٤١٧٥١٢٦٤٩-	٣٩٣٨٥٦٤١١	١,٠٦-	٠,٢٩٥
التدفقات النقدية غير العادية بعد تطبيق التطورات فى معايير	١,١٤٦-	٠,٤١٦	٢,٧٥٦-	٠,٠٠٩

المحاسبة المصرية.				
معامل التحديد (R^2) = ١٦ % فيمة (F) = ٧,٥٩٤ مستوى المعنوية = ٠,٠٠٩				

ويوضح الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد(R^2) تساوى ١٦ %، بما يشير إلى أن المتغير المستقل (التدفقات النقدية غير العادية) يفسر ١٦ % من التغير فى مستوى الإستحقاق الإختيارى ، وأن النسبة المكملة ترجع لمتغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج ومنها الخطأ العشوائى. كما يلاحظ زيادة قيمة معامل التحديد(R^2) بعد تطبيق المعايير المعدلة فى عام ٢٠١٦ عنها قبل تطوير معايير المحاسبة المصرية حيث كانت قيمة معامل التحديد(R^2) تساوى ١٥,٧% مما يدل على زيادة قدرة المتغير المستقل على تفسير التغيرات فى مستوى الإستحقاق الاختيارى بعد تطوير معايير المحاسبة المصرية وإن كانت الزيادة ضئيلة.

كما يوضح الجدول رقم (١٠) أن قيمة معامل المتغير المستقل كانت سالبة -١,١٤٦ بعد تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية فى عام ٢٠١٦ مما يدل على أن العلاقة عكسية بين التدفقات النقدية غير العادية الناتجة عن إدارة الأرباح الحقيقية (إدارة المبيعات) ، وبين مستوى الإستحقاق الإختيارى الناتج عن ممارسة إدارة الأرباح المحاسبية.كما يلاحظ أن هذه القيمة السالبة قد زادت بعد تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة حيث كانت القيمة قبل تطبيق التطورات -٠,٧٧١مما يدل على زيادة درجة الارتباط العكسى بعد تبنى التطورات فى معايير المحاسبة المصرية.

- كما يتضح من الجدول السابق أن مستوى المعنوية المحسوب ٠,٠٠٩ وهو أقل من مستوى المعنوية المقبول لإجراء الإختباروهو ٥% ، مما يدل على معنوية نموذج الإنحدار. وتشير هذه النتيجة إلى قبول الفرض الثالث للدراسة حيث توجد علاقة معنوية بين مستوى ممارسة إدارة الأرباح الحقيقية ، وبين مستوى ممارسة إدارة الأرباح المحاسبية ، فى ظل تطورات معايير المحاسبة المصرية.

١٢- نتائج الدراسة والتوصيات والمقترحات لإبحاث مستقبلية

١٢/١نتائج الدراسة

- وتوضح النتائج التى توصلت اليها الدراسة أن الشركات مازالت تقوم بإدارة الأرباح من خلال الإستحقاق الإختيارى حتى بعد تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية ، ولكن إنخفضت نسبة الشركات التى تمارس إدارة الأرباح من خلال الإستحقاق الإختيارى من ٢٦% عام ٢٠١٥ قبل تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية ، إلى ٢١% عند تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية فى عام٢٠١٦.
- أن الشركات قد مارست إستحقاق إختيارى موجب عام ٢٠١٣ ، ثم مارست إستحقاق إختيارى سالب خلال الأعوام ٢٠١٤ ، ٢٠١٥ ، ٢٠١٦.

- يوجد فرق معنوى فى مستوى ممارسة إدارة الأرباح فى الشركات المساهمة المسجلة فى البورصة المصرية ، قبل وبعد تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية ، حيث أدى تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية إلى تخفيض مستوى ممارسة إدارة الأرباح المقاسة بالإستحقاق الإختيارى.
- أن الشركات مازالت تقوم بإدارة الأرباح الحقيقية من خلال إدارة المبيعات حتى بعد تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية ، ولكن انخفضت نسبة الشركات التى تمارس إدارة الأرباح من خلال إدارة الأرباح الحقيقية من ٢٩% عام ٢٠١٥ قبل تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية ، إلى ٢١% عند تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية فى عام ٢٠١٦.
- لا يوجد فرق معنوى فى مستوى ممارسة إدارة الأرباح الحقيقية بإستخدام التدفقات النقدية غير العادية فى الشركات المساهمة المسجلة فى البورصة المصرية ، بعد تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية ، حيث أدى تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية ، إلى زيادة مستوى ممارسة إدارة الأرباح الحقيقية من خلال التدفقات النقدية غير العادية .
- أرتفاع قيمة معامل التحديد(R^2) بعد تطبيق المعايير المعدلة فى عام ٢٠١٦ حيث كانت ١٦%، عنها قبل تطوير معايير المحاسبة المصرية حيث كانت قيمة معامل التحديد(R^2) تساوى ١٥,٧% رغم أن الفرق ضئيل، مما يدل على زيادة قدرة التدفقات النقدية غير العادية على تفسير التغيرات فى مستوى الإستحقاق الاختيارى بعد تطوير معايير المحاسبة المصرية.
- ويلاحظ أن قيمة معامل النموذج سالبة –١,١٤٦ بعد تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية فى عام ٢٠١٦ مما يدل على أن العلاقة عكسية بين التدفقات النقدية غير العادية الناتجة عن إدارة الأرباح الحقيقية (إدارة المبيعات) ، وبين مستوى الإستحقاق الإختيارى الناتج عن ممارسة إدارة الأرباح المحاسبية.كما يلاحظ أن هذه القيمة السالبة زادت بعد تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة حيث كانت القيمة قبل تطبيق التطورات –٠,٧٧١مما يدل على زيادة درجة الارتباط بين نوعر إدارة الأرباح بعد تبنى التطورات فى معايير المحاسبة المصرية.
- أنه توجد علاقة معنوية عكسية بين مستوى ممارسة إدارة الأرباح الحقيقية ، وبين مستوى ممارسة إدارة الأرباح المحاسبية ، فى ظل تطورات معايير المحاسبة المصرية.

٢/١٢ التوصيات

- يوصى الباحث بضرورة بناء مؤشر لقياس مدى الإلتزام الفعلى للشركات المساهمة المصرية بمعايير المحاسبة المصرية .
- يجب الحد من المرونة المتاحة فى بعض معايير المحاسبة المصرية للإختيار بين بدائل السياسات المحاسبية لتحفيض الممارسات الإنتهازية لإدارة الأرباح المحاسبية فى الشركات المصرية.
- يجب زيادة فعالية الجهات التنظيمية للرقابة على الإلتزام بمدى تطبيق معايير المحاسبة، والمتمثلة فى هيئة سوق المال وجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية.

٣/١٢ مقترحات لأبحاث مستقبلية

- يقترح الباحث القيام بأبحاث تكميلية للدراسة الحالية فيما يتعلق بالآتى:
- قياس أثر التطورات فى معايير المحاسبة على مستوى ممارسة إدارة الأرباح، مع دراسة مقارنة على مستوى أسواق المال العربية.
- أثر التطورات فى معايير المحاسبة المصرية على مستوى ممارسة إدارة الأرباح، مع دراسة مقارنة على مستوى قطاعات ذات أنشطة مختلفة.
- أثر التطورات فى معايير المحاسبة المصرية على ترشيد قرارات الإستثمار فى سوق المال المصرى.
- أثر التطورات فى معايير المحاسبة المصرية على مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية للشركات المساهمة المقيدة فى سوق المال المصرى.

المراجع

المراجع العربية

الدوريات:

- ابراهيم ،الهادي آدم محمد ، مصطفى هارون (٢٠١٦)،" المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ممارسة إدارة الأرباح بسوق المال في الخرطوم"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية** – العراق،العدد الخامس والخمسون ، ص ص ٢٠٤ –٢٥٥ .
- إبراهيم ، فريد محرم فريد (٢٠١٤)،" دور لجنة المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية المسجلة ببورصة الأوراق المالية"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة –** كلية التجارة –جامعة عين شمس، العدد الثالث ، ص ص ٤٨١–٥٥١.
- أبو الخير ، مدثر طه (١٩٩٩) ، " إدارة الربح المحاسبي في الشركات المصرية دليل ميداني من التغيرات في أرصدة المخصصات بالقوائم المالية"، المجلة العلمية – **التجارة والتمويل** – كلية التجارة – جامعة طنطا ، العدد الثانى ، ص ص ١–٤٠.
- ـــــــــــ (١٩٩٧)،" تقدير مدى تدخل الإدارة في تقرير الأرباح السنوية المنشورة من خلال مرونة تطبيق أساس الإستحقاق المحاسبي : نموذج مقترح ودراسة ميدانية "، **المجلة المصرية للدراسات التجارية** – كلية التجارة جامعة المنصورة ، المجلد الواحد والعشرين ، العدد الثالث ، ص ص ٥٩ – ٨٢.
- أسحق ، مارتين بطرس القس ، إيمان فتحي أحمد، ، برنس ميخائيل غطاس(٢٠١٦) ،" أساليب إدارة الأرباح عند تقييم المخزون السلمي بين معيار المحاسبة المصري رقم (٢) والقانون الضريبي الساري"، **المجلة العلمية** – كلية التجارة جامعة اسيوط ، العدد الثلاثون، ص ص ١٢٥–١٤٨.

- الدويرى، صفوت مصطفى محمد إبراهيم (٢٠١٦)،" أثر التطبيق الإلزامى لقواعد الحوكمة ومعايير المحاسبة المصرية الجديدة على إدارة الأرباح : دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة" **مجلة الفكر المحاسبى** –كلية التجارة جامعة عين شمس–المجلد السادس عشر، العدد الرابع،ص ص٦٣٥–٧٤٤.
- الرسيني ، وليد بن فهد بن عبدالعزيز (٢٠١٠) ، " أثر إدارة الأرباح على القيمة السوقية للأسهم المتداولة بسوق الأسهم السعودية : دراسة إختبارية "، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية** – كلية التجارة جامعة بنها–العدد الثانى ، ص ص ٧١ – ١٣٧.
- حامد ، صفا محمود السيد (٢٠٠٤) ،" إدارة الربحية و معايير المحاسبة المصرية : دراسة تحليلية"، **مجلة البحوث التجارية المعاصرة** – كلية التجارة جامعة سوهاج ، المجلد الثامن عشر ، العدد الأول ، ص ص ١–٥٤.
- حماد ، مصطفى أحمد محمد أحمد (٢٠١٧) ،" أثر إستخدام الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح REM على الأداء التشغيلي اللاحق للشركات المصرية : دراسة تطبيقية " ، **الفكر المحاسبي** – كلية التجارة جامعة عين شمس ، المجلد الحادى والعشرين ، العدد الثالث ، ص ص ٩ –٦٢.
- زين الدين ، سمية باسم صبحي محمد (٢٠١٢) ، " أثر ممارسات إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية على التدفقات النقدية للمنشآة " ، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية** ، المجلد الثالث ، العدد الأول ، ص ص ١٤٩ – ١٧٤.
- شاهين ، علي عبد الله أحمد (٢٠١١)،" إدارة الأرباح و مخاطرها في البيئة المصرفية: دراسة تحليلية تطبيقية على المصارف الوطنية الفلسطينية" ، **مجلة الجامعة الخليجية** ، المجلد الثالث ، العدد الرابع– ص ص ١٠٣٠–١٠٦٧.
- طاحون ، محمد عبد الحميد (٢٠٠١)،" أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية على منفعة المعلومات المحاسبية للمستثمرين"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، جامعة الأسكندرية، العدد الثانى– ص ص ١–٣٥.
- غنيمى ، سامي محمد أحمد (٢٠١١)،" إطار مقترح لدور الشفافية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في منظمات الأعمال: دراسة إختبارية" ، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية** – كلية التجارة – جامعة بنها، ، المجلد الثاني، العدد الأول – ص ص ٣٩–١٠٨.
- محمود ، عبد الحليم أحمد حامد محمود (٢٠١٢) ،" دور لجان المراجعة فى الحد من ممارسات إدارة الأرباح : دراسة تطبيقية مقارنة" ، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية** ،كلية التجارة جامعة بنها، المجلد الأول ، العدد الثانى–ص ص ٢٠٥–٣٠٨.
- مندور ، محمد محمد محمد إبراهيم (٢٠١٦) ،" أثر التفعيل الإختيارى لمدخل المراجعة المشتركة على ممارسات إدارة الأرباح : دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة فى البورصة المصرية" ، **مجلة الفكر**

المحاسبي – كلية التجارة جامعة عين شمس ، المجلد العشرون ، العدد الثانى ، ص ص ١١١٩–١١٧٢.

- كبلان ، معتز عبدالحميد علي (٢٠١٣)،" قياس أثر ممارسات إدارة الأرباح على أسعار أسهم الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي "، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة –** كلية التجارة جامعة طنطا ، العدد الثانى ، ص ص ١٥١٢–١٥٣٨ .

رسائل علمية :

- العجورى ، فاتن الحسينى عمر (٢٠١٥) ،"أثر تطوير معايير المحاسبة المصرية على الحد من ممارسات ادارة الأرباح فى البيئة المصرية"،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة – جامعة بنها .
- موسى ، محمد ابراهيم عطيه (٢٠١٦) ، " إستخدام مدخل التعاقدات فى الإعتراف بالايراد وأثره على تحسين جودة الأرباح فى الشركات العقارية : دراسة ميدانية" ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة – جامعة طنطا .

أخرى: قوانين ومعايير

- وزارة الاستثمار، قرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ بشأن تعديل معايير المحاسبة المصرية لسنة ٢٠١٥.
- معيار المحاسبة المصرى رقم (١) المعدل ٢٠١٥ – عرض القوائم المالية .
- معيار المحاسبة المصرى رقم (٢) المعدل ٢٠١٥ – المخزون.
- معيار المحاسبة المصرى رقم (٥) المعدل ٢٠١٥ – السياسات المحاسبية و التغير فى التقديرات المحاسبية والأخطاء.
- معيار المحاسبة المصرى رقم (٧) المعدل ٢٠١٥ – الأحداث التى تقع بعد الفترة المالية.
- معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) المعدل ٢٠١٥ – الأصول الثابتة وإهلاكاتها.
- معيار المحاسبة المصرى رقم (١١) المعدل ٢٠١٥ – الإيراد.
- معيار المحاسبة المصرى رقم (١٤) المعدل ٢٠١٥ – تكلفة الإقتراض.
- معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٢) المعدل ٢٠١٥ – نصيب السهم من الأرباح .
- . معيار المحاسبة المصري رقم (٢٨) المعدل ٢٠١٥ – المخصصات والإلتزامات المحتملة والأصول المحتملة .
- معيار المحاسبة المصرى رقم (٣١) المعدل ٢٠١٥ – اضمحلال قيمة الأصول .

المراجع الاجنبية

- Ahadiat, N., & Hefzi, H. (2013). An investigation of earnings management practices: examining Generally Accepted Accounting Principles**.** ***International Journal of Business and Social Science***,3(14),245-251.
- Al-Ghazzawi, A. M., & Alsoboa, S. S. (2016). Impact of Improvements to the International Accounting Standards on Earnings Management in the Jordanian Industrial Corporations. ***Journal of Accounting and Finance***, 16(2), 58.
- Alhadab, M., Clacher, I., & Keasey, K. (2016). A Comparative Analysis of Real and Accrual Earnings Management around Initial Public Offerings under Different Regulatory Environments. ***Journal of Business Finance & Accounting***, 43(7-8), 849-871.
- Alsharairi, M., & Ahmed, R. (2012). Pre-merger Earnings Management: Sarbanes Oxley, Leverage and Non-cash Acquisition Premia (Doctoral dissertation, Durham University).
- Baber, W. R., Fairfield, P. M., & Haggard, J. A. (1991). The effect of concern about reported income on discretionary spending decisions: The case of research and development. ***Accounting Review***, 818-829.
- Baig, M., & Khan, S. A. (2016). Impact of IFRS on Earnings Management: Comparison of Pre-Post IFRS Era in Pakistan. ***Procedia-Social and Behavioral Sciences***, 230, 343-350.
- Bartov, E., & Mohanram, P. (2004). Private information, earnings manipulations, and executive stock-option exercises. ***The Accounting Review***, 79(4), 889-920.
- Bartov, E., Gul, F. A., & Tsui, J. S. (2000). Discretionary-accruals models and audit qualifications. ***Journal of accounting and economics***, 30(3), 421-452.
- Beneish, M. D. (2001). Earnings management: A perspective. Managerial Finance, 27(12), 3-17.
- Beuren, I. M., & Klann, R. C. (2015). Effects of the Convergence to International Financial Reporting Standards in Earnings Management. ***International Journal of Finance and Accounting***, 4(1), 8-20.
- Brad, L., Dobre, F., Ţurlea, C., & Braşoveanu, I. V. (2014). The impact of IFRS adoption in Romania upon the earnings management of the Bucharest Stock Exchange entities. ***Procedia Economics and Finance***, 15, 871-876.
- Bukit, R. B., & Iskandar, T. M. (2009). Surplus free cash flow, earnings management and audit committee**.** ***International Journal of Economics and Management***, *3*(1), 204-223.
- Burns, N., & Kedia, S. (2008). Executive option exercises and financial misreporting**.** ***Journal of Banking & Finance***, 32(5), 845-857.
- Bushee, B. J. (1998). The influence of institutional investors on myopic R&D investment behavior. ***Accounting review***, 73,305-333.

- Byard, D., Hossain, M., & Mitra, S. (2007). US oil companies' earnings management in response to hurricanes Katrina and Rita. ***Journal of Accounting and Public Policy***, 26(6), 733-748.
- Callao, S., & Jarne, J. I. (2010). Have IFRS affected earnings management in the European Union?. ***Accounting in Europe***, 7(2), 159-189.
- Capkun, V., Collins, D., & Jeanjean, T. (2016). The effect of IAS/IFRS adoption on earnings management (smoothing): a closer look at competing explanations. ***Journal of Accounting and Public Policy***, 35(4), 352-394.
- DeAngelo, L. E. (1986). Accounting numbers as market valuation substitutes: A study of management buyouts of public stockholders. ***The Accounting review***, 19(3),400-420.
- Dechow, P. M., & Skinner, D. J. (2000). Earnings management: Reconciling the views of accounting academics, practitioners, and regulators. ***Accounting horizons***, 14(2), 235-250.
- Dechow, P. M., & Sloan, R. G. (1991). Executive incentives and the horizon problem: An empirical investigation. ***Journal of accounting and Economics***, 14(1), 51-89.
- Dechow, P. M., Sloan, R. G., & Sweeney, A. P. (1995). Detecting earnings management. ***Accounting review***, 70(2),193-225.
- Doukakis, L. C. (2014). The effect of mandatory IFRS adoption on real and accrual-based earnings management activities. ***Journal of Accounting and Public Policy***, 33(6), 551-572.
- D'Souza, J., Jacob, J., & Ramesh, K. (2000). The use of accounting flexibility to reduce labor renegotiation costs and manage earnings. ***Journal of Accounting and Economics***, 30(2), 187-208.
- Ewert, R., & Wagenhofer, A. (2005). Economic effects of tightening accounting standards to restrict earnings management. The Accounting Review, 80(4), 1101-1124.
- Friedlan, J. M. (1994). Accounting choices of issuers of initial public offerings. ***Contemporary accounting research***, 11(1), 1-31.
- Goncharov, I., & Zimmermann, J. (2006). Do accounting standards influence the level of earnings management? Evidence from Germany. at SSRN: https://ssrn.com/abstract=386521 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.386521
- Gray, S. J., Kang, T., Lin, Z., & Tang, Q. (2015). Earnings management in Europe post IFRS: do cultural influences persist?. ***Management International Review***, 55(6), 827-856.
- Hastuti, D. T., Ghozali, I., & Yuyetta, E. N. A. (2016). The Effect of International Financial Reporting Standars on the Real Earnings Management and Internal Control Structure as a Moderating Variable. ***International Journal of Economics and Financial Issues***, 6(4), 1807-1814.

- HAW, I. M., Qi, D., Wu, D., & Wu, W. (2005). Market consequences of earnings management in response to security regulations in China. ***Contemporary Accounting Research***, 22(1), 95-140.
- He, D., Yang, D. C., & Guan, L. (2010). Earnings management and the performance of seasoned private equity placements: Evidence from Japanese issuers. ***Managerial Auditing Journal***, 25(6), 569-590.
- Healy, P. M. (1985). The effect of bonus schemes on accounting decisions. ***Journal of accounting and economics***, 7(1-3), 85-107.
- Healy, P. M., & Wahlen, J. M. (1999). A review of the earnings management literature and its implications for standard setting. ***Accounting horizons***, 13(4), 365-383.
- Henry, D., & Bhuiyan, M.H. (2013). Real earnings management (REM) and accrual earnings management (AEM) around seasoned equity offerings (SEOs) in Australia and subsequent operating earnings performance. Financial Markets & Corporate Governance Conference. Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2201973 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2201973
- Hribar, P., Jenkins, N. T., & Johnson, W. B. (2006). Stock repurchases as an earnings management device. ***Journal of Accounting and Economics***, 41(1), 3-27.
- Hu, N., Li, X., Liu, L., Qi, B., & Tian, G. (2012). Can Government Policies Induce Earnings Management Behavior?-Evidence from Chinese Public Listed Firms. ***Journal of International Financial Management & Accounting***, 23(3), 187-207.
- Huang, H. H., Wang, W., & Zhou, J. (2013). Shareholder rights, insider ownership and earnings management. ***Abacus***, 49(1), 46-73.
- Jacksonh, S. B., & Pitman, M. K. (2001). Auditors and earnings management. ***The CPA journal***, 71(7), 38.
- Jeanjean, T., & Stolowy, H. (2008). Do accounting standards matter? An exploratory analysis of earnings management before and after IFRS adoption. ***Journal of accounting and public policy***, 27(6), 480-494.
- Jones, J. J. (1991). Earnings management during import relief investigations. ***Journal of accounting research***, 19(2),193-228.
- Kastantin, J. T. (2005). Beyond earnings management: Using ratios to predict Enron's collapse. ***Managerial Finance***, 31(9), 35-51.
- Kasznik, R. (1999). On the association between voluntary disclosure and earnings management. ***Journal of accounting research***, 37(1), 57-81.
- Kothari, S. P., Leone, A. J., & Wasley, C. E. (2005). Performance matched discretionary accrual measures. ***Journal of accounting and economics***, 39(1), 163-197.
- Magrath, L., & Weld, L. G. (2002). Abusive earnings management and early warning signs. ***The CPA Journal***, 72(8), 50.

- McAnally, M. L., Srivastava, A., & Weaver, C. D. (2008). Executive stock options, missed earnings targets, and earnings management. ***The Accounting Review***, 83(1), 185-216.
- Miková, T. (2014). Influence of IFRS on Earnings Manipulation: Evidence from the European Union. ***Acta Oeconomica Pragensia***, *2014*(6), 3-18.
- Mintz, S. (2006) . Earnings Management: Causes Techniques and Transparent Financial Reporting. The Aspen Institute Center For Business Education's Corporate Governance and Accountability Project, www.caseplace.org.
- Mulford, C. W., & Comiskey, E. E. (2011). The financial numbers game: detecting creative accounting practices. John Wiley & Sons.
- Nouri, Y., & Abaoub, E. (2014). Accounting Manipulations and IFRS: Evidence from French Companies. ***International Journal of Economics and Finance***, 6(11), 229.
- Paladino, B. (2013). Improve Earnings by Shifting Finance Department Resources to Corporate Performance Management Services. ***Journal of Corporate Accounting*** *& Finance*, *24*(4), 67-81.
- Parfet, W. U. (2000). Accounting subjectivity and earnings management: A preparer perspective. ***Accounting Horizons***, 14(4), 481-488.
- Pelucio-Grecco, M. C., Geron, C. M. S., Grecco, G. B., & Lima, J. P. C. (2014). The effect of IFRS on earnings management in Brazilian non-financial public companies. ***Emerging Markets Review***, 21, 42-66.
- Praag, B. J. (2001). Earnings Management: Empirical Evidence on value relevance and Income smoothing. Thela Thesis.
- Rahman, M. M., Moniruzzaman, M., & Sharif, M. J. (2013). Techniques, motives and controls of earnings management. ***International Journal of Information Technology and Business Management***, 11(1), 22-34.
- Rhee, C. S., Yoo, Y. K., & Cha, S. M. (2016). The Effect Of IFRS Adoption On Likelihood Of Management Earnings Forecasts: Evidence In Korea. ***Journal of Applied Business Research (JABR)***, 32(6), 1697-1706.
- Roychowdhury, S. (2006). Earnings management through real activities manipulation. ***Journal of accounting and economics***, 42(3), 335-370.
- Schipper, K. (1989). Commentary on Earnings Management. ***Accounting Horizons***, 3(4), 91-102.
- Scholer, F. (2005). Earning Management to Avoid Earnings Decrease and Losses. Financial Reporting Research GroupWorking Paper R-2005-03.
- Shuto, A. (2007). Executive compensation and earnings management: Empirical evidence from Japan. Journal of International Accounting, ***Auditing and Taxation***, 16(1), 1-26.
- Soon, K., & Wee, K. (2011). Earning Management: Is it Good or Bad?. Available atSSRN:https://ssrn.com/abstract=1775400.

- Spear, N. (2007). The Impact of Earnings Management on the Credibility of Corporate Financial Reporting. ***Petroleum Accounting and Financial Management Journal***, 26(2), 43.
- Stolowy, H., & Breton, G. (2004). Accounts manipulation: A literature review and proposed conceptual framework. ***Review of Accounting and Finance***, 3(1), 5-92.
- Stolowy, H., & Breton, G. (2004). Accounts manipulation: A literature review and proposed conceptual framework. ***Review of Accounting and Finance***, 3(1), 5-92.
- Sugata, R. (2005). Earning Management Through Real Activities Manipulation", Available as SSPN: http://ssrn.com/abstract=477941orDOI:10.2139.
- Sun, L. (2012). Executive Compensation And Contract-Driven Earnings Management. ***Asian Academy of Management Journal of Accounting & Finance***, *8*(2).
- Teoh, S. H., Welch, I., & Wong, T. J. (1998). Earnings management and the long-run market performance of initial public offerings. ***The Journal of Finance***, 53(6), 1935-1974.
- Thomas, J. K., & Zhang, H. (2002). Inventory changes and future returns. ***Review of Accounting Studies***, 7(2), 163-187.
- Tucker, J. W., & Zarowin, P. A. (2006). Does income smoothing improve earnings informativeness?. ***The Accounting Review***, 81(1), 251-270.
- Ugrin, J. C., Mason, T. W., & Emley, A. (2017). Culture's consequence: The relationship between income-increasing earnings management and IAS/IFRS adoption across cultures. ***Advances in Accounting***, *37*, 140-151.
- Van Tendeloo, B., & Vanstraelen, A. (2005). Earnings management under German GAAP versus IFRS. ***European Accounting Review***, 14(1), 155-180.
- Vander Bauwhede, H., & Willekens, M. (2003). Earnings management in Belgium: a review of the empirical evidence. ***Tijdschrift voor economie en management***, *48*, 199-217.
- Visvanathan, G. (2008). Corporate governance and real earnings management. ***Academy of Accounting and Financial Studies Journal***, 12(1), 9-22.
- Zéghal, D., Chtourou, S., & Sellami, Y. M. (2011). An analysis of the effect of mandatory adoption of IAS/IFRS on earnings management. ***Journal of international accounting, auditing and taxation***, *20*(2), 61-72.